بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE
Established 1960 تأسس عام



61 عاماً من الإستدامة المصرفية

معاً نؤثر

التقرير السنوي 2021

قائمة المحتويات

04 لمحة عامة

4 – نبذة عن مجموعة بنك فلسطين
8 – المؤشرات المالية الرئيسية
10 – كلمة رئيس مجلس الإدارة
14 – تقرير مداولات الإدارة وتحليل الأداء
16 – أبرز الإنجازات لعام 2021
17 – الجوائز والعضويات
18 – الاستجابة لجائحة كوفيد-19
19 – فروعنا ومكاتبنا
20 – لمحة عن القطاع المصرفي

23 حوكمة الشركات

24 – أعضاء مجلس الإدارة ولجانه
38 – إدارة المخاطر
40 – الإدارة التنفيذية
44 – مكافحة غسل الأموال ومراقبة الامتثال
49 – الإفصاحات
50 – علاقات المستثمرين وبيانات المساهمين

61 المراجعة الاستراتيجية

62 – خدمة العملاء
66 – نهجنا نحو الاستدامة
78 – استراتيجيتنا نحو الرقمنة
86 – مستثمرونا وشركاؤنا
90 – التعاون الاستراتيجي وعلاقات المغتربين

99
المراجعة التشغيلية

100 – أعمال الشركات
106 – أعمال الأفراد
114 – إدارة المشاريع والتغيير
116 – موظفونا

121
مجموعة بنك فلسطين

122 – البنك الإسلامي العربي
124 – شركة الوساطة للأوراق المالية
126 – شركة Palpay
128 – قدرة لحلول الطاقة البديلة
129 – ابتكار - قطاع الشباب والشركات الناشئة
130 – حاضنة إنترسكت
132 – المؤتمر الدولي الثالث للريادة والتكنولوجيا في فلسطين - ICEP 3

133
البيانات المالية وتقرير المدقق

تأسس بنك فلسطين في العام 1960 في مدينة غزة كمؤسسة مالية رائدة تسعى للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية في فلسطين مع التركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وواصل البنك عملية التطوير إلى أن توسعت خدماته لتلبي جميع الاحتياجات المالية لمختلف الشرائح والقطاعات الفلسطينية.

ويُعد بنك فلسطين اليوم أكبر صرح مصرفي وطني من حيث الموجودات وودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية والأرباح وعدد الموظفين والقيمة السوقية، بالإضافة إلى انتشاره في كافة أرجاء الوطن وتواجده الدولي في الإمارات العربية المتحدة وتشيلي عبر مكاتبه التمثيلية.



مسيرتنا لمحة عن

- 1960 تأسيس بنك فلسطين
- 1981 أول بنك في فلسطين يبدأ باستخدام أجهزة الحاسوب
- 1994 بناء علاقات مع البنوك العالمية
- 1995 أول بنك في فلسطين يعتمد نظام السويفت "SWIFT"
- 1998 البنك الأول والوحيد في فلسطين الذي يقوم بتأسيس مركز VISA & Master Cards لإجراء عمليات البطاقات البنكية
- 2000 إدخال ماكنات الصراف الآلي ونقاط البيع "ATMs" و "Point of Sale"
- 2002 تأسيس دائرة التجارة الدولية والتعامل مع شبكة البنوك العالمية
- 2005 إدراج سهم بنك فلسطين في بورصة فلسطين
- 2006 تأسيس شركة الوساطة للأوراق المالية الذراع الاستثماري لمجموعة بنك فلسطين
- 2009 إطلاق نقاط بيع GPRS وأول صراف آلي من خلال السيارات (Drive - through ATM)
- 2011 تأسيس شركة بال باي "Palpay" لحلول الدفع الإلكتروني
- 2015 إطلاق برنامج «فلسطينية» لتمكين المرأة
  - افتتاح أول مكتب تمثيلي لبنك فلسطين في دبي – الإمارات
- 2016 اندماج البنك التجاري الفلسطيني مع بنك فلسطين
  - الانضمام كعضو في التحالف العالمي للقيم البنكية "GABV" Global Alliance for Banking on Value
  - الاستحواذ على حصة مسيطرة من البنك الإسلامي العربي
- 2017 افتتاح مكتب تمثيلي لبنك فلسطين في تشيلي ليكون ثاني مكتب تمثيلي للبنك خارج الوطن
- 2018 المشاركة في مبادرات عالمية في مشاريع البيئة والمجتمع مع الشركاء: مؤسسة التمويل الدولية "IFC" ووكالة التنمية الفرنسية "AFD"
  - إطلاق الفرع المتنقل «بنكي رحال»
- 2019 خدمة USSD
  - خدمة البنك الناطق
  - خدمة التواصل عبر حساب البنك الخاص في تطبيق واتس آب WhatsApp
  - إطلاق حملة "بوينتكم" لتشجيع الخدمات البنكية الإلكترونية
  - إطلاق تطبيق "محفظتي"
- 2020 تحديث الخدمات الإلكترونية للأفراد والشركات على الإنترنت البنكي وتطبيق "بنكي"
  - تأسيس شركة قدرة لحلول الطاقة المتجددة من قبل مجموعة بنك فلسطين وشركة نابكو
  - تأسيس حاضنة إنترسكت
- 2021 الانتهاء من مشروع المركزية وتصنيف العملاء "Segmentation Project"
  - انضمام مؤسسة "FISEA" التابعة لمؤسسة بروباركو - الذراع الاستثماري لوكالة التنمية الفرنسية كشريك ومساهم استراتيجي
  - تزويد التجار بماكينات نقاط بيع الكترونية (POS) جديدة مواكبة لأحدث التطورات التكنولوجية العالمية

كلمـــــــــــة عرفـــــــــان للمؤسســـــين

المرحوم الحاج هاشم عطا الشوا

مؤسس بنك فلسطين

استطاع المرحوم الحاج هاشم عطا الشوا بناء صرح اقتصادي كبير حيث قام بتأسيس البنك بهدف دعم وتشجيع المزارعين وأصحاب البيارات في قطاع غزة لتوسيع أعمالهم. فكانت شجرة البرتقال جزءاً من هوية البنك وهوية وطننا . لقد كرّس المرحوم حياته لخدمة شعبه ووطنه، حيث حقق توسعا وإنتشاراً وتطويراً بهذا البنك ليصل به إلى مستويات متقدمة من العلو حتى آخر رمق في حياته.

المرحوم الدكتور هاني هاشم الشوا

الرئيس السابق لمجلس الإدارة

أكمل المرحوم الدكتور هاني هاشم الشوا مسيرة بناء وتطوير هذا الصرح المميز معتمداً على استراتيجية التوسع ومواكبة التطور التكنولوجي والنهوض بمستوى العمل ومهنية الأداء، واستطاع المرحوم ترك بصماته حيث ما زالت سياساته الحكيمة تقودنا حتى يومنا هذا تحقيقاً لهدفنا المشترك في النهوض لخدمة عملائنا ومساهمينا.

رُؤيَتُنا

نطمح لأن نكون المؤسسة المصرفية المتميزة بالقيم والاستدامة والحداثة المصرفية الرقمية على المستوى المحلي والدولي.

مُهمَتُنا

يضطلع بنك فلسطين بمهمة جذورها متأصلة بالقيم منذ العام 1960 وشاملة لأفضل الممارسات المهنية المستدامة والحداثة المصرفية الرقمية للتأثير على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين عبر الريادة المصرفية، والحفاظ على حقوق المساهمين والمتعاملين في شراكة وطنية تمتد أواصرها إلى الإقليم والعالم ضمن هذه المسؤولية التشاركية.

التغير في مؤشرات الأداء الرئيسية خلال السنوات الخمس الأخيرة

دولار الأمريكي	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الدخل	204,945,164	217,641,695	199,435,810	182,789,657	237,634,424
الأرباح قبل الضريبة	72,983,244	69,825,341	51,795,049	40,160,368	84,604,853
صافي الأرباح	54,008,928	54,110,093	38,936,722	22,412,148	56,254,327
موجودات	4,884,822,851	4,657,182,978	5,264,944,640	5,809,809,988	6,508,221,806
ودائع العملاء	3,768,631,790	3,735,178,556	4,115,584,018	4,834,024,254	5,305,139,602
تسهيلات	2,518,590,540	2,687,155,004	2,983,385,227	3,266,748,588	3,453,207,160
حقوق المساهمين	449,961,687	416,380,548	430,664,193	433,520,671	496,099,429
رأس المال المدفوع	200,000,000	200,000,000	204,000,000	208,080,000	217,433,527
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	182,781,606	190,737,146	203,104,797	197,457,949	223,598,064
عدد الموظفين	1,705	1,728	1,731	1,749	1,745
عدد العملاء (يشمل كافة العملاء)	528,513	560,513	617,966	670,956	732,462
عدد الفروع (العاملة في فلسطين)	71	73	73	74	73
الحصة السوقية - ودائع	% 31.47	% 30.5	% 30.7	% 31.93	% 32.12
الحصة السوقية - تسهيلات	% 31.37	% 32.97	% 34.5	% 34.12	% 33.44


BANK OF PALESTINE
بنك فلسطين
بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE



هاشـــم الشـــوا

رئيس مجلس الإدارة - مجموعة بنك فلسطين

"النمو المستدام والتأثير المجتمعي لا يتحققان إلا بالشراكة والتعاون معاً"

السيدات والسادة، مساهمات ومساهمو بنك فلسطين المحترمون،

أقدم لكم التقرير السنوي لعام 2021 والذي يضم في طياته نتائج مجموعة بنك فلسطين وأنشطتها وأعمالها، حيث يعكس التقرير إنجازات زملائي وزميلاتي في جميع أقسام البنك، والذين أفتخر بهم وأثني على عطائهم الدائم والتزامهم بالمشاركة في تحقيق نمو مستدام في خدمة عملائنا ومستثمرينا ومجتمعنا بأسره.

إن النتائج المتحققة العام الماضي تعدّ أكبر برهان على نجاعة استراتيجية البنك في العمل المشترك مع كافة أصحاب المصلحة ضمن أعمال البنك الاستراتيجية التي قمنا باعتمادها حتى نؤثر معاً على ما يحيط بنا: مجتمعنا واقتصادنا وبيئتنا.

وتأكيداً على التزامنا بنهج الشراكة نحو التأثير المستدام؛ فقد توافقنا على شعار "معاً نؤثر" ليعكس نهجنا، وليوجز استراتيجيتنا على مستوى أعمالنا ونتائجنا المالية وشراكتنا عبر تقريرنا السنوي هذا، لا سيما وأننا بادرنا فعلاً إلى العمل المشترك مع جميع الشركاء، لكي نمضي نحو التأثير إيجاباً على محيطنا وتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس على كافة الأصعدة.

لقد عملنا مع موظفينا لتهيئة بيئة عمل مناسبة تسهم في النهوض بقدرات ومهارات الموظفين في مسيرتهم المهنية، متّبعين نظام تقييم عصري ومهني بهدف الوصول إلى درجة عالية من الرضى الوظيفي. وتجسيداً لمبدأ التشارك مع موظفينا؛ فقد بادرنا إلى الاستماع إليهم وتشجيعهم على إطلاق العنان لأفكارهم وإبداعاتهم، ورحّبنا باقتراحاتهم من أجل تطوير العمليات وخدمة العملاء، لكي نؤثر معاً على تحسين البيئة الداخلية، وحتى نشرك موظفينا في تطبيق استراتيجية الأعمال.

كذلك بادرنا خلال الجائحة إلى إطلاق وتسريع عمليات التحول الرقمي داخل البنك لإعادة هندسة العديد من العمليات وأتمتتها لضمان السرعة والكفاءة والأمان لعملائنا خلال استخدامهم خدمات البنك الإلكترونية. وإننا ندرك أن التحول الرقمي هو تحدي وفرصة للبنك في آنٍ واحد، لذا وبالشراكة مع موظفينا وعملائنا والعديد من شركائنا الاستراتيجيين، سعينا إلى إنجاز عملية التحول الرقمي في البنك من أجل ضمان الانتقال إلى المستقبل الرقمي بكل كفاءة وانسياب، وتقديم أفضل الخدمات لعملائنا، وتخفيف الأعباء على موظفينا، وذلك حتى نحقق التأثير معاً في هذا المجال الحيوي.

إننا ندرك أن التأثير الأهم لعملياتنا يتمثل في تأثيرنا على التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وتأثير عمليات البنك على البيئة المحيطة بنا. ولقد استمر البنك خلال العام المنصرم، رغم تقليص نفقاته ورغم الانكماش الاقتصادي وتحديات الظروف المحيطة بأعمالنا في دعم التمويل المستدام للشرائح الأكثر احتياجاً للدعم على مستوى مجتمعنا الفلسطيني لا سيما المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وشمل هذا الدعم تقديم قروض حسنة لصالح المتضررين من جائحة كورونا لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة بالشراكة مع سلطة النقد الفلسطينية.

كما أننا نواصل العمل مع شركائنا الدوليين على تقديم وتخصيص قروض تستهدف السيدات صاحبات الأعمال والرياديات بما يساهم في مضاعفة تفاعلنا وتأثيرنا على انخراط هذه الشريحة في الدورة الإنتاجية، وشمولها في جهود الارتقاء بمجتمعنا، وذلك لما للمرأة من دور أساسي وفعّال في حياتنا العملية والمهنية، وفي البناء والتنمية.

في العام الماضي استطاع البنك أن يجذب الى قاعدة مستثمريه المؤسساتيين صندوق الاستثمار الخاص بالوكالة الفرنسية للتنمية "FISEA" والمُدار من قبل بروباركو وذلك ايماناً من الحكومة الفرنسية بأهمية الدور التنموي والاقتصادي الذي يؤديه بنك فلسطين.

وقد حرصنا في العام الماضي على إطلاق استراتيجية الاستدامة بشموليتها، حيث نهدف إلى الحفاظ على البيئة الفلسطينية وعلى مواردنا الطبيعية لمصلحة الأجيال القادمة، وذلك من خلال التأثير الذي تُحدثه عملياتنا المصرفية على البيئة. وبدأنا العمل داخلياً بمنح منهجية الاستدامة الأولوية القصوى على مستوى ممارساتنا وعملياتنا عبر الحوكمة السليمة، بدءاً بإنشاء لجنة الاستدامة على مستوى مجلس الإدارة وتحويل دائرة المسؤولية الاجتماعية إلى دائرة الاستدامة المصرفية لتقود بدورها العمل الشمولي الخاص بالاستدامة.

ولقد بدأنا التأثير داخلياً في أماكن عملنا عبر المبادرة إلى إعادة تدوير الورق المستخدم على مستوى الإدارات المختلفة، إضافة إلى التخلص من المواد البلاستيكية، والعمل على رفع الوعي الداخلي حول أهمية الممارسة الصحيحة للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

كما أننا نعمل مع شركائنا في شركة قدرة والجهات الرسمية والعديد من أصحاب الشأن في مجال حماية البيئة من أجل التخفيف من تأثير البنك على البصمة الكربونية سعياً إلى تحقيق نسبة الصفر في انبعاثات الكربون جراء عملياتنا وأنشطتنا، وذلك عبر الاستثمار في الطاقة البديلة لتزويد البنك بالكهرباء في مناطق عملنا. هذا بالإضافة إلى مضاعفة قروضنا الخضراء التي تستهدف مشاريع الطاقة البديلة وترشيد استهلاك الكهرباء، وذلك من خلال شراكتنا مع مؤسسة بروباركو الفرنسية عبر برامج التمويل الأخضر SUNREF.

تمثل الاستدامة في عملنا ركيزة استمرارية هذه العمليات، وضمانٌ يؤكد على تأثيرها الإيجابي على المجتمع والبيئة والاقتصاد، لذا نطبق نهج الاستدامة فعلاً وواقعاً على الأرض عبر التزامنا وتحملنا لمسؤولياتنا الفردية والمشتركة، لأننا معاً نستطيع أن نؤثر إيجاباً على استدامة مجتمعنا وبيئتنا واقتصادنا وعملياتنا، بما يعزز من وقوفنا في وجه التحديات ويمكننا من مواصلة مسيرة البناء والتنمية نحو واقع تستحقه الأجيال القادمة.









"رسّخ بنك فلسطين مكانته مبرهناً قوةَ مؤشراته وركائزه المالية، وذلك وسط ظروف اقتصادية صعبة، حيث عمد البنك إلى تحويل التحديات إلى فرص للتطوير والنمو المستدام، ولدعم عملائه وموظفيه ومساهميه، ولإسناد مجتمعه، وصولاً إلى تحقيق التأثير الإيجابي الذي ينشُدُه على جميع الأصعدة".

نمو عضوي في المؤشرات المالية لمجموعتنا

نمت المؤشرات المالية لمجموعة بنك فلسطين خلال العام 2021، حيث حققت المجموعة أرباحاً بقيمة 56.3 مليون دولار وبنسبة نمو 151.0% كما ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 12.0% ليبلغ 6.5 مليار دولار. أما ودائع العملاء، فقد ارتفعت بنسبة 9.7% لتصل إلى 5.3 مليار دولار، فيما ازداد صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة 5.7% حيث وصل إلى 3.5 مليار دولار.

خدمة عملائنا

يواصل بنك فلسطين التزامه بإيلاء خدمة العملاء أولوية عُليا، لذا سعى إلى إنجاز مشروع تطوير خدمة العملاء والذي شمل تصنيف فئات العملاء، وتعيين مدراء علاقة متفرغين لخدمة العملاء الأفراد والعملاء من الشركات، وتطوير آليات التواصل معهم، إلى جانب تلبية احتياجاتهم. وتنفيذاً لهذا التوجه الاستراتيجي؛ تم تكليف مدراء مناطق بالعمل على تطوير علاقات العملاء، وتطوير الأعمال، وتحسين آليات تقديم الخدمات، وضمان الرقابة على أداء مدراء علاقة العملاء ومدراء الفروع والمكاتب.

كما يتواصل العمل حالياً على تفعيل الخدمات الإلكترونية للشركات، بهدف تسهيل تنفيذ العمليات المالية بشكل آمن وسريع ودقيق خدمةً لشريحة الشركات والمؤسسات. كذلك عمل البنك على تعزيز خدمة "بريمير Premier" الخاصة بالعملاء المميزين من الأفراد، من أجل تطوير جودة الخدمة، وتوزيع الحمل بالشكل الأمثل على الموظفين في الفروع ليتمكنوا من تقديم الخدمة المميزة لجميع العملاء. ويحظى هذا الجانب من عمليات البنك بالاهتمام المتواصل من قبل إدارته، كما سيخضع للتقييم والتطوير بشكل دوري.

وكجزء من تطوير الخدمات المقدمة لعملائه، قام البنك بتخفيض العمولات للعديد من الخدمات البنكية ولتعزيز ثقافة الرقمنة، حدّد البنك أسعاراً منافسة في عمليات تبديل العملات عند استخدام الإنترنت البنكي وتطبيق "بنكي"، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد مستخدمي الخدمات الإلكترونية، إلى جانب ضمان تلبية احتياجاتهم بطريقة سريعة وآمنة وبأقل تكلفة.

نهجنا نحو الاستدامة

مُدركاً موقعه كمكوّن من مكونات مجتمعه المحلي، وكمؤثر على البيئة والموارد الطبيعية عبر عملياته المصرفية؛ تعهّد البنك بالالتزام بمبادئ الاستدامة، وتبني المعايير الدولية في تحقيق النمو المستدام والإفصاح عن سياساته ونتائج عملياته ضمن هذه المعايير. وينسجم هذا الالتزام مع استراتيجية البنك القائمة على أسس راسخة من القيم، وحماية البيئة، وتنمية المجتمع، وضمان استدامة عمليات البنك ومراعاة الموارد المسخّرة لخدمة الأجيال القادمة. ويتم تنفيذ هذا الالتزام عبر ثلاثة محاور رئيسية تمثل أسس الاستدامة، وهي: البيئة والحوكمة والمجتمع. كما يحرص البنك على ضمان الترابط ما بين هذه الأسس واعتمادها عند تطوير البرامج والنشاطات من أجل ترجمة التزامه نحو الاستدامة فعلاً وقولاً وقياساً.

استراتيجيتنا نحو الرقمنة

تهدف الرؤية الرقمية لبنك فلسطين إلى توظيف الريادة الرقمية لضمان استدامة عمليات البنك وخصوصاً في الخدمات الرقمية على ضوء مستجدات الصناعة المصرفية، لذا تواصل دائرة الخدمات الإلكترونية العمل الجاد نحو تحويل النظام المصرفي لبنك فلسطين من نظام مصرفي تقليدي إلى نظام مالي رقمي يقوم على خدمات إلكترونية حديثة ومميزة تلبي متطلبات العملاء وتقلص حاجتهم إلى زيارة الفروع. ومن هذه الخدمات: التحكم الشامل بالحسابات، وخدمة الدفع لصديق ضمن مجموعة بنك فلسطين، والدفعات المالية من خلال استخدام رمز QR، إضافة إلى غيرها من الخدمات الإلكترونية الحديثة.

الحفاظ على قيمة حقوق مساهمينا ومستثمرينا وحماية مصالحهم

حافظ البنك على مؤشرات وأسس متينة، فهو يتمتع برأس مال قوي وبنسبة كفاية لرأس المال تُعد الأعلى في تاريخه، مما يسهم في حماية مصالح مساهميه ومستثمريه، ويمكنه من المضي في تحقيق مهمته المتأصلة في القيم المشتملة على أفضل الممارسات المهنية المستدامة والخدمات الإلكترونية، مواكباً التطورات العالمية، ومتكيفاً مع الظروف الاستثنائية التي حلت بالعالم أجمع.

ولتحقيق أهدافه في الحفاظ على قيمة وحقوق مساهميه وجميع أصحاب المصلحة؛ يحرص بنك فلسطين على بناء علاقة وطيدة مع مساهميه على أساس من الثقة والشفافية، وتعظيم ثروتهم عبر النتائج المالية المتميزة والتي تنمّي العائد على استثماراتهم، مع مراعاة حماية حقوق الأجيال القادمة عبر الالتزام بمنهجيتيْ الاستدامة والمسؤولية المجتمعية تأكيداً على رسالتنا نحو تحقيق الاستثمار المجتمعي إلى جانب الاستثمار المادي، وذلك حفاظاً على البيئة، وتنميةً للمجتمع وتعزيزاً للإنسان الفلسطيني.

وقد حرص البنك على الاتصال والتواصل الدائميْن مع مساهميه، للاطمئنان على أحوالهم خلال العامين الماضيين في ظل تفشي جائحة كوفيد-19، ولإطلاعهم على أخبار البنك ونتائجه المالية سواءً عبر إرسال البيانات الصحفية أو من خلال قسم خاص بعلاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني والذي يتيح لهم متابعة كافة أخبار ونشاطات البنك بشكل دائم.

نتطلع إلى المستقبل

لقد ساهمت الظروف التي نمر بها، لا سيما تلك الناجمة عن انتشار جائحة كورونا، في تسريع وتيرة تطور الرقمنة والخدمات الإلكترونية، وتحسين الخدمات المصرفية، وتطوير الأعمال، وتعزيز الشراكات الدولية والمحلية للاستثمار في قطاعات اقتصادية واعدة مع مراعاة الاستدامة البيئية، بالإضافة إلى تطوير أدوات تمويلية جديدة تسهم في نمو أعمال البنك مع الحفاظ على كفاية رأس المال. وفي إطار تطوير التمويلات، يركز البنك على الشمول المالي، لا سيما استهداف شرائح وقطاعات مهمة، وذلك من خلال إطلاق القروض الخضراء والقروض المستدامة والتي تدعم مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، والتوجه إلى تعزيز التمويل للمشاريع التي تقودها المرأة، إضافة إلى إطلاق قروض حسنة تستهدف شريحة ذوي الإعاقة.

خلال الفترة القادمة؛ نتطلع إلى مزيد من الإنجازات على صعيد تعزيز خدمة عملائنا ضمن منهجية متكاملة نحو التحول الرقمي بما يحد من الاكتظاظ في الفروع من جهة، ويوفر الوقت والجهد والطاقة والموارد البيئية من جهة ثانية، وذلك عبر إطلاق العديد من الخدمات إلكترونياً وتقليل حاجة العملاء إلى زيارة الفروع والمكاتب، مما سيسهم في تعزيز كفاءة تقديم الخدمات وتحقيق رضى العملاء وتخفيف الأثر البيئي. هذا ما نطمح إليه، أن نشارك مع مساهمينا وشركائنا وبجهود أسرتنا في قيادة التأثير لنصنع مستقبلاً أكثر استدامةً لفلسطين.

تحليل الأداء المالي 2021

% 9.87
الحصة السوقية في بورصة فلسطين

% 33.44
الحصة السوقية من التسهيلات

% 32.12
الحصة السوقية من ودائع العملاء



التسهيلات الائتمانية

3.453 مليار دولار

النمو السنوي | %5.7

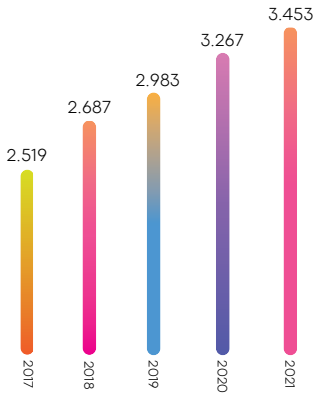

بلغ صافي التسهيلات المصرفية التي قدمها البنك نهاية العام 2021 مبلغ 3,453,207,160 دولار أميركي، بنسبة نمو بلغت 5.71 % عن العام 2020.

حيث ساهمت هذه التسهيلات في دعم شرائح وقطاعات اقتصادية مختلفة، ومنشآت صغيرة توظف عدداً كبيراً من العاطلين عن العمل، وتخفف من حدة البطالة وزيادة النمو، وتحقيق الاستدامة كجزء من سياسة الشمول المالي لجميع شرائح المجتمع في ظل ظروف إقتصادية وصحية صعبة.



ودائع العملاء

5.305 مليار دولار

النمو السنوي | %9.7

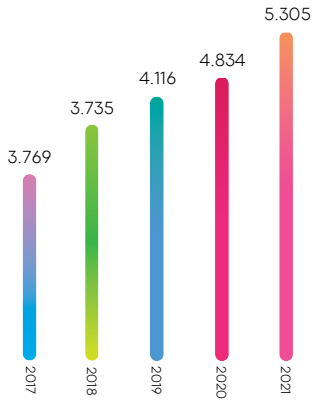

وصلت ودائع العملاء نهاية عام 2021 ما قيمته 5,305,139,602 دولار أميركي، ويعود سبب حفاظ البنك على هذه النسبة الممتازة من ودائع العملاء إلى سياسة البنك في التركيز على خدمة القرى والمناطق التي لا يوجد بها خدمات مصرفية ضمن سياسة الشمول المالي. كما عزز البنك خلال العام 2021 وخاصة في ظل استمرار الجائحة من استخدام القنوات والخدمات الإلكترونية التي ساهمت في جلب المزيد من الودائع عبر برامج جذابة ومستهدفة للشرائح المجتمعية المختلفة.

المؤشرات المالية

حقوق المساهمين

496.1 مليون دولار

النمو السنوي | %14.4

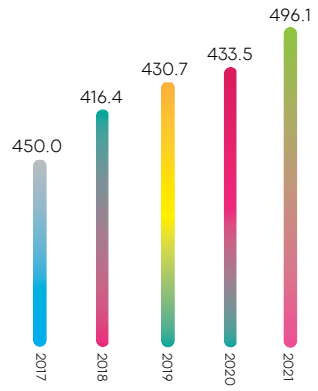

بلغ رأس المال المدفوع مبلغ 217,433,527 دولار مقسماً إلى 217,433,527 سهم بقيمة إسمية تبلغ دولاراً واحداً للسهم.

أما مجموع حقوق المساهمين، فقد بلغت في نهاية العام 2021 ما قيمته 496,099,429 دولار أمريكي.

صافي الأرباح

56.3 مليون دولار

النمو السنوي | %151.0

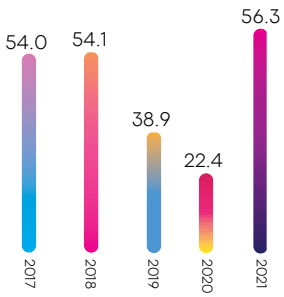

بلغت قيمة إيرادات البنك مع نهاية عام 2021 ما مجموعه 237,634,424 دولار أمريكي، مقارنة مع 182,789,657 دولار حققها البنك في العام 2020، مسجلا أرباحاً صافية بعد خصم المصروفات والضرائب بلغت قيمتها 56,254,327 دولار.

مجموع الموجودات

6.508 مليار دولار

النمو السنوي | %12.0

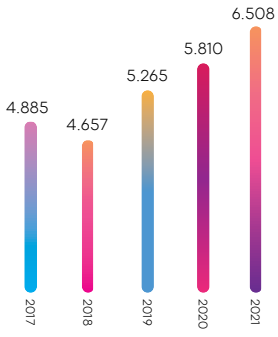

بلغ مجموع موجودات البنك نهاية العام 2021 مبلغ 6,508,221,806 دولار، بالمقارنة مع نهاية العام 2020 ما قيمته 5,809,809,988 دولار، ليدخل البنك بذلك قائمة كبار المؤسسات المالية، والبنوك في المنطقة العربية، حيث سُجِلَ البنك ضمن قائمة أكبر 100 بنك في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

أبرز إنجازات 2021

كانون الثاني

- الإعلان عن الهيكل التنظيمي الجديد والترحيب بالمدير العام الجديد لبنك فلسطين
- استحداث لجنة الاستدامة المنبثقة عن لجان مجلس الإدارة والتي تعد الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحويل دائرة المسؤولية الاجتماعية لتصبح دائرة الاستدامة المصرفية
- إعادة هيكلة لجان الإدارة التنفيذية
- الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح البنك قرضاً بقيمة 15 مليون دولار والذي يشمل 2 مليون دولار لدعم المشاريع النسوية
- الشراكة مع بنك الاستثمار الأوروبي من خلال منح البنك قرضاً بقيمة 50 مليون دولار لتشجيع المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وبالأخص تلك الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد -19

شباط

- تطوير سياسة وإجراءات مكافحة غسيل الأموال والامتثال بالتعاون مع شركة ديلويت العالمية
- تحديث سياسة الائتمان وإجراءات المنح والمتابعة مما ساهم في خفض نسبة الديون المتعثرة
- تحديث مهام إدارة المشاريع لتصبح إدارة المشاريع والتغيير

آذار

الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتمكين رائدات الأعمال الفلسطينيات في إطار برنامج **«المرأة في الأعمال»**

نيسان

إضافة خدمات إلكترونية جديدة على تطبيق **«بنكي»** تشمل "الدفع لصديق" على مستوى مجموعة بنك فلسطين

أيار

إطلاق مشروع مركز الريادة والإبداع لموظفي البنك لتحفيزهم على المشاركة بأفكار ابتكارية جديدة أو باقتراحات لتطوير الخدمات أو المنتجات

حزيران

إطلاق برنامج **«مدراء المستقبل»** بهدف استكشاف الموظفين المميزين والموهوبين الذين يمتلكون قدرات استثنائية للعمل على تطوير مهاراتهم

تموز

تطوير إجراءات العمل الخاصة بالموقع البديل الموجود في مبنى البنك في بيت لحم والمتابعة بشكل دائم لضمان جهوزيته وذلك كجزء من خطة استمرارية العمل

آب

تقييم بنك فلسطين من قبل Global Alliance for Banking on Values "GABV"

بتقدير **B+** عن عام 2020

أيلول

- انضمام مؤسسة «FISEA» التابعة لبروباركو – الذراع الاستثماري لوكالة التنمية الفرنسية كشريك ومستثمر استراتيجي
- رفع رأس مال بنك فلسطين إلى 217 مليون دولار من خلال إصدار خاص للأسهم
- الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من خلال تخصيص 5 مليون دولار لتمويل التجارة الدولية في الضفة وقطاع غزة

تشرين الأول

إطلاق ماكينات نقاط البيع الجديدة مواكبة لأحدث التطورات التكنولوجية

تشرين الثاني

تحديث على الخدمات الإلكترونية

كانون الأول

- الحصول على شهادة الالتزام بمعايير أمن المعلومات وبيانات بطاقات الدفع الإلكترونية (PCI)
- الإعلان عن التوجه الاستراتيجي نحو الاستدامة
- البدء في عملية تدوير الورق في مكاتب بنك فلسطين
- المشاركة في المؤتمر الدولي للريادة في فلسطين **ICEP3**

2021
الجوائز



أفضل بنك في الشرق الأوسط
في مجال الشمول المالي
ضمن تصنيف مجلة المال العالمية
Emeafinance



أفضل بنك في فلسطين
ضمن تصنيف مجلة المال العالمية
Emeafinance



أفضل بنك في فلسطين
في مجال التجارة الدولية
المقدمة من Global Finance

2021
العضويات

- عضو في التحالف العالمي للبنوك الملتزمة بالقيم "Global Alliance for Banking on Values/ GABV"
  أول بنك في المنطقة العربية وعلى مستوى الشرق الأوسط يحوز عضوية هذا التحالف
- عضو في جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط "Middle East Investor Relations Association/ MEIRA"
- عضو في المنتدى الاقتصادي العالمي "World Economic Forum/ WEF"
- عضو في التحالف المصرفي العالمي للمرأة "Global Banking Alliance for Women"
- عضو في الميثاق العالمي للأمم المتحدة "United Nations Global Compact"

مع استمرار تفشي فيروس كورونا، يلتزم بنك فلسطين بمواصلة الاستجابة لمواجهة تداعيات الجائحة على المستويْن الداخلي والخارجي، وذلك بهدف التخفيف من الآثار السلبية للجائحة على عمليات البنك وسلامة موظفيه وعملائه، وعلى عافية الاقتصاد الوطني.

سلامة الموظفين

حرص البنك على اتباع إجراءات السلامة الصحية، وذلك من خلال الحفاظ على إجراءات ارتداء الكمامة داخل البنك وبما يشمل الفروع كافةً، والحد من الاجتماعات الكبيرة واللقاءات الموسعة، وضمان التزام العملاء بهذه الإجراءات حتى في فترات تدني المنحنى الوبائي.

كما قام البنك بتشجيع موظفيه على تلقي اللقاح المضاد للوباء، واهتم بتيسير عملية التطعيم داخل البنك وخارجه في المرافق الصحية على مستوى محافظات الوطن. وساهمت هذه الجهود في رفع نسبة الموظفين الذين تلقوا اللقاح إلى أكثر من 99% من مجموع موظفي البنك، مما هيأ بيئة آمنة للموظفين مكنتهم من مزاولة نشاطاتهم ومهامهم وتعزيز إنتاجهم لصالح خدمة العملاء.

خدمات لضمان سلامة العملاء

ضاعف البنك جهوده في تسريع عملية التحوّل الإلكتروني والرقمي بهدف نقل العديد من العمليات والخدمات المقدمة داخل الفروع إلى خدمات يستطيع المواطن إنجازها إلكترونياً، وذلك عبر تطبيق بنكي على الموبايل أو خدمة الإنترنت البنكي، أو عبر الموقع الإلكتروني للبنك. وتأتي هذه الجهود والإجراءات منسجمة مع متطلبات الحفاظ على سلامة العملاء ووقايتهم من فيروس كورونا.

ومن أبرز إنجازات البنك على هذا الصعيد، استعداده لإطلاق خدمة الدفع لتاجر باستخدام رمز QR، والتي تهدف إلى تمكين المواطن من سداد قيمة مشترياته بشكل مباشر وآمن من خلال تطبيق بنكي عبر أجهزة الهاتف الذكي دون الحاجة إلى إبراز البطاقات البنكية، مما يعكس التزام البنك بضمان سلامة العملاء بالتوازي مع تقديم الخدمة المصرفية الأحدث.

الانخراط في برنامج "استدامة للإقراض"

لصالح متضرري الجائحة انخرط بنك فلسطين في برنامج "استدامة" لإقراض المصالح التجارية الأكثر تضرراً من تداعيات الجائحة، وذلك عبر الاقتراض من سلطة النقد، وتقديم هذه الأموال على شكل قروض بدون فوائد وأخرى بفوائد مخفّضة من أجل إعادة الحياة للاقتصاد الوطني. ويعد بنك فلسطين من البنوك الأكثر تفاعلاً مع برنامج استدامة، حيث تم إقراض أكثر من 476 مشروعاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بقيمة 16.7 مليون دولار.



73 فرعاً ومكتباً

التوسع الأفقي للفروع والمكاتب

حافظ البنك على صدارته كأكبر شبكة مصرفية في فلسطين حيث وصل عدد الفروع التابعة له إلى 73 فرعاً ومكتباً من أصل 379 فرعاً تابعاً للبنوك العاملة في فلسطين.
يسعى البنك دوماً إلى توسيع شبكة فروعه في مختلف المناطق لا سيما الريفية، وتعزيز وجود الخدمات عبر شبكة فروعه المنتشرة في جميع محافظات الوطن، وحافظ البنك على امتلاكه لأكبر شبكة مصرفية مكونة من 73 فرعاً ومكتباً، بما فيها مدينة القدس، في ضاحية البريد ليقدم خدمات مالية ومصرفية لأهلنا في المدينة المقدسة ويكون جزءاً من مقومات التنمية الاقتصادية فيها.



الإدارة العامة **732** موظفة وموظف



الفروع والمكاتب **1013** موظفة وموظف

رام الله	فرع رام الله المبنى الرئيسي	الماصيون ترمسعيا	دير دبوان طنوس	الإرسال بيتونيا	بيرزيت سلواد	القصبة بدو	البيرة المنارة الإلكتروني	نعلين الطيرة	مكتب وزارة الاقتصاد الوطني لاكاسا مول
غـزة	الفرع الرئيسي رفح	خان يونس الرمال	جباليا معبر رفح	النصيرات بيت لاهيا - غزة	دير البلح تل الهوا - غزة	مكتب بيت حانون النصر	عمر المختار الزهراء	بني سهيلا رفح الغربية	السرايا
جنين	فرع جنين المبنى الرئيسي	قباطية	ميثلون	يعبد	الياامون	الجامعة الأمريكية			
نابلس	فرع نابلس المبنى الرئيسي	الحسبة	حوارة	عصيرة الشمالية	الدوار	رفيديا	شارع طولكرم - بيت ايبا		
الخليل	فرع الخليل المبنى الرئيسي	سعير	شارع السلام	ترقوميا	دورا	يطا	جامعة الخليل	الظاهرية	باب الزاوية
بيت لحم	فرع بيت لحم المبنى الرئيسي	بيت جالا	بيت ساحور						
القدس	الرام	ضاحية البريد	ابو ديس						
طـوباس	طوباس								
طولكرم	طولكرم	خضوري	مكتب وسط البلد						
قلقيلية	قلقيلية	عزون							
سلفيت	سلفيت	بديا				مكاتب تمثيلية	تشيلي	تشيلي	دبي	دبي
أريحا	فرع أريحا المبنى الرئيسي	مكتب استراحة أريحا	معبر الكرامة			مكاتب متنقلة	بنكي رحال		

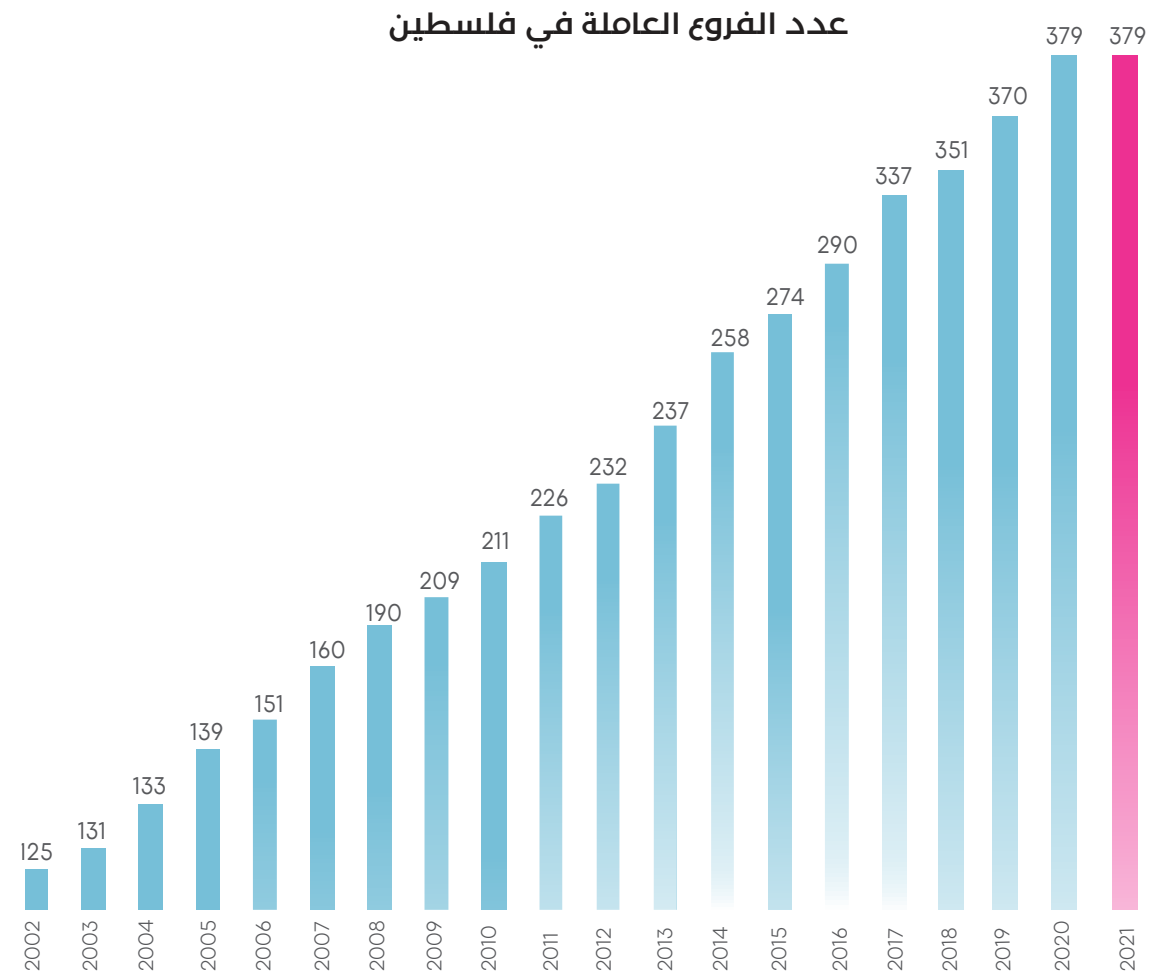

مؤشرات القطاع المصرفي في فلسطين

تعد إمكانية النمو المحتملة لبنك فلسطين كبيرة؛ ففي العام 2021، بلغت نسبة النمو في حجم الموجودات للقطاع المصرفي في فلسطين بنسبة 8.57%، والودائع بنسبة 9.12 %، في حين ارتفعت حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 2.49 % مقارنة بعام 2020. ويؤمن بنك فلسطين بأن الساحة مهيأة له للحفاظ على مكانته الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية الفلسطيني. وقد توجت جهوده المبذولة في بناء مؤسسة مالية كبيرة تحظى بتقدير واسع مدعوم بعلامة تجارية قوية وبانتماء كبير من عملاء البنك، وتحقيق شراكات جديدة، وهو ما يظهر بوضوح في نتائجه السنوية واستمراره في التطور وتقديم الخدمات الالكترونية.



مؤشرات النمو في القطاع المصرفي

الموجودات	2017	2018	2019	2020	2021
القطاع المصرفي	15,472,566,496	15,637,763,079	17,347,170,110	19,235,659,589	20,884,891,756
بنك فلسطين	4,884,822,851	4,657,182,978	5,264,944,640	5,809,809,988	6,508,221,806
الودائع					
القطاع المصرفي	11,973,385,261	12,227,327,064	13,384,708,641	15,137,396,074	16,518,125,958
بنك فلسطين	3,768,631,790	3,735,178,556	4,115,584,018	4,834,024,254	5,305,139,602
التسهيلات الائتمانية					
القطاع المصرفي	8,025,978,869	8,437,900,129	9,037,905,231	10,075,069,420	10,325,885,419
بنك فلسطين	2,554,216,880	2,782,226,225	2,983,385,227	3,266,748,588	3,453,207,160

نسبة النمو في الودائع والتسهيلات (عام عن عام)

ودائع العملاء	2017	2018	2019	2020	2021
القطاع المصرفي في فلسطين	% 13	%2.1	% 9.5	% 13.09	% 9.12
بنك فلسطين	% 19.9	%0.89-	%10.2	%17.46	% 9.75
التسهيلات الائتمانية	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
القطاع المصرفي في فلسطين	% 16.9	%5.1	%7 .1	% 11.48	% 2.49
بنك فلسطين	% 14	%8.9	%11.9	%9.50	% 5.71

حوكمة الشركات



السيد / هاشم الشوا

رئيس مجلس الإدارة

مجموعة بنك فلسطين

بكالوريوس هندسة – جامعة لندن - المملكة المتحدة 1997

تاريخ الميلاد: 1976/01/25

تاريخ العضوية:2007

خبرات

رئيس مجلس الإدارة مجموعة بنك فلسطين المالية

رئيس مجلس إدارة شركة PalPay للمدفوعات الإلكترونية

رئيس مجلس إدارة شركة الوساطة للأوراق المالية

رئيس مجلس إدارة صندوق إبتكار

2007 - 2017 مدير عام بنك فلسطين

2005 - 2007 مدير منتدب لمنطقة الخليج والشرق الأوسط- HSBC Bank – سويسرا

2002 – 2005 نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط جنيف - سويسرا - Citigroup Bank

1997-2002 مساعد نائب رئيس العمليات والتكنولوجيا - Citigroup Bank - لندن - المملكة المتحدة

عضويات

عضو في المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة في معهد التمويل الدولي IIF

عضو في مجموعة العمل الإقليمية للشرق الأوسط في المنتدى الإقتصادي العالمي

عضو مؤسس لحاضنة انترسكت،

عضو في المجلس الإستشاري للبنك الدولي حول النوع الإجتماعي والتنمية.

عضو مجلس أمناء جامعة بيت لحم – فلسطين

عضو مجلس إدارة شركة دار الشفاء



السيد/ ماهر فرح

نائب رئيس مجلس الإدارة

بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة القاهرة - مصر 1966

تاريخ الميلاد: 1945 /03/21

تاريخ العضوية: 2002

خبرات

1997 – 2007 رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للمقاولات - غزة

1977 – 1997 مدير عام مجموعة المقاولين الدولية – الكويت

1975 – 1977 مدير عام وشريك في شركة مشاريع الخليج – أبو ظبي

1971 – 1975 مهندس في شركة إتحاد المقاولين – الكويت

1961 – 1970 مهندس في شركة فيا سفلت الفرنسية

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمار العقاري- فلسطين



السيدة/ لنا أبو حجلة

عضو مجلس إدارة

بكالوريوس هندسة مدنية وبيئية – جامعة آيوا – الولايات المتحدة ألامريكية – 1985

ماجستير في القيادة والتنمية المستدامة – جامعة كمبريا، المملكة المتحدة

تاريخ الميلاد: 1963/07/03

تاريخ العضوية: 2014

ممثلة صغار المساهمين

خبرات

منذ عام 2003 المدير الاقليمي لمؤسسة مجتمعات عالمية في فلسطين

2003-1986 : نائبة الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة ألانمائي- برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP-PAPP

عضويات

عضو في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني

رئيسة مجلس إدارة مجموعة عمار العقارية وشركة مصادر

عضو في مجلس إدارة شركة سند للصناعات الإنشائية

نائبة رئيس مجلس إدارة شركة فيتاس فلسطين للإقراض

رئيسة مجلس أدارة جمعية انترسكت لدعم الريادة والابداع

عضو في الهيئة العامة لجمعية انترسيكت لدعم الريادة والابداع

عضو في مؤسسة التعليم من اجل التوظيف

عضو في منتدى سيدات الاعمال – فلسطين

مؤسس ورئيسة جمعية شيم- شباب يصنع المستقبل

عضو في مؤسسة المدراء الرؤساء الدولية YPO

زميلة في مؤسسة ASPEN الدولية ضمن شبكة القيادات العالمية

عضو في مجلس إدارة شركة فلسطين لتوليد الطاقة



الأستاذ الدكتور/ هاني نجم

عضو مجلس إدارة

دكتوراه في الهندسة - جامعة ليستر - المملكة المتحدة 1981

تاريخ الميلاد: 28/ 06/ 1952

تاريخ العضوية: 2004

خبرات

2005 و2018 رئيس جامعة الأزهر - فلسطين

2006 منسق مشروع التعليم العالي المدعوم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي - فلسطين

2004 مستشار للتخطيط والتطوير في جامعة الأقصى - فلسطين

1993 - 1998 عميد كلية الهندسة في جامعة بيرزيت - فلسطين

1983 أستاذ في دائرة الهندسة الميكانيكية في جامعة بيرزيت -فلسطين

1981 باحث متقدم بجامعة ليستر - بريطانيا

أستاذ زائر للعديد من الجامعات الإقليمية والعالمية ومحكم للعديد من المشاريع المدعومة من الاتحاد الأوروبي.

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة كهرباء فلسطين القابضة

عضو مجلس ادارة هيئة التقاعد الفلسطيني

عضو مجلس ادارة مجلس تنظيم قطاع المياه- فلسطين

عضو مجلس إدارة تطوير المشاريع الصغيرة – فلسطين.

عضو مجموعة اليورو أوسطية لاستخدام المياه العادمة – اسبانيا.

عضو مجلس أمناء جامعة الأزهر - فلسطين .

عضو مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة - فلسطين .

عضو الهيئة العامة لمجلس الإسكان الفلسطيني.

عضو الهيئة العامة للمؤسسة المصرفية الفلسطينية.

زميل مشارك في منظمة الطيران والملاحة الفضائية الأمريكية



السيد/ عبدالله الغانم

عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن شركة المهلب الكويتية العقارية

ماجستير في إدارة الأعمال الدولية (MBA) - جامعة ثاندربيرد للأعمال الدولية – 2005

بكالوريوس –جامعة بوسطن - 1996

تاريخ الميلاد: 08/ 02/ 1976

تاريخ العضوية: 2014

خبرات

2016 - مستشار

2015-2016 مساعد المدير العام - بنك الخليج - الكويت

2012 - 2015 مدير ادارة الاستثمار – شركة آسيا للاستثمارات – الكويت

2011 2012- مؤسسة التمويل الدولية – دولة الإمارات المتحدة

2010 - 2011 بنك بوبيان – الكويت

2006 - 2010 بنك HSBC الكويت

2001 - 2006 شركة المهلب الكويتية العقارية – الكويت



السيد / طارق العقاد

عضو مجلس إدارة

ممثلاً عن الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار "أبيك"

بكالوريوس في الاقتصاد – جامعة هارفرد - 1992

تاريخ الميلاد: 24/ 01/ 1971

تاريخ العضوية: 2014

خبرات

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك) - فلسطين

عضو مجلس ادارة تنفيذي لشركة العقاد للاستثمار - السعودية

عضويات

رئيس مجلس إدارة شركة سنيورة للصناعات الغذائية - الأردن/ فلسطين

رئيس مجلس إدارة شركة يونيبال للتجارة العامة – فلسطين

رئيس مجلس إدارة شركة تليد للخدمات التجارية – السعودية

رئيس مجلس ادارة شركة التوريدات والخدمات الطبية - فلسطين

رئيس مجلس إدارة الشركة الفلسطينية للسيارات – فلسطين

عضو مجلس إدارة في الشركة الفلسطينية للكهرباء - فلسطين

عضو مجلس إدارة في شركة فلسطين لتوليد الكهرباء - فلسطين

عضو مجلس إدارة ومجلس أمناء في مؤسسة الحسين للسرطان – الأردن

بالإضافة الى عضوية مجالس ادارات في العديد من الشركات الريادية في قطاعات الاستثمار، والصناعة، والتوزيع، والخدمات في فلسطين والاردن والسعودية.



الدكتورة/ تفيدة الجرباوي

عضو مجلس إدارة

الدكتوراه في الكيمياء التحليلية من جامعة سينسناتي/ أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981.

تاريخ الميلاد: 08/ 03/ 1955

تاريخ العضوية: 2019

خبرات

2011 - 2020 مدير عام مؤسسة التعاون,

2010-2011 نائب مدير عام مؤسسة التعاون ,

2008-2010 مدير دائرة العمليات البرامجية في مؤسسة التعاون,

2006-2008 مدير دائرة البحث والتخطيط في مؤسسة التعاون ,

1995 أستاذة زائرة في جامعة بون- ألمانيا

1987 أستاذة زائرة في جامعة مينيسوتا- الولايات المتحدة الأمريكية,

1981-1994 أستاذ مساعد في الكيمياء، ومن ثم رئيس دائرة الكيمياء-جامعة بيرزيت,

مؤلفة للعديد من الدراسات والبحوث في الكيمياء والتعليم ووضع المرأة ,

عضويات:

استشاري مجلس إدارة كلية بارد – جامعة القدس

استشاري برنامج مهنة التعليم- جامعة هارفرد- التعليم العالي

لجنة إصلاح التعليم الفلسطيني

هيئة أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا التابعة لليونيسكو

أخلاقيات العلوم الحياتية الخاصة بالمرأة والتابعة لليونيسكو

المجلس الأعلى للتعليم التقني والمهني

هيئة الترخيص والجودة في التعليم العالي

المجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد

مجلس المستشارين والخبراء لمؤسسة منار للمشاركة المجتمعية



السيدة/ مها عواد

عضو مجلس إدارة

بكالوريوس إقتصاد /جامعة بير زيت

تاريخ الميلاد: 24/ 04/ 1962

تاريخ العضوية: 2018

خبرات

1988 وحتى الآن:رئيس إدارة ومديرعام شركة أبو شوشة للمقاولات .

2014 - 2018 رئيس مجلس إدارة منتدى سيدات الأعمال.

2006 - 2015 رئيس مجلس إدارة الشاحنين الفلسطينين.

2005 - 2015 رئيس مجلس إدارة مؤسسة رواق.

1997 - 2008 رئيس مجلس إدارة ومديرعام شركة أبو شوشة التجارية.

2008 وحتى الآن: عضو مجلس إدارة شركة أوتوزون للتجارة.

قنصل فخري لدولة أندونيسيا.

عضويات

عضو مجلس أمناء جامعة القدس.

عضو مجلس إدارة جمعية الإغاثة الطبية.

عضو مجلس إدارة سيدات الأعمال العرب/جامعة الدول العربية.

عضو مؤسس في العديد من مؤسسات القطاع الخاص.



السيد / إريك شحادة

عضو مجلس إدارة

1995-1998 مدرسة التجارة في باريس (مدرسة إدارة الأعمال في باريس) باريس، فرنسا

تخصص في المالية والرقابة الإدارية

1991-1995 جامعة بوينت بارك بيتسبرغ بكالوريوس في العلوم السياسية

1985-1990 كلية Ste Barbe البكالوريا في العلوم الاجتماعية والاقتصاد

تاريخ الميلاد: 29/ 05/ 1971

تاريخ العضوية: 2020

خبرات

2017 - حاليا، الرئيس - الرئيس التنفيذي لمجموعة My Money Group باريس، فرنسا.

2012-2017 الرئيس التنفيذي لشركة GE Money Bank France & DOM باريس، فرنسا.

2012 - 2009 المدير المالي والرئيس التنفيذي للعمليات مكتب مبادلة جنرال إلكتريك كابيتال أبوظبي، الإمارات العربية المتحد.

2009-2008 المدير الإداري والمدير المالي - الاستراتيجية و BD/M-A، جنرال إلكتريك كابيتال الشرق الأوسط دبي، الإمارات العربية المتحدة

2008-2006 المدير المالي ، جنرال إلكتريك موني تايلند، بانكوك، تايلند.

2005 - 2006 التخطيط المالي وتحليل الأسقف - GE المال آسيا، بانكوك. تايلاند.

2004 - 2005 كبير الموظفين الماليين GE Money نيوزيلندا، أوكلاند، نيوزيلندا

2003 - 2004 التخطيط المالي - تحليل Mgr -GE Money نيوزيلندا، أوكلاند، نيوزيلندا

2002 - 2003 أوروبا التمويل التكامل Mgr - مساعد المراقب المالي - جنرال إلكتريك الرعاية الصحية أوروبا باريس، فرنسا

2000 – 2002 أوروبا التمويل الإلكتروني ستة سيغما الحزام الأسود - GE الرعاية الصحية أوروبا باريس، فرنسا

1998 - 2000 برنامج الإدارة المالية (FMP - GE Healthcare Europe)

عضويات

عضو مجلس إدارة الجمعية الفرنسية للجمعيات المالية (Française des Sociétés Financières)

عضو مجلس إدارة My Partner Bank

رئيس مجلس إدارة MMB Société de Credit Foncier

رئيس مجلس إدارة بنك Caraibes

الرئيس الحالي والمدير التنفيذي لمجموعة My Money Group باريس , فرنسا

حضور وغياب أعضاء مجلس الإدارة لعام 2021

تاريخ الجلسة / أسماء السادة الأعضاء	31/01	28/02	29/04	13/06	29/08	26/09	31/10	28/11	19/12	أجمالي الحضور لكل عضو
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	
السيد/ هاشم الشوا	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ ماهر فرح	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد / هاني نجم	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ طارق العقاد	حضور		حضور	حضور	حضور		حضور	حضور	حضور	7
السيد/ عبدالله الغانم	حضور	حضور	حضور	حضور		حضور	حضور	حضور	حضور	8
السيدة/ لنا ابو حجلة	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيدة/ مها عواد	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيدة/ ندى شوشة	حضور	حضور	حضور	حضور						4
الدكتورة/ تفيدة الجرباوي	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ إريك شحادة	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
مجموع الحضور للجلسات	**10**	**9**	**10**	**10**	**8**	**8**	**9**	**9**	**9**	

مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن عامي 2021 و 2020 بالدولار

الاسم	المنصب	مكافأة 2021	مكافأة 2020
هاشم هاني الشوا	رئيس مجلس الإدارة	108,659	80,000
ماهر جواد فرح	نائب رئيس مجلس الإدارة	108,659	80,000
هاني حسن نجم	عضو مجلس إدارة	108,659	80,000
لنا أبو حجلة	عضو مجلس إدارة	108,659	80,000
مها عواد	عضو مجلس إدارة	108,659	80,000
تفيدة الجرباوي	عضو مجلس إدارة	108,659	80,000
إريك عماد شحادة	عضو مجلس إدارة	108,659	35,556
عبدالله الغانم	عضو مجلس إدارة	96,585	62,222
طارق العقاد	عضو مجلس إدارة	84,512	80,000
ندى أبو شوشة	عضو مجلس إدارة (سابق)	48,290	80,000
فيصل غازي الشوا	عضو مجلس إدارة (سابق)		17,778
طارق الشكعة	عضو مجلس إدارة (سابق)		44,444

مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الكاملة عن أداء البنك. ويتم انتخابه من قبل المساهمين للقيام بمهام الإشراف على الإدارة وتوجيهها لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تنمية حقوق المساهمين على المدى الطويل، مع وضع مصلحة المنتفعين الآخرين نصب عينيه من خلال قيامه بالمهام والأنشطة التالية:

- مراجعة واعتماد ومراقبة الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى وخطط عمل الإدارة التنفيذية.
- مراقبة الأداء العام ومدى التقدم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية
- تقييم المخاطر الرئيسية والخطوات التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة لمراقبة تلك المخاطر والتحكم فيها.
- تحديد مستوى تحمل المخاطر وضمان وجود ثقافة المخاطر.
- لإشراف على صحة القوائم المالية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى التأكد من جودة أداء واستقلالية المدقق الخارجي والداخلي.
- دراسة واعتماد المعاملات الرئيسية بما في ذلك القرارات الائتمانية الهامة ومخصصات رأس المال والمصروفات الرأسمالية وفقا لما ورد في هيكل الصلاحيات.
- الإشراف على الأنشطة الاستثمارية والتمويلية واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية الأساسية.
- الإشراف على سياسات وإطار إدارة الموارد البشرية والحوكمة واعتمادهما.
- اختيار وتزكية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لانتخابهم من قبل المساهمين.
- اختيار وإعداد وتقييم المرشحين المحتملين لمناصب الإدارة التنفيذية والإشراف على صياغة خطط الإحلال.
- تحديد سياسات مكافآت أعضاء المجلس وكبار المدراء.
- تقييم الأداء العام للمجلس وفاعلية أعضائه واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الضرورة.
- الإشراف على إطار عمل الحوكمة لضمان الالتزام بالسياسات والأحكام المتفق عليها.
- ضمان الحفاظ على سلامة العلاقات مع المساهمين وحماية حقوقهم وعقد الاجتماعات وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها.
- ضمان مراعاة مصالح المساهمين.

رئيس ونائب رئيس المجلس

ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً لرئيس المجلس. ويحل نائب رئيس المجلس محل رئيس المجلس ويمارس صلاحياته ويتولى مهامه في غيابه. ويكون رئيس المجلس مسؤولاً في المقام الأول عن أنشطة المجلس واللجان المنبثقة عنه. ويعتبر رئيس المجلس بمثابة الناطق الرسمي باسم المجلس. كما أنه يرأس المجلس والجمعية العمومية.

وتتمثل مهام رئيس المجلس في ضمان التالي:

- مشاركة أعضاء المجلس، عند التعيين، في برنامج تعريف الموظفين بالعمل وإذا دعت الحاجة، في برامج التعليم الإضافي أو البرامج التدريبية.
- أداء المجلس للمهام المنوطة به.
- تلقي أعضاء المجلس جميع المعلومات اللازمة لأداء المهام المسندة إليهم.
- تحديد جدول أعمال اجتماعات المجلس، ورئاسة تلك الاجتماعات، وضمان تحرير محاضر تلك الاجتماعات.
- توفير الوقت الكافي لدى المجلس للتشاور واتخاذ القرار
- أداء اللجان للمهام المسندة إليها بشكل صحيح.
- تقييم أداء أعضاء المجلس على الأقل مرة واحدة سنوياً.
- انتخاب المجلس نائبًا لرئيس المجلس.

لجنة المراجعة والتدقيق

أعضاء اللجنة

السيدة / لنا أبو حجلة - رئيسة اللجنة
السيدة / مها عواد - عضواً
السيد/ إريك شحادة - عضواً

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في متابعة أدوات الرقابة المالية للبنك مع التركيز بشكل خاص على:

(1) نزاهة أدوات الرقابة الداخلية وسلامة التقارير المالية.

(2) تمتع المدقق الخارجي بالمؤهلات المناسبة والاستقلالية.

(3) أداء الرقابة والتفتيش والتدقيق الداخلي ومدققه الخارجي ودائرة مراقبة الامتثال.

ومن أجل أن تنفيذ دورها، تتمتع اللجنة بالسلطات والمسؤوليات التالية:

- مراجعة نظم الرقابة الداخلية.
- مراجعة تقارير دائرة الرقابة والتفتيش والمدقق الداخلي ودائرة مراقبة الامتثال بما في ذلك الموضوعات المالية وغير المالية والإجراءات التصحيحية وسبل السيطرة على المخاطر التي يواجهها البنك.
- مراجعة واعتماد الخطط السنوية لدائرة الرقابة والتفتيش ودائرة الإمتثال وضابط اتصال مكافحة غسيل الاموال مع مراجعة البنك للتقارير.
- مراجعة دقة القوائم المالية المقدمة لمجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين.
- مراجعة مدى التزام البنك بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد والقواعد الصادرة عن مجلس الإدارة والتشريعات الأخرى السارية في فلسطين.
- مراجعة خطة المدقق الخارجي والتأكد من احتواء الخطة على كافة أنشطة البنك.
- ضمان دقة ونزاهة الحسابات والالتزام بالقوانين واللوائح السارية على أنشطة البنك.
- تطوير معايير الإفصاح والشفافية ورفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة للتأكد من تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر لعرض الموقف والأداء المالي للبنك.
- دراسة النظام المالي المطبق في البنك وتقديم توصيات لتحسينه والتأكد من تمثيل هذه التوصيات للموقف الحالي تمثيلاً عادلاً وعدم تسجيل بيانات غير صحيحة.
- تطبيق نظام يتيح للموظفين الإبلاغ بشكل سري عن مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة وبطريقة تجعل من الممكن التحقيق في هذه المخالفات بشكل مستقل ومتابعتها دون تعرضهم للعقاب من رؤسائهم أو المعاملة السيئة من زملائهم. وتتولى لجنة المراجعة والتدقيق مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات.
- العمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، ومجلس الإدارة والمدقق الداخلي، والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
- متابعة التزام البنك بقواعد السلوك المهني.
- إخطار مجلس الإدارة بالموضوعات التي تحتاج إلى تدخل فوري وعاجل وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات العلاجية المناسبة.
- تقوم اللجنة برفع تقاريرها لمجلس الإدارة عن كافة الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصها بما يمكّن مجلس الإدارة من ممارسة وظيفة مراقبة إدارة البنك وتقديم معلومات حقيقية وموثقة للمساهمين.
- تزويد مجلس الإدارة بالمشورة المستقلة والموضوعية فيما يتعلق بكفاءة التدابير المتعلقة بالتدقيق والإمتثال ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

لجنة الإمتثال والمخاطر

أعضاء اللجنة

السيد / إريك شحادة – رئيس اللجنة
السيدة / لنا أبو حجلة - عضواً
السيد / هاني نجم - عضواً

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بكل من :

(1) المخاطر الناتجة عن نشاط البنك وعملية الرقابة عليها.

(2) تقييم ومراجعة كافة أنواع المخاطر كمخاطر الائتمان والخزينة والعمليات.

(3) إجراءات إدارة المخاطر بالبنك والفروع التابعة له، ومن أجل تنفيذ دورها تتمتع اللجنة بالمسؤوليات التالية:

- الموافقة على السياسات العامة لإدارة المخاطر وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر للمبادرة بتحديد وقياس وتخفيف ومتابعة كافة أنواع المخاطر بالبنك وتشجيع الحوار المستمر حول إدارة المخاطر على كافة مستويات البنك(أي ترويج ثقافة المخاطر).
- تحديد المستوى العام من المخاطر الذي يمكن للبنك أن يتحمله، والتأكد من أن حجم المخاطر ومستويات تقبلها متماشية مع المستوى العام المتفق عليه.
- الحصول على تأكيد من الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي بأن عمليات ونظم المخاطر تعمل بكفاءة من خلال أدوات رقابية سليمة والالتزام بالسياسات المعتمدة.
- التأكد من التزام البنك بالقوانين واللوائح السارية الخاصة بكافة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر.
- مراجعة كفاية رأس المال والمخصصات لضمان التزامها بالمعايير الإرشادية الرقابية وتماشيها مع وضع المخاطر بالبنك.
- مراجعة التقارير الواردة من الإدارة التنفيذية حول وضع محفظة المخاطر الربع سنوية (على الأقل) أو حسب الحاجة للبنك، وإبراز مجالات واتجاهات وتنبؤات المخاطر الرئيسية والإجراءات التي تتخذها الإدارة للتعامل مع مخاطر معينة.
- مراجعة عمليات التعرض للمخاطر والإجراءات التي تتخذها الإدارة لمتابعة ومراقبة وتسجيل كافة أنواع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل والسيولة والامتثال والسمعة والمخاطر الاستراتيجية وكافة أنواع المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على البنك.
- تقديم التوجيه والإرشاد للإدارة – عند الضرورة - لمساعدتها في تحسين ممارسات إدارة المخاطر و/ أو تخفيف مخاطر معينة بما في ذلك وجود كوادر مؤهلة على مستوى الإدارة لتنفيذ أنشطة إدارة المخاطر بشكل فعال.
- إخطار مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع محفظة المخاطر بالبنك وإخطار المجلس بشكل فوري بأي تغييرات جوهرية في وضع محفظة المخاطر بالبنك.
- مراجعة تعيين وأداء واستبدال مدير المخاطر ومراقبة كفاءة دوائر إدارة المخاطر بشكل عام.
- دعم جهود لجنة المراجعة والتدقيق بمساعدة مدير المخاطر في المتابعة والتقييم طبقا للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

اللجنة التنفيذية

أعضاء اللجنة

السيد / هاشم الشوا – رئيس اللجنة
السيد / ماهر فرح - عضواً
السيد / عبدالله الغانم - عضواً
السيد / طارق العقاد - عضواً

أدوار ومسؤوليات

تتولى اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة المسؤولية الرئيسية في الاشراف على نشاط وعمليات وأعمال البنك لضمان استمرار البنك في تحقيق أهدافه الاستراتيجية طويلة الاجل. وبهذه الصفة، تمارس اللجنة الاشراف المباشر على المهام والوظائف الرئيسية لادارة الاصول والخصوم، نمو الاصول، تطور الاعمال، الموازنات السنوية، كفاية رأس المال، عمليات الدمج والاستحواذ، التوسع في الاسواق الجديدة، الاتفاقيات الدولية والتمثيلية، وبرامج المسؤولية الاجتماعية للبنك

تقوم اللجنة بدراسة ومناقشة الطلبات المقدمة لها فيما يخص الطلبات الائتمانية والقرارات الاستثمارية و أية التزامات مالية أخرى أو طلبات أخرى تتعلق بأنشطة وعمليات وخدمات البنك تزيد عن صلاحيات الإدارة التنفيذية، ويتم اطلاع المجلس بكامل هيئته في هذه الحالة لاتخاذ القرار المناسب. وفي حال كانت الطلبات أعلى من صلاحيات اللجنة تقوم اللجنة بعد دراستها وتقييمها بتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب بالخصوص.

تقوم اللجنة بمراجعة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن خطط الأعمال أو إعادة الهيكلة، بما في ذلك التغييرات الجوهرية في المهام والوظائف الرئيسية، التوزيع الجغرافي للفروع والعمليات، وعلاقات البنوك المراسلة.

وفي هذا السياق، تقوم اللجنة بتنفيذ الخطط المذكورة بناء على تقارير المدير العام والفريق التنفيذي للبنك.

تحدد اللجنة نطاق عملها وبرامجها وأهدافها وخططها السنوية بما يمكن من تحديد مسؤولياتها وتقييم عملها والانشطة والاعمال التي تشرف عليها أو تتخذ قرارات بشأنها.



لجنة الموارد البشرية وحوكمة البنك

أعضاء اللجنة

السيد / د. هاني نجم – رئيس اللجنة

الدكتورة / تفيدة الجرباوي - عضواً

السيد/ إريك شحادة - عضواً

يتمثل دور اللجنة في مراقبة إطار حوكمة البنك وعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وسياسات مكافأة وتقييم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتخطيط عملية الإحلال الوظيفي وتطوير سياسات الموارد البشرية. ومن أجل تنفيذ دورها، تسند إلى اللجنة السلطات والمسؤوليات التالية:

- مراجعة واعتماد سياسات الموارد البشرية لضمان أنها عادلة وتنافسية وكاملة وتحقق مصالح بنك فلسطين على المدى الطويل.
- المساعدة في مراقبة التغيرات والتحسينات الرئيسية في دائرة الموارد البشرية من أجل ضمان تلبيتها لاستراتيجية البنك.
- إعداد جدول بالصلاحيات وتفويض الصلاحيات للإدارة ومراجعة هذا الجدول سنويا ورفعه لمجلس الإدارة للاعتماد.
- دراسة التضارب المحتمل لمصالح الأعضاء والصفقات مع الأطراف ذات الصلة التي يقوم بها الأعضاء وتقديم مقترحات في هذا الشأن لمجلس الإدارة طبقا لدليل حوكمة البنك.
- مراجعة أي تغيير في الوضع (بما في ذلك تنفيذ متطلبات استقلالية العضو) والتبعية المهنية للأعضاء الحاليين وتقديم مقترحات في هذا الشأن لمجلس الإدارة طبقا لدليل حوكمة البنك.
- مراقبة تنفيذ عملية تنصيب الأعضاء الجدد وبرنامج التطوير والتثقيف المستمر لأعضاء مجلس الإدارة حسب الضرورة.
- مراجعة سياسات وممارسات الحوكمة على كافة مستويات البنك وتقديم مقترحات بهذا الشأن لمجلس الإدارة لتحسين فعالية وكفاءة هذه السياسات.

وتتمثل مهام رئيس المجلس في ضمان التالي:

- مشاركة أعضاء المجلس، عند التعيين، في برنامج تعريف الموظفين بالعمل وإذا دعت الحاجة، في برامج التعليم الإضافي أو البرامج التدريبية؛
- أداء المجلس للمهام المنوطة به؛
- تلقي أعضاء المجلس جميع المعلومات اللازمة لأداء المهام المسندة إليهم؛
- تحديد جدول أعمال اجتماعات المجلس، ورئاسة تلك الاجتماعات، وضمان تحرير محاضر تلك الاجتماعات؛
- توفير الوقت الكافي لدى المجلس للتشاور واتخاذ القرار؛
- أداء اللجان للمهام المسندة إليها بشكل صحيح؛
- تقييم أداء أعضاء المجلس على الأقل مرة واحدة سنوياً؛
- انتخاب المجلس نائباً لرئيس المجلس.

تقييم اللجان

لجنة الحوكمة والموارد البشرية في بنك فلسطين مسؤولة عن تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

لجنة الاستدامة
أعضاء اللجنة

الدكتورة / تفيدة الجرباوي - رئيسة اللجنة

السيد / هاشم الشوّا - عضواً

السيدة/ لنا أبو حجلة - عضواً

أدوار ومسؤوليات اللجنة

- إقرار هيكل حوكمة خاص بالاستدامة، وإطار عملها وسياستها وإجراءاتها، وما يرتبط بها من أولويات الاستدامة الاستراتيجية وأهدافها المتفق عليها، لتوجيه التنفيذ الصحيح للاستدامة في جميع مراحل ووظائف البنك والمجموعة، وتعديلها و/أو تحديثها دورياً وعند الحاجة، لتتماشى مع اتجاهات الاستدامة، ومخاطرها، وفرصها المتطورة والمتجددة، وفق ركائز وأسس الحوكمة المتعارف عليها عالمياً.ترسيخ الاستدامة في استراتيجية البنك وسياساته وإجراءاته ونظمه الإدارية وأنشطته وثقافته، وضمان تطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي والبيئي.

- تحديد ودعم مبادرات الاستدامة العميقة الأثر والأكثر فاعلية والتي من شأنها تحسين الأداء في البنك والمجموعة.

- مراجعة أولويات الاستدامة وأهدافها الاستراتيجية المتفق عليها وتعديلها دورياً وعند الحاجة، لتتماشى مع اتجاهات الاستدامة، ومخاطرها، وفرصها المتطورة والمتجددة.

- تقديم الدعم والتوجيه لدائرة الاستدامة، والتأكد من إنجاز مهامها على مستوى البنك.

إجراءات محددة

- مراجعة وتقييم أهداف الاستدامة على المديين القصير والطويل، والتي تتضمن أهم قضايا الاستدامة مرتبة حسب الأولوية، وسجلاً لمؤشر الأداء، ومخطط توقعات أصحاب المصلحة، والتأكد من أنها مدرجة في خطة العمل السنوية للبنك.

- إقرار سياسات وإجراءات الاستدامة اللازمة لتنفيذ وإنجاح إطار عمل الاستدامة ومخططاتها في البنك.

- قياس ومراجعة الأداء بالنظر إلى المؤشرات على أساس سنوي وربع سنوي، ومتابعة تنفيذ توصيات اللجنة.

- تقييم استجابة البنك لقضايا الاستدامة الرئيسية سنوياً ما من شأنه تحسين الأداء.

- مناقشة وإقرار برامج الاستدامة والموازنات اللازمة لها والتي تتجاوز صلاحيات الإدارات ذات الصلة، والتوصية للمجلس بالميزانيات السنوية اللازمة لها.

- مراجعة تقارير الاستدامة المعدة من قبل الدائرة المختصة في البنك، وإعداد التقارير الدورية للمجلس بشأن أداء الاستدامة على أساس سنوي وربع سنوي، وإقرار صيغة التقرير السنوي النهائية قبل اعتماده وقبل نشره بالطرق المناسبة.

- إطلاق حملة داخلية مستدامة مستمرة، وإشراك أصحاب المصلحة في قضايا الاستدامة.

- التحقق من أن سياسات وإجراءات البنك، بما في ذلك سياسات إدارة المخاطر وسياسات منح الائتمان، تتوافق مع مبادئ الاستدامة المقرة من مجلس الإدارة.

مسؤوليات أخرى

- التحقق من انعكاس أهداف وعناصر الاستدامة في كافة جوانب أداء الأعمال وإدارات البنك وحوكمته، والتي تشمل على سبيل المثال هيكل الحوكمة، هيكل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، دمج الاستدامة في حوكمة الشركات والأعمال المسؤولة، النمو والأثر الاقتصادي، تقييم المخاطر وممارسات إدارة المخاطر، الامتثال، الالتزام الرقابي والشفافية، وإعداد هيكل حوكمة خاص بالاستدامة المسؤولة تجاه الموظفين وقواعد السلوك والعملاء والمجتمع والبيئة.
- التحقق من التزام البنك بتصميم منتجات مصرفية تتوافق مع احتياجات العملاء وحماية البيئة وتمويل المشروعات التي تدعم المجتمع.
- متابعة التزام البنك بالتشاور والمشاركة والشراكة مع أصحاب المصالح من أجل تحديد الموضوعات الأكثر أهمية بالنسبة إليهم، ومنظومة الأهمية النسبية وفقاً لتصنيف أصحاب المصالح الخارجيين والداخليين، والذي يتم الاتفاق عليه خلال ورش العمل، وبما يشمل ذوي الاحتياجات الخاصة.
- المتابعة بشكل متواصل لتحقيق "الريادة في مجال الأعمال والحوكمة" و "المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة"، والسعي فيما يتعلق بممارسات الأعمال المسؤولة إلى تحسين وتطوير الأعمال التشغيلية ومشاريع الابتكار والتحول الرقمي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، أتمتة العمليات الروبوتية، الخدمة المصرفية عبر الموبايل، الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، منصة (I Hub) وغيرها.
- تعزيز سياسة حماية البيئة كأحد أهم الأولويات الحيوية التي يحرص عليها البنك، والتزام البنك بالمسؤولية البيئية وتقييم الجوانب البيئية لأنشطة أعماله، وإدارة عمليات البنك بما يساهم في الحفاظ على المياه والطاقة، وتبني التوجهات للمباني الصديقة للبيئة، وأنظمة وطاقات التبريد/التدفئة، وخصائص توفير الطاقة، وتوفير المياه، والحد من استخدام الموارد والإضاءة، والحد من استخدام الطاقة والمياه بما في ذلك الاستخدام الأمثل لها، بما يشمل تقنيات إيقاف التشغيل التلقائي، والتوفير التلقائي للتدفئة والتبريد، واستخدام المصابيح الموفرة للطاقة.
- تعزيز ومتابعة مشاركة المرأة في الوظائف المختلفة في البنك، بحيث لا تقل عن 50 % من عدد الموظفين، والمشاركة في المراكز القيادية وفي مجلس الإدارة.
- التحقق من التزام البنك بـ "احترام وتطوير الموظفين" ، والتزامه بالجوانب المختلفة لهذا المبدأ بما في ذلك إدارة المواهب، التنوع والشمولية، إشراك الموظفين وتزويدهم ببرامج التدريب والتنمية والحفاظ على صحتهم وسلامتهم، التواصل معهم وتعزيز روح الصداقة والتواصل فيما بينهم، مشاركة موظفي البنك في مبادرات مجتمعية، تقديم مجموعة متنوعة وشاملة من برامج التدريب والتأهيل والتطوير، وتشجيع الموظفين على المشاركة في حاضنة الإبداع والتميز.
- التحقق من حرص البنك على تحقيق نمو مستدام، والمساهمة في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، ودعم المبادرات والإبداعات، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمويل المشروعات متناهية الصغر، وانعكاس ذلك على سمعته وصورته في المجتمع.
- التحقق من سعي البنك ومساهمته بشكل فعال في تطوير المجتمع المحلي، وتعظيم تأثيره الاجتماعي، وذلك في إطار سجل البنك الحافل والمستمر في العطاء المجتمعي، وفق سياسته المعتمدة للمسؤولية الاجتماعية، والتي تشمل الرعاية الصحية، الشباب والتعليم، المشاركة المجتمعية، التوعية، البيئة، الرياضة والثقافة، رعاية الأنشطة والمبادرات الخاصة.

الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في بنك فلسطين هو تأسيس آليات يمكن من خلالها تحديد وقياس وإدارة ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك بفاعلية وتمكنه من التعاطي معها ودرء أي نتائج سلبية. وتكمن الغاية من إدارة هذه المخاطر في تعزيز مبدأ «العائد – المخاطرة» في نتائج البنك من خلال التأكد من أن المخاطر المحيطة في الحدود التي تسمح بها درجة شهية المخاطر والموضوعة من قبل مجلس إدارة البنك والتي تم تضمينها في سياسات وإجراءات البنك. تم التحوط منها لتعظيم ملكية المساهمين على المدى الطويل ولحماية الأطراف ذات العلاقة «العملاء، المودعين والمساهمين، الموظفين، سلطة النقد».

مرتبطة بالأهداف الربحية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والتي تسعى وحدات الأعمال لتحقيقها. بحيث يكمن الهدف في الوصول إلى درجة «العائد – المخاطرة» المثلى ضمن المحددات الموضوعة ودرجة شهية المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة.

تم عكسها بدقة وفي الوقت المناسب في تقارير المخاطر لتمكين الأطراف ذات العلاقة من اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

إن عملية إدارة المخاطر لا تعني تجنبها بشكل كامل فتعتبر المخاطر جزءاً أصيلاً من العمل المصرفي. ولذلك فإن البنك يقبل تحمل مستوى معين من المخاطر كجزء من استراتيجية البنك ولكنه يتوقع عائد مالي وغير مالي متناسب مع درجة هذه المخاطر.

حوكمة المخاطر

المبادئ التالية تحدد الإطار العام لحوكمة المخاطر في بنك فلسطين:

إدارة المخاطر كيان مستقل عن جميع الوحدات الأخرى في البنك. والاستقلالية لا تعني الانعزال حيث يجب ان تكون إدارة المخاطر قريبة من كافة الوحدات ذات العلاقة للتأكد من أن إدارة المخاطر تعمل بشكل فاعل على مستوى البنك.

تستخدم إدارة المخاطر مصادر معلوماتها المستقلة (نظم المعلومات الإدارية MIS، بلومبرج، تقارير/ بطاقات التقييم الائتماني، البيانات المالية المدققة)

يمكن لإدارة المخاطر في البنك أن تقترح وسائل للوصول إلى العائد الأمثل «المبني على درجة المخاطرة» مثل الوصول للحد الأمثل من السيولة وكذلك الحدود المثلى لتوزيع المحفظة الائتمانية.

تعتبر المنهجيات والأدوات التي يتم تطويرها من قبل إدارة المخاطر متناسبة مع طبيعة بيئة العمل التي يعمل بها المصرف.

تعتبر إدارة المخاطر خط الدفاع الثاني في المنظومة الرقابية لدى البنك كما ولها دور واضح في التأكد من فعالية الأنظمة الرقابية في الخط الأول المتمثل في وحدات الأعمال.

مسؤولية مجلس الإدارة

إن وضع سياسة ادارة المخاطر هو أحد صلاحيات مجلس الإدارة وهو المسؤول عن اعتماد استراتيجية ودرجة شهية المخاطر وكذلك المراجعة السنوية أو كلما تطلبت الحاجة لذلك. يفوض المجلس عملية الإشراف على جميع أنشطة إدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة.

وبالرغم من تفويض هذه الصلاحية، تقع مسؤولية فعالية إدارة المخاطر والالتزام بهذه السياسة على عاتق المجلس.

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة إطار عمل إدارة المخاطر مرة سنويا على الأقل أو كلما اقتضت الحاجة وتبعا للأحداث الداخلية والخارجية.

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المخاطر الجوانب التالية:

- تطوير استراتيجية العمل اعتمادا على مسودة المقترحات الخاصة بالموازنة وتخطيط رأس المال (التقييم الداخلي لكفاية رأس المال).
- اعتماد سياسات إدارة المخاطر وتوضيح / تفصيل درجة شهية المخاطر كجزء من هذه السياسة متضمنة الحدود ودرجة التحمل. تأسيس إطار حوكمة المخاطر كجزء من سياسة إدارة المخاطر.
- مراجعة الحالات التي تتسم بدرجة مخاطر مرتفعة والمسلط عليها الضوء من قبل لجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة.
- تفويض الصلاحيات إلى لجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة للمراجعة المستمرة لفعالية إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر.
- رفع التقارير للمساهمين حول إدارة المخاطر بالبنك كجزء من التقرير السنوي لأعمال البنك.
- اعتماد الإفصاحات العامة.
- يفوض مجلس الإدارة المسؤوليات التالية للجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة:
- التأكد من تطبيق وتطوير الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك.
- مراقبة مدى فعالية إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات لتصحيحية
- مراجعة حزمة التقارير المقدمة من إدارة المخاطر ربع سنويا على الأقل.
- مراجعة سياسة إدارة المخاطر سنويا على الأقل والتوصية بالتعديل إذا تطلب الأمر.
- المراقبة المستمرة لعرض المخاطر الهامة في البنك.
- مراقبة الامتثال لسياسات إدارة المخاطر في البنك، تعليمات سلطة النقد وأي متطلبات أخرى لإدارة المخاطر.
- الموافقة على تعيين مدير المخاطر والمسؤولين الرئيسيين في إدارة المخاطر واعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر بمستوى الإدارة التنفيذية

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك بدور لجنة إدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية. هذا وتغطي لجنة الموجودات والمطلوبات وظيفة مراقبة المخاطر المصرفية من خلال عرض آخر التطورات في ملف مخاطر البنك على أعضاء اللجنة.

وتتلخص مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر بمستوى الإدارة التنفيذية «لجنة الموجودات والمطلوبات» في التالي:

- مراجعة سنوية على الأقل للإطار العام لإدارة المخاطر (وتشمل السياسات، الإجراءات، التقارير، المنهجيات).
- ضمان بقاء البنك ضمن مستوى مقبول من المخاطر المصرفية والمحدد في سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من المجلس والتوصية بإجراءات تصحيحية في حال ملاحظة الانحراف عن هذه السياسة.
- تحليل تقارير إدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات الإدارية بناء عليها بهدف المحافظة على البنك ضمن الحدود المقبولة من المخاطر المصرفية ووصولا إلى الحدود المثلى.
- القيام بعملية التقييم والإشراف وإدارة المخاطر الأساسية على نطاق البنك وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان، مخاطر العمليات، مخاطر سعر الفائدة والسيولة والسوق «الخزينة».

دوائر إدارة المخاطر

تتبع دوائر إدارة المخاطر في البنك لمدير المخاطر وهي الدوائر المسؤولة عن تطبيق وتطوير الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية في البنك وتنحصر مسؤولياتها في النقاط التالية:

- إعداد المسودات الخاصة بسياسات وإجراءات المخاطر في البنك.
- تطوير الإجراءات والمنهجيات والأدوات المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك.
- مراقبة ملف المخاطر المصرفية على مستوى البنك ورفع التقارير .
- مراجعة قبلية و/أو بعدية لبعض العمليات المصرفية وفقا للمحددات الواردة في سياسة إدارة المخاطر.
- تقديم تقييم مبني على دراسة المخاطر لبعض الإجراءات ورفع النتائج والتوصيات إلى لجنة المخاطر.
- دعم ثقافة المخاطر على مستوى البنك وتطوير لغة مشتركة مبنية على هذه الثقافة وتقديم الدعم والتدريب اللازم لتحقيق ذلك.
- تقديم تفسيرات للوائح والممارسات المتعلقة بالمخاطر ونشرها على مستوى وحدات الأعمال.
- تقديم التدريب للفروع ووحدات الاعمال والمتعلق بكيفية إدارة المخاطر وتشديد الرقابة على العمليات.
- مراجعة الإجراءات، السياسات، المنتجات والعمليات الهامة المؤثرة على ملف المخاطر المصرفية في البنك قبل الموافقة النهائية.
- المراجعة السنوية للموازنة المبنية على المخاطر وتخطيط رأس المال ارتباطا بالموازنة المالية للبنك.
- دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والسوقية والبيئة التنافسية وتأثيرها على المخاطر المصرفية المحيطة بالبنك.
- مراقبة ومتابعة الامتثال لمتطلبات سلطة النقد وتحديد سقوف زمنية للامتثال لهذه المتطلبات.
- رفع التقارير لمجلس الإدارة حول القضايا الهامة الناتجة عن عملية المراجعة.
- تطوير الوعي بأهمية إدارة المخاطر على مستوى الإدارة والطاقم ومساعدة إدارة المخاطر في نشر ثقافة المخاطر المصرفية على مستوى البنك.
- التوصية / الإشراف على برامج تدريبية رسمية لطاقم العمل في البنك حول إدارة المخاطر المصرفية.
- مراجعة سياسة إدارة المخاطر في البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.
- مناقشة ومراجعة الإجراءات، السياسات، المنتجات والعمليات الهامة المؤثرة على ملف المخاطر المصرفية في البنك قبل عرضها على المجلس للموافقة النهائية.

مسؤوليات وحدات الأعمال:

إن عملية إدارة المخاطر اليومية تقع على عاتق الفروع ووحدات الأعمال في الإدارة العامة وتتضمن مسؤوليات وحدات الأعمال التالي:

- تحديد، قياس، تقييم، مراقبة ورفع تقارير عن المخاطر المختلفة المتعلقة بوحدة العمل.
- تقييم فعالية الأنظمة والضوابط المستخدمة لمراقبة العمل اليومي وتصميم وتشغيل أنظمة تتناسب وطبيعة العمل ومراقبتها
- التوصية بمقترحات عمل تتوافق ودرجة شهية المخاطر المنصوص عليها في سياسات العمل.
- رفع التقارير عن الحالات والحوادث المرتبطة بمخاطر «خسائر مرتبطة بالعمليات» إلى دوائر المخاطر المعنية بشكل دوري.

إدارة مخاطر العمليات

تُعد إدارة المخاطر العملياتية محوراً أساسياً من محاور العمل لتحقيق الاستدامة المصرفية ولدرء مخاطر الإضرار بالبيئة، أو سوء الإدارة وإهمال أنظمة الحوكمة الداخلية، أو الإساءة لشرائح المجتمع وإهمال قضايا مجتمعية. ومن أجل ذلك: يحرص بنك فلسطين في المقام الأول على التحديد المبكر للمخاطر التشغيلية وتقييمها، مما يسمح بتخفيفها في الوقت المناسب، بالإضافة إلى إعداد تقارير إدارية هادفة وتحسين البيئة الرقابية بشكل مستمر، حيث تمثل المخاطر التشغيلية مخاطر الخسارة، والتي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل العمليات، الأفراد والأنظمة الداخلية أو التي تنتج عن أحداث خارجية، كما من المحتمل أن تنشأ المخاطر التشغيلية عن كافة العمليات والأنشطة التي يقوم بها البنك. ويولي بنك فلسطين أهمية قصوى لعملية إدارة المخاطر التشغيلية للبنك ولمراقبة المخاطر التشغيلية بطريقة استباقية وإبقائها ضمن المستويات المستهدفة للمخاطر التشغيلية وذلك بما يتفق مع تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. وتُعنى عملية درء المخاطر كذلك بمخاطر السمعة الناتجة عن الإضرار بمصالح الشركاء، العملاء، البيئة والمجتمع.

الحوكمة

انطلاقاً من اهتمام بنك فلسطين بإدارة المخاطر التشغيلية، تم اعتماد السياسة التي توضح النهج العام لإطار إدارة المخاطر التشغيلية من قبل لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي بدورها، تقوم بوضع استراتيجيات لتحديد وتقييم ورصد ومراقبة المخاطر، والإشراف على إطار إدارة المخاطر بما ينسجم مع التوصيات الصادرة عن اتفاقية «بازل».

خطوط الدفاع الثلاثة

بهدف إنشاء بيئة رقابية قوية لإدارة المخاطر، اعتمد البنك نموذجاً من ثلاثة خطوط دفاع. ويحدد هذا النموذج مسؤوليات والتزامات الإدارة من أجل إدارة المخاطر وبيئة الرقابة. كما يدعم النموذج نهج البنك في إدارة المخاطر من خلال توضيح المسؤولية، وتشجيع التعاون، وتسهيل التنسيق الفعال للمخاطر وأنشطة الرقابة.

ثقافة المخاطر والوعي

تُعد ثقافة المخاطر القوية والتواصل الجيد بين خطوط الدفاع الثلاثة من أهم الصفات الواجبة لتحقيق إدارة فعالة للمخاطر التشغيلية. وتستند ثقافة المخاطر التشغيلية في بنك فلسطين على خلق الوعي لدى جميع أفراد أسرة بنك فلسطين حول أهمية إدارة المخاطر التشغيلية.

المعايير الدولية

يحرص بنك فلسطين على تطبيق المعايير الدولية في إدارة المخاطر والتحوط من البيئة المحيطة، كجزء من عملية إدارة المخاطر، ويتم ذلك عبر استخدام أساليب التقييم الذاتي لمخاطر العمليات **RCSA** (Risk Control Self-Assessment)، والتي تتوافق مع متطلبات «بازل» والممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل للارتقاء ببيئة رقابية متكاملة، حيث يتم تحديد وقياس المخاطر في العمليات من حيث احتمالية الحدوث والأثر المترتب حال حدوثها. هذا بالإضافة إلى تقييم الضوابط الرقابية العاملة من حيث جودة التصميم والالتزام في التطبيق. وهذا الأسلوب يساعد البنك في التعرف على المخاطر بشكل دقيق، كما يشرك عدداً كبيراً من موظفيه في التقييم، مما يعزز المبادرة لديهم في تقييم المخاطر والتبليغ السليم عن أحداث المخاطر، ويرسخ مفاهيم إدارة المخاطر في مختلف وحدات البنك بحيث تصبح جزءاً من ثقافة موظفي البنك.

مؤشرات المخاطر

قامت دائرة مخاطر العمليات ضمن تطبيقها لبرنامج SAS EGRC بتعريف عدد كبير من مؤشرات المخاطر التي تمكن البنك من التنبؤ بمخاطر حصول خسائر مستقبلية. وتختلف هذه المؤشرات بطبيعتها، فبعضها تنبؤي يعطي إشارات لاحتمال حدوث مخاطر في المستقبل مما يساعد في إمكانية تجنب هذه المخاطر، وبعضها اكتشافي يرصد إشارات حدوث مخاطر في مراحلها المبكرة، مما يفيد في سرعة الاستجابة لهذه المخاطر، وبعضها ذو طبيعة تصحيحية مما يساعد في توثيق تكرار حدوث هذه المخاطر والأثر المترتب عليها. ويسمح التتبع المستمر لمؤشرات المخاطر الرئيسية من قبل وحدات الأعمال بالاستجابة الفورية لأيّ تغيرات في بيئة المخاطر والرقابة في المؤسسة.

ضمان استمرارية الأعمال واستدامته

على صعيد بناء وتحديث خطط استمرارية العمل، يقوم بنك فلسطين ببناء هذه الخطط بطريقة تتناسب مع مدى التعقيدات في العمليات البنكية، والسيناريوهات محتملة الحدوث في منطقتنا ذات المتغيرات الكثيرة، كما تتناسب مع تنامي حصتنا السوقية وتصنيفنا كبنك نظامي، حيث تم تصميم نماذج لتحليل الأثر (Business Impact Analysis) BIA والتي تراعي خصوصية بيئتنا المحلية وتتوافق مع المعايير العالمية في التقييم. وتحلل هذه النماذج المخاطر محتملة الحدوث من حيث الأثر التشغيلي والمالي ودرجة اعتمادية الوحدات على بعضها البعض، وتحديد استراتيجيات تتناسب مع حجم وشهية المخاطر، وبناء خطط تواجه احتمالية هذه المخاطر بطريقة قابلة للتطبيق، والتدرب على إنجازها ليكون مستوى الجهوزية على مستوى الحدث وذلك من خلال فحص جهوزية الشبكات والبرامج والأنظمة والتطبيقات والتقارير الحرجة، وتنفيذ المهام الحرجة من الموقع البديل لإدارة الأعمال في محاكاة لسيناريو انقطاع العمل في الموقع الرئيسي (المركز الرئيسي للإدارة العامة في رام الله)، وفحص إنجاز العمليات بنجاح من الموقع البديل في منطقة بيت لحم- مبنى بنك فلسطين.

التدقيق لدرء المخاطر

تجسيداً للتكامل بين عمل دائرة مخاطر العمليات ودائرة الرقابة والتفتيش، وتفعيلاً لتطبيق نهج التدقيق المبني على المخاطرRisk Based Audit ؛ وفر نظام إدارة مخاطر العمليات لدائرة الرقابة والتفتيش إمكانية الاطلاع على ملفات مخاطر جميع وحدات العمل-Risk Pro files ، والاطلاع على مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI's ، والاسترشاد بأحداث المخاطر المسجلة Incident Reg-ister، في بناء خطط التدقيق بطريقة تستهدف الوحدات والعمليات ذات المخاطر المرتفعة كأولويات في خططها التدقيقية، وأيضاً تسخير موارد الدائرة بالشكل الأمثل.

إدارة مخاطر أمن المعلومات

انطلاقاً من حرص إدارة المخاطر على حماية أنظمة وخدمات البنك التقنية الرقمية من التعرض للهجمات الإلكترونية؛ تم تطبيق أنظمة إدارة الثغرات الأمنية المركزية، ونظام المراقبة المركزية لحوادث ومخاطر أمن المعلومات (SIEM) وفق المقاييس والمعايير الدولية في تطبيق الحماية والتشفير على جميع الخدمات، وذلك لضمان سرية البيانات وأمنها وحمايتها من مخاطر الاحتيال التقني والسرقة. وتم تدعيم البنية التحتية لأمن المعلومات بمنظومة حماية شبكات واتصالات عالية الجودة، بحيث تضمن منع أي تهديد خارجي من اختراق أنظمة البنك الداخلية، وتضمن تشفير بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية (Visa & MasterCard)، من أجل إخضاع جميع الخدمات المميزة (3D Secure , E-Commerce) لهذه المعايير الدولية في الحماية. كما تم استحداث دائرة مخاطر أمن المعلومات، لتنفيذ وتطبيق معايير أمن المعلومات وفق معايير (ISO27001) واعتماد سياسات أمن المعلومات المنبثقة عن ضوابط نظام إدارة أمن المعلومات (ISO27002)، وذلك لتطبيق مبدأ الحوكمة وفق الممارسات العالمية، وتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية للتحول الرقمي وضمان المراقبة المستمرة والمراجعة والتطوير المستمرين.

الحصول على شهادة الامتثال لمعايير أمن المعلومات (PCI DSS)

حصل بنك فلسطين على شهادة الالتزام بتطبيق معايير أمن المعلومات وبيانات بطاقات الدفع الإلكترونية كأول مؤسسة مصرفية فلسطينية ملتزمة بمعايير أمن المعلومات وبيانات الدفع منذ العام 2018 حمايةً لخصوصية معلومات العملاء. وتأتي هذه الشهادة من مجلس حماية وأمن بطاقات الدفع العالمي (PCI DSS) Pay-ment Card Industry Data Security Standards ومقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تؤكد التزام البنك في رسم استراتيجية خاصة لحماية العملاء وسرية معلوماتهم وجعلها من أولوياته، خاصة وأن هذه الشهادة تشمل حماية وأمن المعلومات في مركز البيانات الرئيسي، والموقع البديل، بما يشمل جميع الفروع والمكاتب في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أنها تشمل أكبر شبكة صرافات آلية، وكافة نقاط البيع المباشر في الضفة والقطاع، بالإضافة إلى الإنترنت والموبايل البنكي والبطاقات وخدمات التجارة الإلكترونية.

وتضاف هذه الشهادة إلى الإنجازات التي يسعى بنك فلسطين ومجموعته التابعة لتحقيقها في مجال الخدمات الإلكترونية، وذلك بتقديم أفضل الوسائل التي تضمن تحقيق رسالة البنك في السعي لبلوغ ثقة جميع متعامليه، من خلال تقديم خدمات مميزة تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار الالتزام بمبادئ VISA, MasterCard، وتعزز من حماية بيانات حاملي بطاقات البنك المصرفية، كما توفر قنوات وخدمات دفع آمنة لهم. وسيعود الحصول على شهادة (PCI DSS) بفوائد كبيرة على بنك فلسطين وعلى سوق التجارة الإلكترونية في فلسطين عموماً، من خلال الحفاظ على سرية بيانات بطاقات الدفع المستخدمة من قبل البنك وقطاع التجارة الإلكترونية. كما يؤكد نيل هذه الشهادة على حرص البنك

على الاستثمار في أحدث البرامج التكنولوجية، ومواكبة جميع التطورات المتعلقة بحماية سرية المعلومات لعملاء البنك، وتطوير أنظمة حديثة تساهم في تنفيذ العمليات المصرفية بطرق آلية محوسبة وسليمة وآمنة.

التعافي في الكوارث

لقد طور بنك فلسطين موقع التعافي من الكوارث وأجرى الفحوصات التقنية اللازمة عليه، حيث أن هذا الموقع مجهز بأحدث التقنيات التي تمكن البنك من إعادة توفير الخدمات خلال أقل من 15 دقيقة من الموقع البديل، وذلك في حال انقطاع الخدمة من الموقع الرئيسي. وتأتي هذه النتائج بعد استثمار بنك فلسطين في التكنولوجيا المتطورة التي تضمن نقل وحفظ البيانات بشكل آني في الموقع البديل، لتصبح الخدمات الإلكترونية مستقرة بشكل يمتثل لأعلى المعايير الدولية في إدارة استمرارية العمل ومخاطر انقطاع الخدمة. ويضع بنك فلسطين، في سلم أولوياته، المحافظة على استمرارية تقديم الخدمة للعملاء حتى يستطيع العميل الاعتماد عليها بشكل دائم.

إدارة مخاطر الائتمان

يعمل بنك فلسطين بشكل حثيث على الحد من مخاطر الائتمان كونها مصدر التهديد الرئيسي والمباشر لأنشطة المصارف، وذلك من خلال الالتزام بالأساليب والممارسات الفضلى عبر اتباع العديد من الوسائل والإجراءات المناسبة، حيث توجد دائرة مختصة تضم فريقاً متخصصاً على درجة عالية من الخبرة والكفاءة في هذا المجال والذي يتبنى العديد من أدوات إدارة المخاطر مثل مراقبة المحفظة الائتمانية وإعادة توجيهها بما يتناسب مع التطلعات الاستراتيجية للمصرف، آخذاً في الاعتبار المخاطر المحيطة ببيئة العمل، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية وحجم التعرضات في مراجعة الائتمان الممنوح وضبط الدورة الائتمانية والمراجعة الدورية لحدود المحفظة وتقييم المنتجات الائتمانية وإخضاع محفظة الائتمان لاختبارات الجهد بناءً على سيناريوهات ضاغطة، هذا إلى جانب تقييم أثر الأحداث الطارئة مثل الحروب والكوارث والأزمات على المحفظة الائتمانية.

إدارة مخاطر الخزينة

تقوم دائرة مخاطر الخزينة بالمراقبة المباشرة والفعالة على كافة أنشطة الخزينة سواء السيولة، الاستثمارات، التوظيفات أو دائرة العملات الأجنبية باستخدام أدوات القياس المعتمدة عالمياً، بالإضافة إلى تقييم ومراقبة مخاطر الطرف المقابل من أجل تنظيم وضبط العلاقة مع كافة الأطراف المقابلة. وانطلاقاً من وعي البنك بأهمية مراقبة مخاطر أنشطة الخزينة؛ قامت دائرة مخاطر الخزينة هذا العام بتأسيس المكتب الوسطي بهدف الإشراف على أي مخاطر قد تنتج عن العمل اليومي للمكتب الأمامي لدوائر الخزينة. وفي هذا السياق، تبنت إدارة المخاطر المعايير العالمية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر الخزينة، وذلك لضمان الشفافية والدقة في أداء المهام، وضمان السيطرة على أي مخاطر قد تنشأ من تقلبات أسعار السوق أو كنتيجة للوضع السياسي. ومن جانب آخر، يولي البنك أهمية خاصة لمخاطر الشركات التابعة والشقيقة، لتحقيق إطار مخاطر شامل بما ينسجم مع توصيات لجنة «بازل».ولضمان استمرارية أعمال البنك حتى في ظل أزمات السيولة؛ يتم إيلاء أهمية خاصة لمراجعة وتحديث خطة تمويل الطوارئ بالتنسيق مع دوائر الخزينة، بما يشمل خطوط التمويل في ظل أزمات السيولة، وذلك من أجل ضمان توفير السيولة اللازمة لكافة أنشطة البنك والتحوّط من أي مخاطر مستقبلية قد تنتج في حال ظهور أزمات سيولة غير متوقعة.

الاستدامة

ترى الدائرة وجوب إدخال المخاطر الخاصة بتبعات أعمال البنك على البيئة والمجتمع والحوكمة، وذلك تماشياً مع حرص البنك على تطبيق أفضل معايير الاستدامة وحماية مصالح أصحاب المصلحة.

خبرات طاقم إدارة المخاطر

تم تدريب طاقم إدارة المخاطر وفق أعلى معايير التدريب والتأهيل الدولي، حيث تم الحصول على الشهادات الدولية في مجال المخاطر العالمية وتشمل: شهادة (Certified Risk Specialist)، وشهادة (ISO27001 Certified Lead Auditor)، وشهادة (Certified Informa-tion Security Professional CISSP)، ودورات (ISO 31000) و (Risk Management Professional)، وذلك من المجالس العالمية ذات العلاقة.

رفع التقارير لمجلس الإدارة

يتم رفع التقارير لمجلس الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر والامتثال، بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة بشكل دائم على منظومة المخاطر Risk Profile وسجل المخاطر وإجراءات الضبط الداخلي المتعلقة بها.



السيد محمود ماهر الشوا
المدير العام

- ماجستير مالية ومصرفية
- University of Wales
- تاريخ الميلاد: 1982/07/24
- تاريخ بداية العمل: 2005



السيد ناصر محمد باكير
مدير إدارة أعمال الشركات

- بكالوريوس إدارة اعمال
- Winona State University
- تاريخ الميلاد: 1969/7/23
- تاريخ بداية العمل:1994



السيد ثائر عبدالهادي حمايل
مدير إدارة أعمال الأفراد

- ماجستير إدارة أعمال
- جامعة بيرزيت
- تاريخ الميلاد: 1978/05/13
- تاريخ بداية العمل: 2000



السيد سليمان محمد نصر
مدير إدارة الخزينة

- ماجستير إدارة اعمال
- جامعة بيرزيت
- تاريخ الميلاد: 1978/10/25
- تاريخ بداية العمل: 2000



السيد كامل عارف حسيني
مدير إدارة العلاقات والتعاون الإستراتيجي

- ماجستير إدارة أعمال
- The American University Washington, D.C.
- تاريخ الميلاد: 1966/02 /11
- تاريخ بداية العمل: 2016



السيد صخر رستم نمري
مدير الإدارة المالية

- بكالوريوس محاسبة وإدارة أعمال
- The University of Edinburgh Bcomm
- تاريخ الميلاد: 1978/12/17
- تاريخ بداية العمل: 2018



السيد حنا باسيل سحار
مدير إدارة الإئتمان

- ماجستير إدارة أعمال
- University of Arakansas
- تاريخ الميلاد: 1972/10/06
- تاريخ بداية العمل: 2020



السيد نجيب جاسر نجيب ياسر
مدير إدارة التدقيق

- ماجستير إدارة أعمال
- University of North Carolina
- تاريخ الميلاد: 1978/05/30
- تاريخ بداية العمل: 2017



السيدة امل باتريسيا مصيص
مديرة إدارة المخاطر

- ماجستير ادارة أعمال
- جامعة بيرزيت
- تاريخ الميلاد: 1978/02/20
- تاريخ بداية العمل: 2014



السيد موسى ميشيل شامية

مدير إدارة العمليات

ماجستير إدارة أعمال

جامعة بيرزيت

تاريخ الميلاد: 1966/03/08

تاريخ بداية العمل: 2014



السيد باسم فهمي مرقه

مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات

ماجستير رياضيات

جامعة اليرموك

تاريخ الميلاد: 1966/11/12

تاريخ بداية العمل: 2015



السيدة رنده صليبا موسى "عبدالله"

مديرة إدارة الموارد البشرية

ماجستير إدارة أعمال

جامعة بيرزيت

تاريخ الميلاد: 1974/05/14

تاريخ بداية العمل: 2011



السيد بنان زكي النمّري

رئيس دائرة مراقبة الإمتثال

بكالوريوس علم حاسوب

جامعة القدس

تاريخ الميلاد: 1985/11/19

تاريخ بداية العمل: 2008



عمار رشاد علي دار المصفر

رئيس دائرة مكافحة غسل الاموال

بكالوريوس مالية ومصرفية

جامعة بيرزيت

تاريخ الميلاد: 1990/7/2

تاريخ بداية العمل: 2010



السيد خميس فوزي عصفور

المستشار القانوني

بكالوريوس حقوق

جامعة الإسكندرية

تاريخ الميلاد: 1952/05/29

تاريخ بداية العمل: 1979

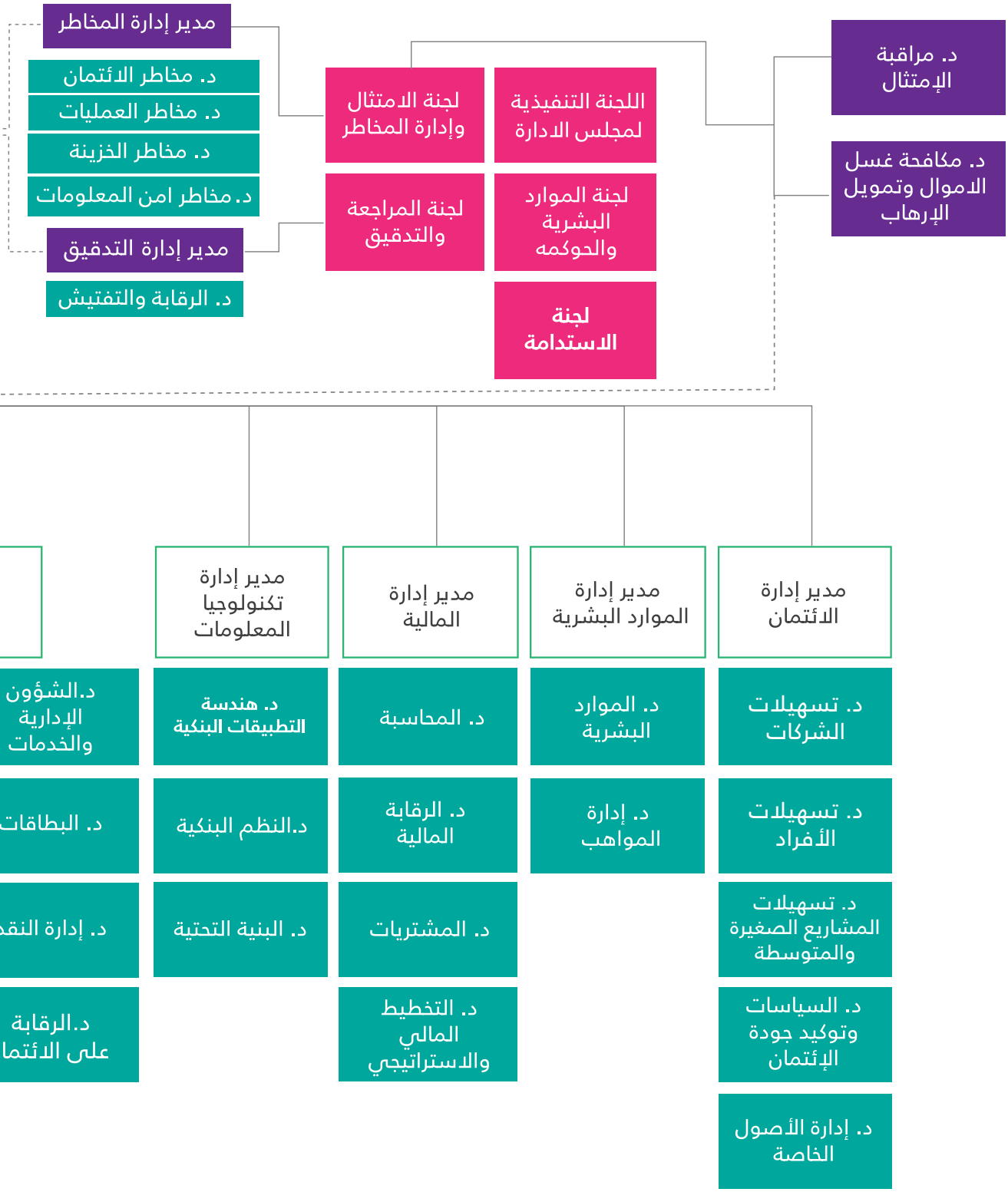
مدير إدارة المخاطر
د. مخاطر الائتمان
د. مخاطر العمليات
د. مخاطر الخزينة
د. مخاطر امن المعلومات
مدير إدارة التدقيق
د. الرقابة والتفتيش
لجنة الامتثال وإدارة المخاطر
لجنة المراجعة والتدقيق
اللجنة التنفيذية لمجلس الادارة
لجنة الموارد البشرية والحوكمه
لجنة الاستدامة
د. مراقبة الإمتثال
د. مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب
مدير إدارة الائتمان
مدير إدارة الموارد البشرية
مدير إدارة المالية
مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات
د. تسهيلات الشركات
د. تسهيلات الأفراد
د. تسهيلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة
د. السياسات وتوكيد جودة الإئتمان
د. إدارة الأصول الخاصة
د. الموارد البشرية
د. إدارة المواهب
د. المحاسبة
د. الرقابة المالية
د. المشتريات
د. التخطيط المالي والاستراتيجي
د. هندسة التطبيقات البنكية
د.النظم البنكية
د. البنية التحتية
د.الشؤون الإدارية والخدمات
د. البطاقات
د. إدارة النقد
د.الرقابة على الائتما

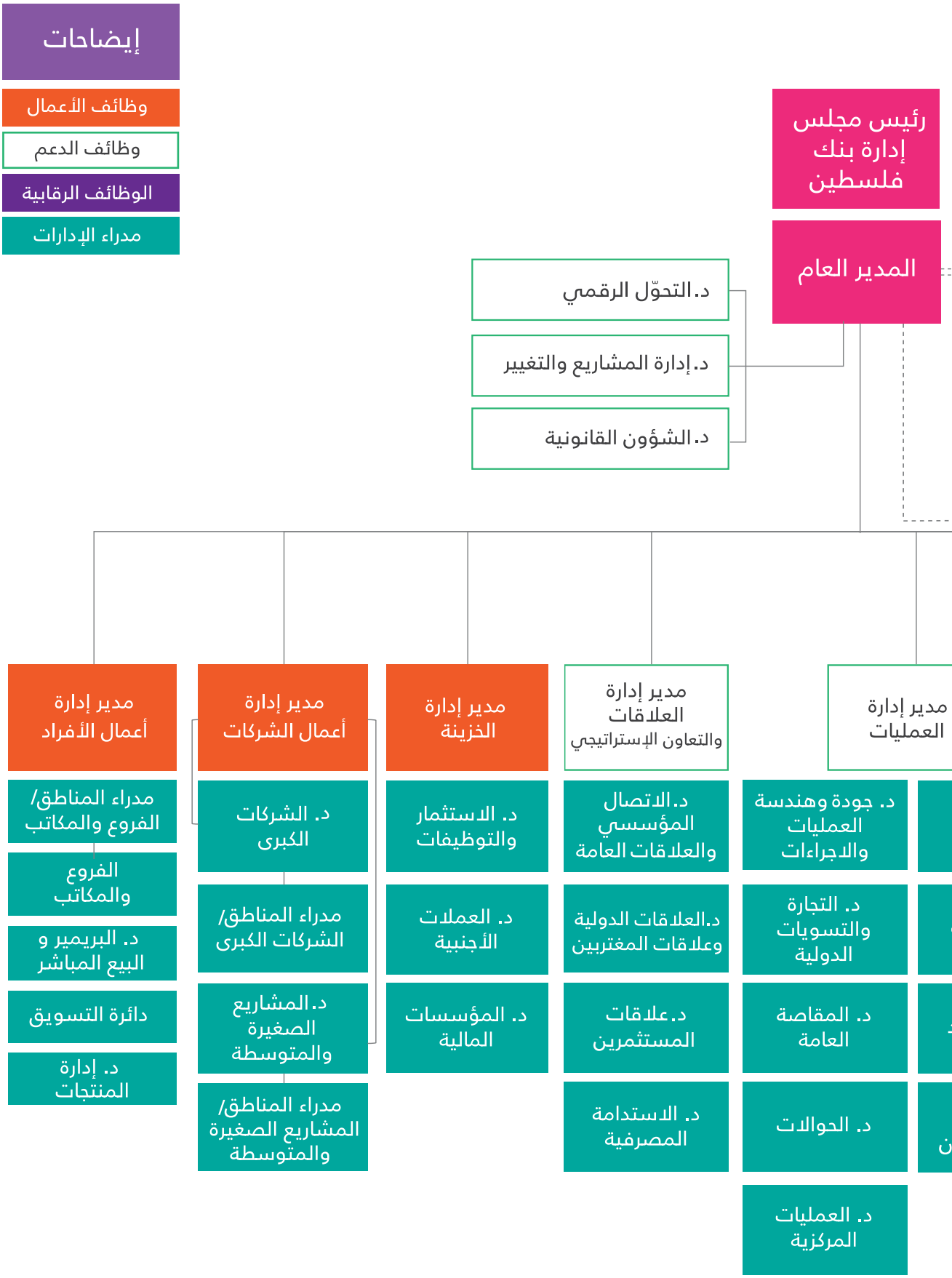
إيضاحات
وظائف الأعمال
وظائف الدعم
الوظائف الرقابية
مدراء الإدارات
رئيس مجلس إدارة بنك فلسطين
المدير العام
د. التحوّل الرقمي
د. إدارة المشاريع والتغيير
د. الشؤون القانونية
مدير إدارة العمليات
مدير إدارة العلاقات والتعاون الإستراتيجي
مدير إدارة الخزينة
مدير إدارة أعمال الشركات
مدير إدارة أعمال الأفراد
د. جودة وهندسة العمليات والاجراءات
د. التجارة والتسويات الدولية
د. المقاصة العامة
د. الحوالات
د. العمليات المركزية
د. الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة
د.العلاقات الدولية وعلاقات المغتربين
د. علاقات المستثمرين
د. الاستدامة المصرفية
د. الاستثمار والتوظيفات
د. العملات الأجنبية
د. المؤسسات المالية
د. الشركات الكبرى
مدراء المناطق/ الشركات الكبرى
د. المشاريع الصغيرة والمتوسطة
مدراء المناطق/ المشاريع الصغيرة والمتوسطة
مدراء المناطق/ الفروع والمكاتب
الفروع والمكاتب
د. البريمير و البيع المباشر
دائرة التسويق
د. إدارة المنتجات

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات

- يُعد العمل المنظم لدرء المخاطر وحماية البنك وعملائه جزءاً أساسياً من الاستدامة المصرفية، لذا يعمل بنك فلسطين على حماية خدماته ومنتجاته من استغلالها في عمليات أو أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال سياساته وإجراءاته الداخلية المعتمدة في هذا المجال والتي يتم تحديثها وتطويرها سنوياً وعند الحاجة لتواكب المتطلبات الرقابية المحلية والتوصيات العالمية مثل: توصيات "الفاتف" الأربعين، إرشادات لجنة "بازل" لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومبادئ "ولفسبرج" والممارسات الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وانطلاقاً من التزام البنك بقرار بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الفلسطيني، والتعليمات الصادرة بموجبه، والمعايير والتوصيات الدولية ذات الخصوص، وبما يشمل تطبيق البنك لسياسة اعرف عميلك (KYC) وبذل العناية الواجبة (CDD)؛ فإن بنك فلسطين:

- لا يحتفظ بحسابات لأشخاص مجهولي الهوية أو ذوي أسماء وهمية أو صورية.
- لا يحتفظ ولا يفتح حسابات للأشخاص العابرين.
- لا يحتفظ ولا يتعامل مع بنوك ومؤسسات الظل.
- لا يقوم بفتح حسابات أو إجراء أي عمليات مصرفية للعملاء المدرجين على القوائم السوداء.
- ينفذ فحصاً دورياً لحسابات العملاء للتأكد من عدم إدراج أي منهم على القوائم السوداء.
- كما لا يتعامل البنك مع العملاء الذين ينخرطون في أي مما يلي:
- صُنع الأسلحة والذخائر والاتجار بها بصورة غير مشروعة.
- الاتجار بالبشر.
- المواد الإباحية.
- المقامرة عبر الإنترنت دون عرض محلي على الأرض.
- الانتهاكات المتعمدة أو المتعمدة للقانون أو اللوائح أو السياسة المتعلقة بالجرائم المالية و/ أو الاحتيال.
- الانتهاكات المتكررة غير المقصودة أو العرضية للقانون أو اللوائح أو السياسة المتعلقة بالجرائم المالية و/ أو الاحتيال.
- إساءة استخدام الحسابات في عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال.
- تسهيل الأنشطة التجارية التي يمكن تفسيرها على أنها جريمة ضريبية.
- رفض تقديم معلومات أو وثائق كافية يطلبها البنك.
- الرشوة والفساد.

- يقوم بالتعرف على العملاء الطبيعيين والاعتباريين والمستفيد الحقيقي والتحقق من هوياتهم من خلال الوثائق أو البيانات أو المستندات قبل وأثناء وبعد فتح الحساب، وعند الشك في صحة أو كفاية البيانات المتعلقة بتحديد هوية العميل التي يتم الحصول عليها مستقبلاً، وعند الاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- يقوم بالتعرف وجمع المعلومات حول الغرض من العمليات الجارية والمتوقعة على الحساب والطبيعة المقصودة لعلاقة العمل عبر استخدام نموذج فتح الحساب المصمم وفقاً لسياسة اعرف عميلك وسياسة البنك وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى النماذج المخصصة لكافة أنواع العمليات التي تتم على حسابات العملاء (إيداعات، سحوبات، حوالات، الخ).

- يعمل على تحديد وتقييم المخاطر على مستوى العملاء والحسابات والتعامل معها وفقاً لتصنيف العملاء حسب درجة الخطر ونوعية الحساب ونمط العميل وطبيعة نشاطه والبلدان التي يتعامل معها، ويتم إيلاء عناية خاصة بالعملاء ذوي المخاطر المرتفعة من خلال طلب مصادر الدخل والثروة والإقامة لهؤلاء العملاء بالإضافة إلى الموافقات الإدارية وفق درجة المخاطر.

- إصدار التعليمات والشروحات والتوضيحات حول آليات العمل لتطبيق سياسة اعرف عميلك والمتطلبات اللازمة لفتح الحسابات ولكل عملية أو علاقة تنشأ مع العملاء.
- يُطبّق معايير وسياسة اعرف عميلك وبذل العناية اللازمة بالنسبة للعلاقات القائمة عبر الحدود مع المصارف المراسلة، وذلك من خلال جمع المعلومات عنها وتقييم سمعة المؤسسة المتلقية وطبيعة الإشراف الذي تخضع له والحصول على مصادقة الإدارة العليا قبل إقامة العلاقة مع المؤسسة المتلقية وتقييم ضوابطها فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يقوم بفحص كافة الحوالات الصادرة والواردة على القوائم السوداء من خلال أحدث الأنظمة لمطابقة حسابات العملاء والجهات المستفيدة و/ أو المحولة لهذه الحوالات على القوائم، وردّ أي حوالة في حال تبين وجود أي طرف من أطراف الحوالة مدرجاً على القوائم السوداء.
- يستخدم أحدث البرامج لتحليل حسابات العملاء ومتابعة الحركات التي تتم على حساباتهم، ويقوم بتعديل وتطوير البرامج لتتواءَم مع أحدث المستجدات في مجال الرقابة على العمليات، وذلك من خلال سيناريوهات مخصصة لمراقبة الأنماط المتبعة لغسل الأموال و/ أو تمويل الإرهاب.
- يُطبّق العديد من المعايير لمتابعة العمليات والأنشطة المختلفة كمؤشرات أولية أو كمؤشرات اشتباه، حيث توجد مؤشرات اشتباه عامة، وذلك عند فتح الحسابات، وإجراء المعاملات المختلفة، والحوالات الواردة والصادرة، والإيداعات والسحوبات النقدية، ومنح التسهيلات، وتأجير الصناديق، والاستثمارات وشراء الأسهم والسندات، وتمويل عمليات التجارة والاعتمادات والكفالات، وتفعيل الحسابات الجامدة والمغلقة وتنفيذ العمليات الإلكترونية.
- يقوم بالاحتفاظ بالسجلات والوثائق الخاصة بالعملاء وفقاً للمدة القانونية المنصوص عليها في القانون والتعليمات.
- يمتنع عن تنفيذ العمليات المالية المشتبه بها والتي تتضمن جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي من الجرائم الأصلية، ويتم إبلاغ وحدة المتابعة المالية على الفور.
- يقوم برفع تقارير اشتباه على وجه السرعة في حال توفر أسس معقولة للاشتباه تُفيد بأن الأموال تشكل متحصلات جرمية، أو إن كان لديه علم بواقعة أو نشاط قد يكون مؤشراً على جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي من الجرائم الأصلية.
- يعقد البرامج التدريبية والحلقات النقاشية حول معايير ومؤشرات وأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصة للموظفين الجدد.
- يواظب على تعميم التعليمات والتعاميم الصادرة عن الجهات الرقابية للدوائر والفروع فور ورودها وإصدار الشروحات والإيضاحات اللازمة لها.
- يراعي استقلالية دائرة مكافحة غسل الأموال بحيث تتبع الوحدة للجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مباشرةً، وتستقل في عملها عن مراقبة الامتثال والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر إلا أنها تخضع للتدقيق من التدقيق الداخلي بما لا يتعارض مع سرّية المعلومات الخاصة بتقارير الاشتباه.



التطورات

إيماناً من بنك فلسطين بأهمية الحفاظ على بيئة رقابية رادعة لغاسلي الأموال، وحرصاً منه على ودائع العملاء وتوقعات الجهات الرقابية والعالمية والمستثمرين ومراسلي البنك حول العالم واستدامة الخدمات التي يقدمها؛ فقد عمل البنك على تطوير الجوانب التالية ليواكب أفضل الممارسات العالمية بشهادة أفضل شركات التدقيق الخارجية:

- تطوير سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات.
- تطوير منهجية سياسة احتساب مخاطر العملاء وفق أفضل الممارسات العالمية.
- تطوير منهجية احتساب مخاطر الجرائم المالية على مستوى المؤسسات لكافة منتجات وخدمات وقنوات البنك، وآليات احتساب المخاطر المتأصلة والمتبقية.
- تطوير إجراءات عمل الإبلاغ عن تقارير الاشتباه بما يواكب الممارسات العالمية.
- تطوير إجراءات عمل الفحص على قوائم العقوبات والحظر بما يواكب الممارسات العالمية.
- تطوير إجراءات فحص المعاملات المالية ومراقبة الحركات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب تطوير سيناريوهات الرقابة لتشمل كافة الأنماط المستخدمة عالمياً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تطوير إجراءات فتح الحساب بما يتواءم مع النهج القائم على المخاطر.
- تطوير النظام البنكي ليتواءم مع منهجية المخاطر.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال

- حماية البنك من أجل استدامة خدماته يتطلب عملاً رقابياً يضمن امتثال البنك لتعليمات الجهات الرقابية وكذلك القيام بمعالجة شكاوى العملاء والموظفين بشكل مهني ومستقل، لذا يتبنى البنك نظام امتثال فعال لتحديد وإدارة متطلبات الامتثال للمتطلبات الرقابية المختلفة.
- إدارة مخاطر الامتثال بشكل استباقي، والالتزام بشكل تام بمزاولة الأنشطة المصرفية بما يتوافق مع جميع اللوائح والقوانين المعمول بها في فلسطين.
- يلتزم البنك بشكل تام بمنع استخدام البنك في أي نشاط غير قانوني، وذلك من خلال وضع سياسات خاصة بمكافحة الجرائم المالية وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما ينتهج سياسة اعرف عميلك والتي يحرص من خلالها على تلبية كافة المتطلبات القانونية المتعلقة ببذل العناية الواجبة وعلى أساس مستمر لتحديد الهوية الحقيقية والمستفيد الحقيقي لعملاء البنك، والتحقق من أسماء العملاء من حيث قوائم الأشخاص المحظور التعامل معهم، والإبلاغ عن الأنشطة غير الاعتيادية والتي قد تهدد البيئة والمجتمع ولا سيما جرائم غسل الأموال التي تهدد أمن وسلامة المجتمع. وتعتبر الجرائم البيئية والمتحصلات المالية الناتجة عنها من الجرائم الأصلية التي يجرّم القانون الفلسطيني متحصلاتها المالية، ويقوم البنك بالإبلاغ عن أي متحصلات مالية قد يكون مصدرها أي من الجرائم الأصلية.
- ترفع دوائر الامتثال ومكافحة غسل الأموال تقريراً نصف سنوي على الأقل للجنة الامتثال والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة يشمل تقييم إجراءات البنك بالاستناد إلى التعليمات الرقابية وتقييم درجة الالتزام، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لخفض المخاطر المكتشفة.

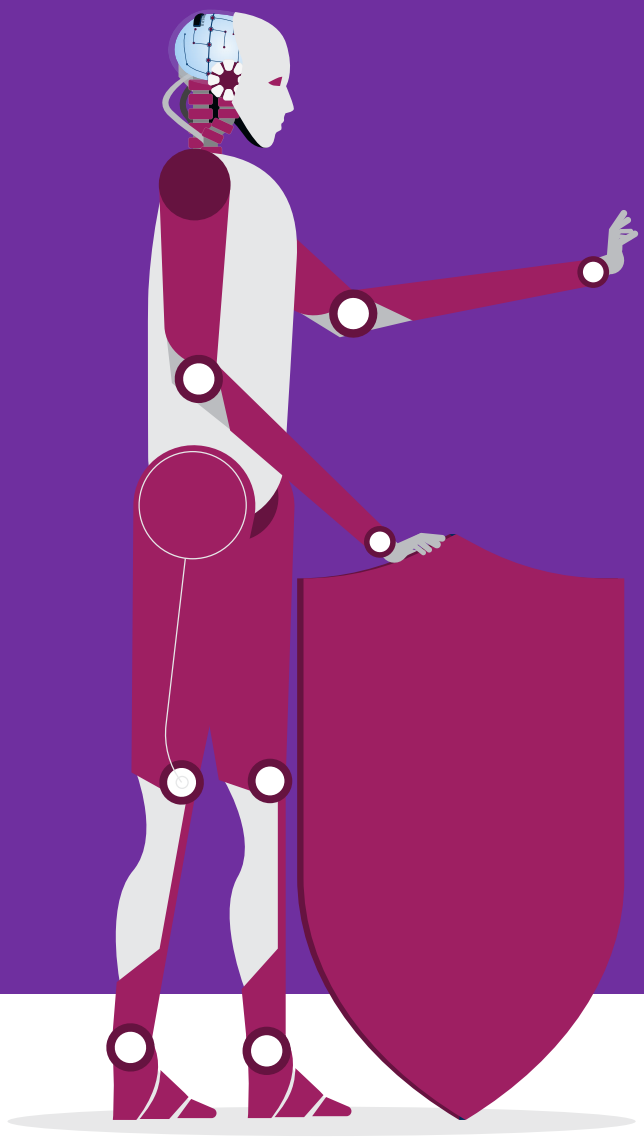

- تقديم برامج تدريبية حول أفضل الممارسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات، لما تحققه من أثر على استدامة واستمرارية العمل وحماية أصحاب المصلحة ومصالح المساهمين من مخاطر الجريمة والحفاظ على سمعة البنك من الانخراط في أي أنشطة مشبوهة.
- تركز دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إدارة التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية الأصول، وذلك من خلال تقييم المخاطر المتأصلة المستقبلية والمحتملة لتعرض منتجات وخدمات وقنوات البنك لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تقوم ببناء خطة لاحتساب المخاطر المتبقية وتخفيض مخاطر هذه الجرائم إلى الحد الأدنى، بما يضمن تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وحماية أصحاب المصلحة.
- بناء خطة عمل لاستقطاب كافة فئات المجتمع تعزيزاً للشمول المالي، بما يساهم في الاستقرار المستقبلي للاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال تشجيع الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود على فتح حسابات والوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل إجراءات العمل، بما يخدم فتح حسابات لهذه الفئات مع اعتماد النهج القائم على المخاطر في فتح الحسابات، الأمر الذي يعزز الاستقرار المالي وعدم إنهاء علاقة العمل بدون فهم مخاطر العميل أو شهية البنك للمخاطر.
- تقوم دائرة مراقبة الامتثال بمعالجة شكاوى العملاء وحماية مصالحهم، حيث تتم دراسة شكاوى العملاء ومعالجتها بالطريقة السليمة بما يرضي العميل ولا يعرض البنك لأي مخاطر، وبحيث تتم إتاحة الفرصة أمام الجمهور لتقديم الشكاوى لجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومتابعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وتأمين المعالجة المناسبة للشكاوى، إضافة إلى الاستفادة من الشكاوى لتحسين جودة الخدمات والمنتجات وأساليب تقديمها وإجراءات العمل الخاصة بها.
- يلتزم البنك من خلال لجنة داخلية بمتابعة الإبلاغات الداخلية من قِبل موظفي البنك حول مخالفات يشاهدونها دون تعريضهم أو تعريض وظائفهم لأي خطر، وذلك من أجل المحافظة على البيئة الداخلية وتجنيبها أي مخالفات تعرّض البنك للمخاطر، وتطوير أساليب وإجراءات وقائية لمواجهة مخاطر الاحتيال والغش والمخالفات أو القيام بعمليات مشبوهة.
- يتم تحديث السياسات والإجراءات باستمرار لضمان مواءَمتها وتوافقها مع المستجدات التي تطرأ من خلال تعليمات وتعاميم الجهات الرقابية.
- يتم نشر رسائل توعوية بشكل مستمر حول المخاطر المختلفة بناءً على واقع العمل اليومي، وذلك لإبقاء الموظفين على اطلاع دائم على المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

لزيارة الموقع يرجى عمل مسح
للرمز من خلال هاتفكم المحمول
للإطلاع على المزيد

PALESTINE EXCHANGE
بورصة فلسطين

لزيارة الموقع يرجى عمل مسح
للرمز من خلال هاتفكم المحمول
للإطلاع على المزيد

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

لزيارة الموقع يرجى عمل مسح
للرمز من خلال هاتفكم المحمول
للإطلاع على المزيد

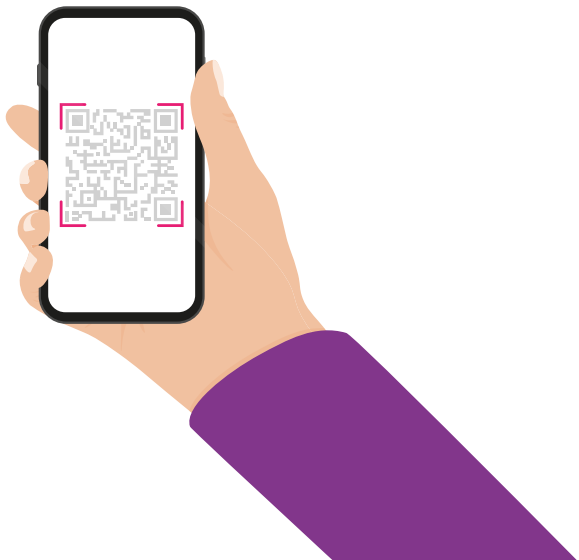

الرواتب و المكافآت لأعضاء الإدارة التنفيذية للمجموعة

بلغت الرواتب و المكافآت للإدارة التنفيذية العليا مبلغ 3,308,124 دولار أمريكي.

مصاريف سفر و ندوات للإدارة التنفيذية

لا يوجد مصاريف سفر وندوات للإدارة التنفيذية خلال عام 2021

التسهيلات الممنوحة للإدارة التنفيذية

بلغ مجموع التسهيلات الممنوحة للادارة التنفيذية العليا مبلغ 2,866,833 دولار أمريكي

المكافأة المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة على الأرباح

بلغت قيمة المكافأة المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للعام 2021 مقدار 990,000 دولار أمريكي

الاعتماد على موردين وعملاء رئيسيين

لا يوجد موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10 % فأعلى من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات للشركة

الإمتيازات

لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين و الأنظمة أو غيرها. كما لاتوجد أية براءات اختراعات أو حقوق امتياز حصلت الشركة عليها

العمليات غير المتكررة

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسية

الإجرات القانونية

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك وشركاته التابعة (248) و (206) قضية كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020، على التوالي، وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا مبلغ يعادل69,672,366 دولار أمريكي ومبلغ يعاد 62,469,846 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020، على التوالي، وفي تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهتها

القرارات ذات الأثر المادي

تعتبر القرارات العسكرية الإسرائيلية أحد العوائق الرئيسية في إدارة عمليات البنك، خاصة الحصار المفروض على قطاع غزة والحواجز العسكرية التي تقطع أوصال الضفة الغربية، وبالرغم من ذلك، فإن بنك فلسطين وبما يمتلكه من كفاءات استطاع التكيف مع هذه القرارات. إن متلاك بنك فلسطين لأكبر شبكة مصرفية في الأراضي الفلسطينية مكنه من إدارة عملياته واستمراريتها في ظل هذه الظروف.

السيطرة على الشركة

لا توجد جهات مسيطرة على الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أعمال مجلس الادارة للعام 2021

عقد مجلس الإدارة خلال عام 2021 تسع جلسات لممارسة المهام الموكلة له كما هو مذكور في مدونة الحكومة والنظام الداخلي للبنك.

مسائل أحيلت للتصويت من قبل حملة الأسهم

لا يوجد أية مسائل أثيرت أو أحيلت من قبل أي من حملة الاسهم خلال العام 2021

البيانات المالية الأولية

لا يوجد اختلاف بين البيانات المالية الأولية المفصح عنها سابقاً والبيانات المالية النهائية

مدققي الحسابات

قام بتدقيق البيانات المالية للعام 2021 شركة ارنست ويونغ

آلية إيصال المعلومات

سيتم إرسال التقرير السنوي الكترونيا لجميع السادة المساهمين على البريد الإلكتروني مع بطاقة الدعوة مع بطاقة الدعوة الخاصة باجتماع الهيئة العامة، كما سيكون التقرير متاحاً للإطلاع في جميع فروعنا وعلى موقع البنك الإلكتروني.

منذ تاريخ تأسيسه؛ أولى بنك فلسطين اهتمامه بتعزيز مبدأ الثقة المتبادلة مع مساهميه، وتجلى هذا الحرص خلال الأعوام الماضية والتي شهدت ظروفاً اقتصادية وسياسية صعبة أثرت سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية لا سيما عقِب تفشي جائحة «كورونا». ورغم الظروف الاستثنائية؛ ترسخت ثقة المساهمين والمستثمرين بأداء البنك، وبقدرته على إدارة الأزمات وتجاوز التحديات، وذلك عبر ابتكاره حلولاً وأدواتٍ خلاقة تكفل تقديم خدمات بنكية رقمية متطورة ومميزة، تخدم جمهور العُملاء وتلبي احتياجات وتطلعات أصحاب المصلحة كافة.

ويعود استمرار هذه الثقة إلى التزام البنك تجاه مجتمعه، وتعهده بدعم برامج المسؤولية المجتمعية والتي يستهدف من خلالها قطاعات الصحة، والتعليم، والبيئة، والريادة والتكنولوجيا. وتوسع نطاق الالتزام بهذه المسؤولية ليشمل كافة أعمال البنك، وأنشطته وعلاقاته، وذلك تحت مظلة منهجية الاستدامة المرتكزة على ثلاثة محاور، وهي: المجتمع والبيئة والحوكمة. وقد أدت هذه الثقة إلى توطيد علاقة طويلة الأمد توازنُ ما بين كفتيْ الاستثمار الاجتماعي والعائد المادي، وذلك حفاظاً على حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصلحة، وسعياً إلى تحقيق التأثير المستدام في مختلف الشؤون المجتمعية والاقتصادية.

نشرة الإصدار الخاصة بأسهم بنك فلسطين

التاريخ:	2021/09/21
المستثمر:	FISEA
قيمة الاستثمار:	12 مليون دولار
عدد الأسهم المصدرة:	7,272,727
رأس المال قبل الإصدار:	210,160,800 دولار أمريكي
رأس المال بعد الإصدار:	217,433,527 دولار أمريكي

PROPARCO
GROUPE AFD

استراتيجية علاقات المستثمرين

تقوم استراتيجية علاقات المستثمرين بشكل أساسي على اتباع الممارسات الفضلى في إدارة العلاقة مع المساهمين، وذلك عبر الالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح وإيضاح النتائج المالية للبنك. كما تحرص على تعزيز قاعدة المساهمين من خلال جذب مستثمرين استراتيجيين ومؤثرين اجتماعياً، بما يمدّ البنك بالقيمة المضافة ويحقّق مبدأ الاستدامة. وتسهم علاقات المستثمرين في تمكين البنك من تحقيق استراتيجياته المتمثلة في: الالتزام بمبادئ الاستدامة والحوكمة، وتطبيق المعايير البيئية والمجتمعية (ESG)، وترسيخ الثقة والشفافية، وتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة من موظفين وعملاء ومساهمين وشركاء ومستثمرين. كما تُعنى بإحداث تأثير إيجابي في المجتمع والبيئة. وتماشيا مع هذه الأهداف، إضافة إلى الإسهام في دعم خطة البنك لزيادة رأس ماله بهدف التوسع والنمو والانتشار، فقد جذب البنك مستثمراً استراتيجياً جديداً، هو مؤسسة FISEA التابعة لمؤسسة «بروباركو» - الذراع الاستثماري للوكالة الفرنسية للتنمية (Agence Française de Développement AFD)، وهي عضو في الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي (GIIN) "Global Impact Investing Network". وسيسهم انضمام المؤسسة في تعزيز استراتيجية البنك للاستدامة، وإحداث الأثر الفعال والمثمر على صعيد مختلف الأنشطة المصرفية التي يضطلع بها البنك مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة. كما تؤمّن هذه الشراكة الالتزام بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) "Sustainable Development Goals"، لا سيما أنها تتضمن تقديم المساعدة الفنية في مجال الاستدامة. وقد انضمت FISEA إلى قاعدة مساهمي بنك فلسطين في 21 أيلول 2021 من خلال إصدار خاص للأسهم في بورصة فلسطين، حيث تمت زيادة رأس مال البنك من 210,160,800 إلى 217,433,527 دولار أمريكي، بعد نيل موافقات الجهات الرقابية ممثلةً بهيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية.



التواصل وبناء علاقة طويلة الأمد أساسها الشفافية

يواظب فريق عمل علاقات المستثمرين على الاتصال والتواصل الدائم مع مساهمي ومستثمري البنك، لإطلاعهم على كافة أمور ومستجدات البنك الجوهرية، وعلى مختلف أنشطته وفعالياته، بما يشمل إنجازاته ونتائجه المالية وغير المالية، وذلك باعتماد وسائل تواصل متنوعة، ومنها: توزيع البيانات الصحفية والأخبار عبر البريد الإلكتروني، ونشر الإعلانات على المواقع الإخبارية المحلية والعربية والدولية، هذا إلى جانب مشاركة هذه المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبنك مثل LinkedIn و Facebook. كما يتواصل فريق العمل مباشرة مع المساهمين عبر تقنيات الاتصال المرئي وخاصة في ظل الظروف الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تطوير محتوى الموقع الإلكتروني للبنك ليشمل أهم المعلومات الخاصة بالمساهمين والمستثمرين، وسهم البنك وأداءه، إلى جانب البيانات الصحفية والإفصاحات المالية، وعرض المستثمرين والتقارير السنوية.

قنوات التواصل



وحفاظاً على البيئة والتزاماً بمعايير الاستدامة، تسعى الدائرة إلى تقليص أنشطة السفر والاجتماعات الوجاهية بنسبة 40% بهدف تقليل البصمة الكربونية، حيث يتم الاستعاضة عن هذه الأنشطة بالتواصل عبر تقنيات الاتصال الإلكتروني.

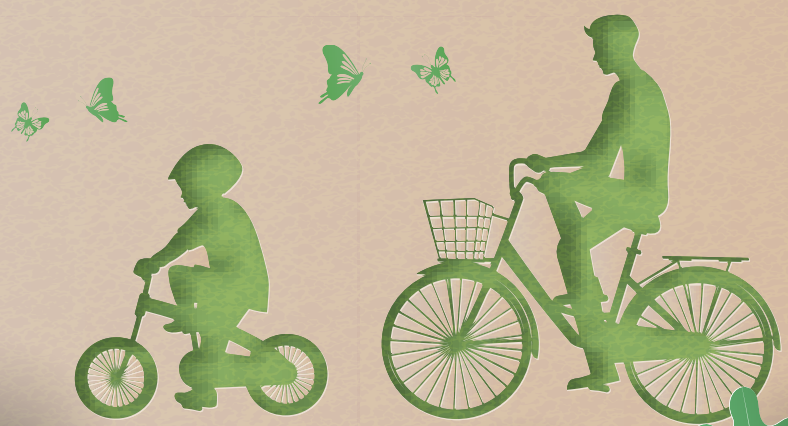

بيانات المساهمين ومعلومات حول السهم

البيانات المالية وتقويم الأحداث للعام 2021-2022	
2021/05/31	نشر البيانات المالية الأولية للربع الأول من عام 2021
2021/09/30	نشر البيانات المالية للنصف الأول من العام 2021 بعد مصادقة سلطة النقد الفلسطينية عليه
2021/10/31	نشر البيانات المالية للربع الثالث من العام 2021
2022/02/15	نشر البيانات المالية الختامية الأولية للعام 2021
2022/04/18	تاريخ آخر يوم للمشاركة في توزيعات أرباح الأسهم
2022/04/19	تاريخ الاستبعاد من التوزيعات
2022/04/19	اجتماع الجمعية العمومية

معلومات حول سهم بنك فلسطين	
تاريخ الإدراج لدى بورصة فلسطين	2005/09/22
السوق المالي	بورصة فلسطين
رمز البنك	BOP
الرقم العالمي للورقة المالية	PS1004112600
عدد الأسهم المصدرة	217,433,527 سهماً
القيمة الاسمية للسهم الواحد	1 دولار
سعر الإغلاق كما في 2021/12/31	2.00 دولار
نسبة الأسهم المتاحة للتداول الحّر في 2021/12/31	% 79.40

نسبة ملكية كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأقاربهم

كبار المساهمين الذين تبلغ نسبة ملكيتهم 5 % أو أكثر

الاسم	2020 عدد الأسهم	2020 نسبة المساهمة	2021 عدد الأسهم	2021 نسبة المساهمة
شركة المهلب الكويتية العقارية	15,181,997	% 7.30	15,538,907	% 7.15

تم انضمام FISEA - صندوق الاستثمار الخاص بالوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والمُدار من قِبل Proparco كمساهم استراتيجي في بنك فلسطين خلال 2021 بنسبة ملكية 3.34%

ملكية أعضاء مجلس الإدارة

الجنسية	أعضاء مجلس الإدارة	2020 عدد الأسهم	2020 نسبة المساهمة	2021 عدد الأسهم	2021 نسبة المساهمة
فلسطينية	هاشم هاني هاشم الشوا - رئيس مجلس الإدارة	7,797,417	% 3.75	8,625,391	% 3.97
فرنسية	ماهر جواد فرح - نائب رئيس مجلس الإدارة	723,627	% 0.35	630,863	% 0.29
فلسطينية	هاني حسن محمد نجم	225,766	% 0.11	228,023	% 0.10
فلسطينية	طارق بن عمر بن عبدالفتاح العقاد	26,317	% 0.01	26,580	% 0.01
فلسطينية	لنا جمال عبدالكريم أبو حجلة	28,939	% 0.01	59,228	% 0.03
كويتية	عبدالله قيس عبدالله الغانم	24,665	% 0.01	27,794	% 0.01
فلسطينية	مها صبحي عواد	72,975	% 0.04	123,704	% 0.06
فلسطينية	تفيدة الجرباوي	153,000	% 0.07	254,530	% 0.12
فلسطينية	عماد اريك شحاده	20,218	% 0.01	556,175	% 0.26

ملكية اقارب أعضاء مجلس الإدارة من الدرجة الأولى والثانية

الجنسية	الاسم	2020 عدد الأسهم	2021 عدد الاسهم
فلسطينية	هدى هاني الشوا	5,886,334	5,945,197
فلسطينية	دينا هاني الشوا	2,258,548	2,258,548
فلسطينية	ليندا باترك الشوا	1,546,637	1,565,103
سويسرية	برناديتا فيجانو الشوا	155,341	156,894
كويتية	نبيل هاني قدومي	3,296,747	3,329,714
كويتية	ياسمين نبيل قدومي	1,542,655	1,558,081
كويتية	ليلى نبيل قدومي	1,553,077	1,568,607
فلسطينية	عمر بهاء الدين بهيج	143,481	101,434
فرنسية	جنفييف شانتل ماري بوامند	455,295	559,847

ملكية الإدارة التنفيذية

2021	2020			
عدد الأسهم	عدد الأسهم	الاسم	المنصب	الجنسية
11,201	11,091	محمود ماهر محمود الشوا	المدير العام	فلسطينية
2,500	0	صخر رستم ضياء الدين نمري	مدير إدارة المالية	فلسطينية
19,791	18,521	كامل عارف كامل حسيني	مدير إدارة العلاقات والتعاون الاستراتيجي	فلسطينية
2,000	0	باسم فهمي سليم مرقه	مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات	فلسطينية
20,000	0	نجيب جاسر نجيب ياسر	مدير إدارة التدقيق	فلسطينية
9,981	9,883	سليمان محمد سليمان نصر	مدير ادارة الخزينة	فلسطينية
19,417	19,225	ناصر محمد رشدي باكير	مدير إدارة أعمال الشركات	فلسطينية
3,234	3,202	رنده صليبا سليمان عبدالله	مدير إدارة الموارد البشرية	فلسطينية
5,162	111	امل باتريسيا مصيص سلامة مصيص	مديرة إدارة المخاطر	فلسطينية
10,665	10,560	حنا بسيل جورج سحار	مدير إدارة الائتمان	فلسطينية
17,845	17,669	موسى ميشيل موسى شامية	مدير إدارة العمليات	فلسطينية

تطور رأس مال البنك خلال العام 2021

نوع الإجراء	تاريخ الإفصاح	تاريخ توزيع الأرباح	تاريخ التسجيل	عدد الأسهم قبل الإجراء	أرباح نقدية	عدد الأسهم المجانية	مجموع الأسهم بعد الإجراء	نسبة الأرباح
إصدار خاص	2021/09/21	-	2021/09/21	210,160,800	-	-	217,433,527	-
أسهم مجانية	2021/03/31	2021/04/18	2021/04/18	208,080,000	-	2,080,800	210,160,800	% 1
أرباح نقدية	2021/03/31	2021/04/01	2021/04/01	208,080,000	8,323,200	-	208,080,000	% 4

عدد المساهمين ونسبة مساهمتهم حسب الجنسية والقطاع كما في نهاية العام 2021



عدد المساهمين

2021 4,708 | 2020 4,660

نسبة المساهمة حسب الجنسية

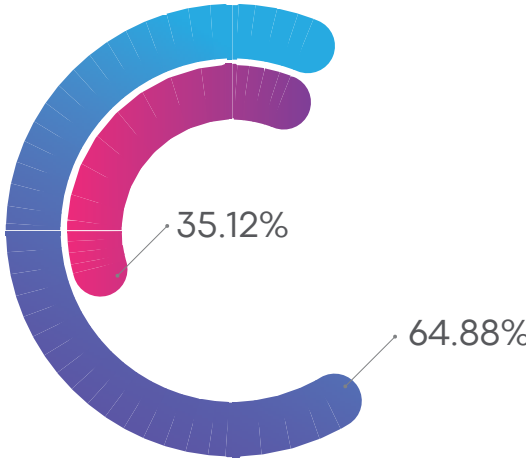

نسبة المساهمة حسب القطاع

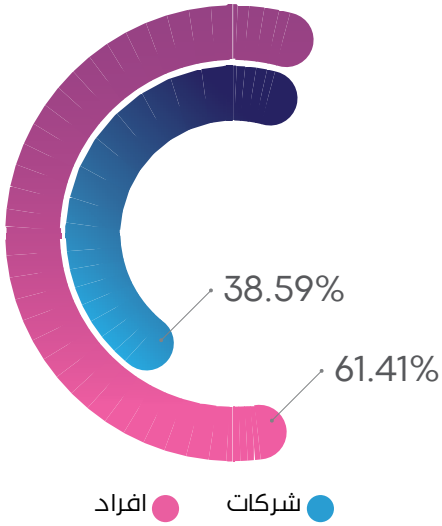

نشاط التداول لعام 2021

عدد ونسبة الأسهم المتداولة

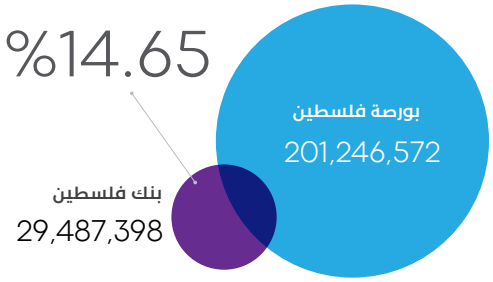

قيمة ونسبة الأسهم المتداولة $

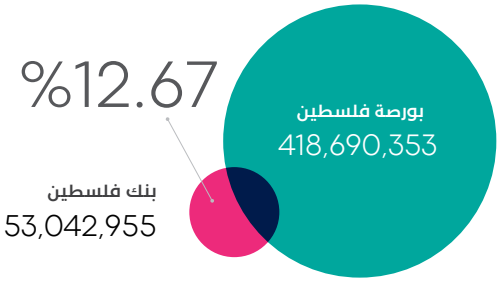

عدد ونسبة الصفقات المنفذة

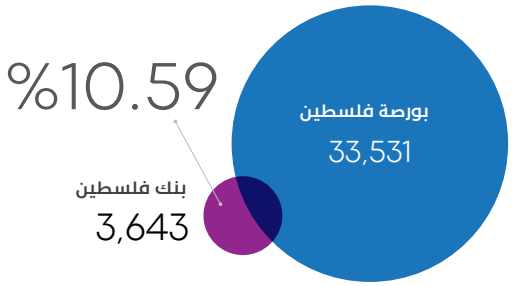

القيمة السوقية ($) كما في 2021/12/31

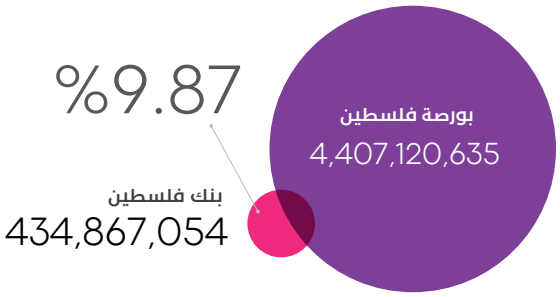

معدل دوران السهم

بنك فلسطين

%13.56

معدل الدوران للشركات

%9.92

نسبة الأسهم الحرة

بنك فلسطين

%79.40

معدل الأسهم الحرة للشركات

%35.38

أسعار الإغلاق($) خلال السنوات الخمس الأخيرة

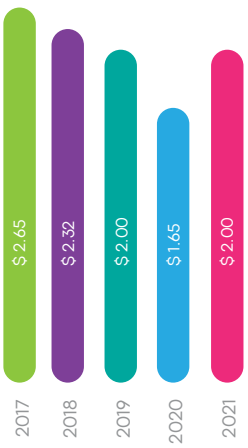

أداء سهم بنك فلسطين في بورصة فلسطين 2021



توزيع الأرباح

امتاز بنك فلسطين منذ إدراجه في بورصة فلسطين بتوزيع أرباح على المساهمين بشكل سنوي، حتى في ظل الظروف الاستثنائية والصعبة والتي فُرضت على الاقتصاد الفلسطيني. ويوضح الملخص أدناه توزيعات الأرباح النقدية والعينية خلال السنوات الخمس الماضية:

توزيع أرباح المساهمين ونسبتها من رأس مال البنك



نسبة التوزيع من الأرباح

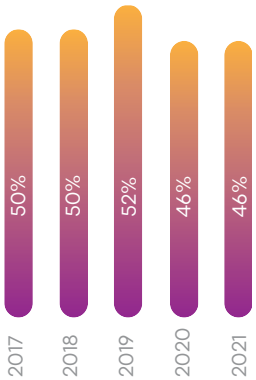

نصيب السهم من الأرباح

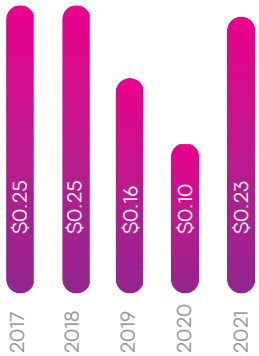

مكرر الربحية (مرّة) (PE Ratio)

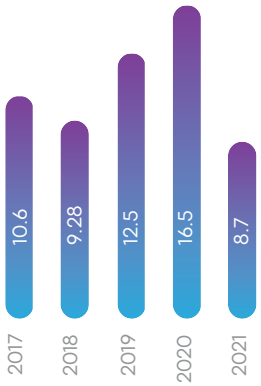

القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مرّة) (P/BV)

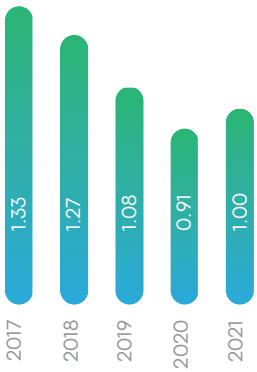

* توزيع أرباح عن عام 2021 هي التوزيعات التي أوصى بها مجلس الإدارة

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية ومقترحات مجلس الإدارة

- تلاوة تقرير مجلس الإدارة ومناقشته والمصادقة عليه.
- عرض تقرير فاحص الحسابات ومناقشة البيانات المالية للشركة والمصادقة عليهما للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31.
- ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31.
- انتخاب فاحص حسابات جديد لعام 2022 وتحديد أتعابه أو تفويض المجلس بذلك.
- المصادقة على توصية مجلس الإدارة بصرف مكافأة للسادة أعضاء مجلس إدارة البنك عن العام 2021 .
- مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة 12% من رأس المال المدفوع بما يعادل 26,094,067 دولار أمريكي على المساهمين المسجلين لدى بورصة فلسطين بتاريخ يوم الإثنين الموافق 2022/04/18 كل بقدر نصيبه في رأس المال على النحو التالي:
- 19,569,017 دولار أمريكي نقداً بواقع 9% من رأس المال المدفوع.
- 4,587,847 دولار أمريكي كأسهم مجانية بواقع 2.11% من رأس المال المدفوع.
- 1,937,203 دولار أمريكي كأسهم مجانية بواقع0.89% من رأس المال المدفوع من خلال رسملة احتياطيات المخاطر المصرفية العامة.
- انتخاب مجلس إدارة جديد للأربع سنوات القادمة.

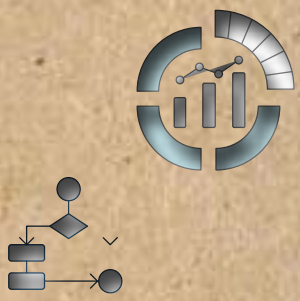

المراجعة الاستراتيجية





تصنيف العملاء

لقد حرص بنك فلسطين على تمييز عملائه وخدمتهم كل حسب تصنيفه واحتياجاته فقد تم الانتهاء من مشروع تصنيف العملاء: أفراد وأعمال وتعيين مدراء علاقات عملاء ومدراء مناطق يخدمون التصنيف الجديد للعملاء من أجل تقديم الخدمات البنكية من خلال مركزية العملاء والتي تشكل أحد أهم أعمدة و ركائز استراتيجية البنك في خدمة العملاء. كما وتم التطوير على منتجات الأفراد بشكل كبير الأمر الذي أدى الى إحداث نمو في هذه المحفظة لتعزيز خدمات هذه الشريحة.

تطوير منتجات الأفراد



النمو السنوي لمحفظة تسهيلات الأفراد

5.78%



منتج تم مراجعته وتطويره

13

الرقمنة

شهد العام 2021 إهتماماً مستمراً في إنجاز كافة العمليات والهيكليات من أجل الرقي في خدمة العملاء وتحسين جودة كافة الخدمات المقدمة للعملاء. وشمل هذا الإهتمام، الاستثمار في أتمتة العديد من العمليات وتعزيز القنوات الرقمية والخدمات الرقمية للنهوض بمستوى الخدمة. لقد نمت العمليات الإلكترونية بشكل ملحوظ وشهد البنك إقبالاً من عملائه على استخدام الخدمات الإلكترونية، وكان لبرامج التحفيز على استخدام هذه القنوات مردوداً إيجابياً. سيستمر العمل لصقل مهارات طواقم البنك لتقديم مستوى خدمات مميز للعملاء وتكثيف الإشهار للخدمات الإلكترونية.



إنجازات 2021 لإدارة الخزينة

لعبت إدارة الخزينة في بنك فلسطين دوراً بارزاً في العام 2021، حيث تركّز النشاط في تعريف العملاء بخدمات الخزينة المتكاملة والتي صممت بعناية لكي تلبي احتياجاتهم المصرفية مهما تنوعت أعمالهم، وذلك من خلال قسم مبيعات الخزينة الذي يعمل على تمكين التوعية المستمرة بخدمات ومنتجات إدارة الخزينة عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإذاعات، وتطوير النشرات الاقتصادية الصادرة عن دوائر الخزينة، إضافة إلى التميز بالخدمات المصرفية المقدمة من دوائر إدارة الخزينة. ومن أبرز هذه الخدمات؛ أسعار صرف العملات الأجنبية المنافسة والتي شهدت أرباحها ارتفاعاً ملحوظا في العام 2021، مما جعلها في مقدمة القطاع المصرفي الفلسطيني من ناحية حجم التداول والحصة السوقية والتحول الرقمي لتقديم هذه الخدمة.
ويتمتع بنك فلسطين بمكانة رائدة من حيث إدارة عمليات التغيير والتطوير لدوائر الخزينة الهادفة إلى بناء منتجات شاملة أكثر استدامة، وذلك بما يتماشى مع رؤية مجلس الإدارة، ويتوافق في الوقت ذاته مع المعايير الدولية، ويلبي تطلعات المساهمين والعملاء.
وتماشياً مع استراتيجية البنك للتحول الرقمي على صعيد جميع العمليات المصرفية؛ أوجدت إدارة الخزينة أسعاراً منافسة على تطبيق بنكي الإلكتروني مما أدى إلى إقبال كبير من قبل عملائنا على تنفيذ الصفقات من خلال هذا التطبيق دون الحاجة إلى زيارة الفروع، وذلك كون هذه الخدمة متوفرة وبخطوات بسيطة على مدار الساعة.

ومن ناحية أخرى، حققت استثمارات البنك الخارجية عوائد استثمارية ممتازة بفضل اعتماد سياسة استثمارية تتسم بالتنوع في الاستثمارات والتوزيع الجغرافي، حيث تمت المواءمة ما بين الأرباح من جهة والمخاطرة من جهة أخرى.
كما وتُعتبر دائرة المؤسسات المالية حلقة الوصل ما بين دوائر وأعمال البنك الداخلية والبنوك الخارجية من خلال العلاقات مع شبكة البنوك المراسلة المنتشرة حول العالم، حيث قامت الدائرة بفتح حسابات جديدة مع عدة بنوك خلال العام 2021، مما ساهم بشكل كبير في ترويج البنك عالمياً وتعزيز مواكبته لأفضل الممارسات العالمية.

التدوير والسندات الخضراء

شكلت الاستدامة جزءاً أساسياً من تطور أعمال دوائر إدارة الخزينة على مدار الأشهر الأخيرة، حيث تم الاستغناء عن التعامل بالورق إلى حد كبير واستبداله بالوظائف الإلكترونية، وأضفنا إلى محفظتنا الاستثمارية السندات الخضراء التي يهدف إصدارها إلى الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة، هذا بالإضافة إلى الاستثمار في سندات محلية ذات أثر مجتمعي والدخول في شراكات مع المجتمع المحلي بهدف محاربة مرض السكري لدى النساء في المخيمات والقرى، كما نتطلع إلى المساهمة أكثر في دعم جهود الاستثمار والمساهمة الاجتماعية والإنسانية من أجل غرس أسس راسخة لمجتمع فاعل يتسم بالشمولية.

الحافظ الأمين لاستثماراتكم

حصل بنك فلسطين على رخصة من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين لممارسة مهام الحافظ الأمين في فلسطين للمستثمرين المحليين والأجانب.

ومن أبرز المهام التي نوفرها في هذا الجانب؛ حماية المستثمرين وتوفير كل ما يلزم لتلبية تطلعاتهم وتوفير الأدوات التي تلبي احتياجاتهم أينما تواجدوا وشمل ذلك تسلّم الأرباح المستحقة على الأوراق المالية الخاصة بالعملاء، تنظيم وحفظ سجلات دقيقة للعملاء، تسلّم ثمن الأوراق المالية المباعة من الوسيط ودفع ثمن الأوراق المالية المشتراة للوسيط نيابة عن العملاء، إرسال تقارير دورية إلى العملاء ليتمكنوا من الاستفسار عن محافظهم والحسابات النقدية الخاصة بهم وإعلامهم بكافة الإجراءات المتخذة من قبل مُصدري الأوراق المالية والمتعلقة بالفوائد والأرباح والحقوق العائدة للأوراق المالية الخاصة بهم، وأخيراً حضور اجتماعات الهيئات العامة للشركات نيابة عن العملاء والتصويت عنهم وإبلاغهم بأي إجراءات جديدة تخص الشركات.

إدارة العمليات للنهوض بخدمة العملاء

انسجاماً مع استراتيجية البنك في تطوير الخدمات المصرفية والتحوّل الرقمي بهدف تلبية احتياجات العملاء بشكل أسرع وأسهل وبدقة عالية؛ قامت إدارة العمليات باستحداث دائرة مختصة في جودة وهندسة العمليات والإجراءات، ووضع خطة استراتيجية مع الإدارات المختلفة في البنك لأتمتة عمليات البنك وإعادة هندستها، واستكمال تنفيذ مشروع مركزة كافة العمليات التي يتم تنفيذها في الفروع من أجل تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء.



وفي عام 2021، أنجزت إدارة العمليات جزءاً من خطتها الاستراتيجية، وشمل ذلك البنود التالية:

استكمال تطبيق مشروع المقاصة الإلكترونية للشيكات والبدء بمركزة كافة عمليات مقاصة الشيكات في الفروع، مما كان له الأثر الواضح في تخفيض الوقت والجهد وعدد الموظفين، وتحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى تقليل المخاطر التشغيلية إلى الحد الأدنى.

البدء بتنفيذ مشروع مركزة كافة عمليات الحوالات الصادرة وآليات إصدارها من قبل الفروع و/أو من قبل العملاء بشكل مباشر، والذي سيسهم في تقليص الوقت والجهد وتقليل عدد الموظفين، بما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء، حيث ستظهر نتائج المشروع في عام 2022.





تطبيق مشروع الربط الآلي مع سلطة النقد الفلسطينية لغايات الاستعلام عن تصنيفات العملاء، وقد تم استكمال عدة مشاريع ذات علاقة بالربط الآلي، ومنها: مشروع إعادة هندسة عمليات طلبات دفاتر الشيكات وآلية الموافقة عليها وآلية طباعتها واستلامها وتسليمها للعملاء، والذي ينسجم مع استراتيجية البنك في المحافظة على البيئة، حيث ساهم المشروع في تقليل الورق المطبوع بنسبة 80 % من إجمالي الورق المستخدم في إجراءات دفاتر الشيكات تطوير وتحسين مركزة عمليات وإجراءات الحسابات، لا سيما مشروع فتح الحسابات وتحديث البيانات وقاعدة اعرف عميلك (KYC)، حيث قام البنك بتحديث معظم الحسابات الفاعلة في البنك والامتثال للتعليمات الصادرة من قبل الجهات ذات الاختصاص مما كان له دور كبير في توفير قاعدة بيانات سليمة عن العملاء لمعرفة تصنيفاتهم المختلفة، سواء حسب درجة مخاطرهم أو نشاطهم أو عملهم، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات لهم وفق تصنيفاتهم.

البدء بإعادة هندسة كافة النماذج الورقية المطلوبة وتقليص عددها وتحويلها إلى نماذج إلكترونية، حيث تم إنجاز نسبة كبيرة منها في عام 2020، إضافة إلى تفعيل خاصية الباركود وتطبيقها على النماذج لتسهيل أرشفتها بشكل آلي، بما يتماشى مع ممارسات الحفاظ على البيئة ضمن مجهودات البنك في تحقيق الاستدامة.

البدء بتطبيق مشروع الأرشفة الإلكترونية وتجهيز مقر مركزي للأرشيف، حيث تم الشروع بتنفيذ عمليات الأرشفة الإلكترونية بشكل مركزي بما يشمل كافة مستندات ووثائق الفروع، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في المحافظة على المستندات بطريقة أكثر أماناً، إلى جانب تقليل المخاطر إلى أقل درجة ممكنة.

الاستدامة في بنك فلسطين

بصفتنا البنك الفلسطيني الأول والرائد على مستوى الوطن، فإننا ندرك مسؤولياتنا وأهمية الدور الذي نضطلع به من أجل ضمان استدامة وتوسع الاقتصاد الفلسطيني. فمنذ تأسيس البنك عام 1960، أوجدنا بنكاً متبنياً مصلحة الإنسان، شاملاً، يضع أصحاب المصلحة من مختلف الشرائح في طليعة عملياتنا اليومية، كما ركزنا استراتيجيتنا المسؤولة والمبنية على القيم في صميم أعمالنا.

وقد أتاح لنا ذلك ريادة الممارسات التي تمكننا من تقديم خدمة أفضل لعملائنا، وتوظيف أعمالنا لتحقيق قيمة اجتماعية وبيئية واقتصادية لمختلف أصحاب المصلحة. ويتنوع نطاق أعمالنا ليشمل الخدمات المصرفية الرائدة بما فيها الخدمات الرقمية، والحرص على ابتكار الوسائل التي تسهم في دمج الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات المصرفية حتى تتمكن من الاستفادة من محفظة خدماتنا العديدة، إضافة إلى وضع استراتيجية شمولية للاستثمار المجتمعي.

وتشمل جهود الاستدامة في البنك عدة محاور ذات أولوية، والتي تتمثل في: ضمان مصالح كافة متعاملينا، وهم موظفينا ومجتمعنا وشركائنا إلى جانب بيئتنا، وذلك ضمن مبادئ الحوكمة العالمية. بالإضافة إلى ضمان حقوق موظفينا والحرص على تحقيق مستوى رضاهم وتطورهم الوظيفي، وإيجاد فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة للأجيال الشابة.

كما تشمل هذه المحاور تركيز أعمالنا الأساسية نحو تمكين وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال تقديم حزمة متنوعة من المنتجات والخدمات ذات المستوى العالمي. هذا إلى جانب الابتكار المستمر لمنتجاتنا وخدماتنا حتى نضمن وصولها إلى الفئات المهمشة في مجتمعنا بما يشمل النساء والشباب والمناطق النائية.

كذلك تضم المحاور التي ترتكز عليها جهود الاستدامة؛ وضع استراتيجية للاستثمار المجتمعي المؤثر على أسس متينة، تلبي الاحتياجات العاجلة بما فيها إدارة الأزمات لمعالجة التحديات الاقتصادية، بالإضافة إلى التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل المتعلقة بصحة ورفاهية المواطنين الفلسطينيين. كما تشمل هذه المحاور، العمل على ضمان عمليات الاستدامة البيئية من خلال تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية وتقليل المخلفات التي تُنتج في فروعنا. هذا بالإضافة إلى الاستفادة من برامج تمويلنا واستثمارنا لتعزيز الاستدامة البيئية في فلسطين من خلال منح القروض الخضراء والاستثمار في الطاقة المتجددة.

وفي هذا العام، شرعنا في مسيرة جادة لمأسسة وتعميم مبادئ الاستدامة في جميع مرافق البنك. وقد انطلقنا بمسيرتنا هذه عبر اتخاذ عدة خطوات وإجراءات، والتي شملت: تأسيس لجنة الاستدامة ضمن لجان مجلس الإدارة، وهي مكلّفة بالإشراف على إدارة برامج الاستدامة في البنك، ومراقبة أداء قسم الاستدامة، وتحديد أولويات واستراتيجيات الاستدامة، والتأكد من دمج قضايا الاستدامة بشكل فعال في العمل ومراجعتها ضمن أعلى مستويات الحوكمة المتبعة في البنك.

وفي سياق هذه الخطوات، جرى استحداث دائرة الاستدامة، والذي تم تفويضه بشكل أساسي لإدارة الاستدامة وتعميمها في جميع أقسام البنك، بالإضافة إلى مراقبة وتحليل أداء الاستدامة الشامل في البنك.

كما تشمل جهودنا نحو مأسسة وتعميم مبادئ الاستدامة؛ العمل على إصدار أول تقرير استدامة يستند إلى معايير GRI للعام 2020-2021. هذا بالإضافة إلى وضع استراتيجية استدامة، والتي ستوضح بالتفصيل أولوياتنا والتزاماتنا ومؤشرات الأداء الرئيسية في المجالات الأساسية للأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG).



الشمول المالي .. تحقيقاً للاستدامة التنموية

ضمن جهوده في تحقيق أهداف الاستدامة، يؤكد بنك فلسطين على سعيه المتواصل لترسيخ مفاهيم الشمول المالي إيماناً منه بضرورة إدماج فئات المجتمع بما يشمل المرأة، الشباب، اليافعين، ذوي الإعاقة، إضافة إلى المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك عبر تعزيز وصولهم إلى الخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وتطوير برامج وأنشطة وتدريبات ضمن شراكات البنك مع مؤسسات محلية ودولية. وخلال العام 2021، نظم البنك 133 ورشة بمشاركة 2200 مستفيدة ومستفيد عبر لقاءات وجاهية وإلكترونية.

وتعتمد الخطوة الأولى لتحقيق الشمول المالي، بعد تصميم البرامج والخدمات المناسبة لكافة فئات وشرائح المجتمع، على رفع درجة المعرفة والوعي بالقضايا المالية والمصرفية لدى الفئات المستهدفة، خاصة في ظل التطورات والتغيرات المستمرة والتي تطرأ على الخدمات المصرفية، الأمر الذي سيمكّن الفئات المستهدفة من اتخاذ قراراتهم المالية بشكل سليم وإدارة حياتهم المهنية والعملية بطريقة مستدامة مالياً مع رفدهم بدرجة مناسبة من المعرفة حول الحفاظ على البيئة والمجتمع.

ويُعد "لقاء مع بنك فلسطين" من أهم برامج التوعية المصرفية التي تستهدف مختلف الفئات من نساء وشباب وصاحبات وأصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وذوات وذوي الإعاقة. ويسهم تعزيز معرفتهم بالأمور المصرفية والخدمات والإجراءات المتّبعة من خلال هذه اللقاءات، في توجيههم لاتخاذ القرار الصحيح. وتماشياً مع ظروف العمل عن بُعد والحرص على التباعد الاجتماعي، تم عقد 61 لقاء توعية مصرفية استهدف حوالي 1300 مستفيدة ومستفيد في مختلف محافظات الوطن.



برنامج فلسطينية

أطلق بنك فلسطين برنامج فلسطينية في عام 2014 بهدف تعزيز قدرات السيدات، على اختلاف شرائحهن، ورفدهن بمجموعة من الخدمات المالية وغير المالية والتدريبات والفرص، وتشبيكهن مع المرشدات والمرشدين، مع الحرص على تطوير البرامج التدريبية ومواكبة التغيرات بما يتناسب مع احتياجاتهن. وخلال العامين 2020 و2021 ونظراً للتحديات الكبيرة التي أوجدتها ظروف جائحة كورونا، استمر برنامج فلسطينية بالتواصل مع المستفيدات والشركاء، بهدف رفع قدراتهن على إدارة أعمالهن وقيادتها في ظل الأزمات التي يواجهنها.

كما اختتم برنامج فلسطينية لإدارة الأعمال Mini-MBA فوجه الخامس عن بُعد خلال العام 2021 بتخريج 24 صاحبة أعمال من مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تم تصميم البرنامج بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية IFC وشركة ارنست ويونغ EY ومنتدى سيدات الأعمال BWF. ويسعى البرنامج إلى تطوير مهارات صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في مجالات التخطيط الاستراتيجي والمالي والقانوني والتسويقي، بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية، مع التركيز على تشبيكهن مع الخبيرات والخبراء المحليين والدوليين.



خريجات فلسطينية... نفتخر بكن

ضمن شراكة البنك مع وزارة الاقتصاد الوطني بهدف الوصول إلى صاحبات المشاريع في مختلف المناطق، تم إطلاق سلسلة ورشات مشتركة مخصصة لصاحبات الأعمال من أجل توعيتهن حول أهمية إدارة مشاريعهن مالياً وأخذ القرارات المصرفية الصحيحة، إضافةً إلى تعريفهن بدور الوزارة في تنظيم أعمالهن من خلال أنشطة وخدمات تتعلق بالسّجل التجاري، والعلامات التجارية والأموال المنقولة. وتنفيذاً لرؤية البنك ضمن برنامج فلسطينية لدعم المشاريع النسوية وضمان استدامتها؛ تمت رعاية بازار "إصرار لنواصل المشوار 2" بمشاركة 70 سيدة ريادية من مختلف القطاعات الإنتاجية.



الفلسطينيات ومساعدتهن على تنمية أعمالهن من النواحي المالية وغير المالية. وبالإضافة إلى إتاحة فرص الحصول على التمويل، تلقت مجموعة من صاحبات الأعمال تدريبات وإرشادات لإدارة وتوسيع أعمالهن، كتدريب التحوّل للتكنولوجيا الرقمية بهدف تعزيز تواجدهن الرقمي والاستثمار في مواقع التواصل الاجتماعي.

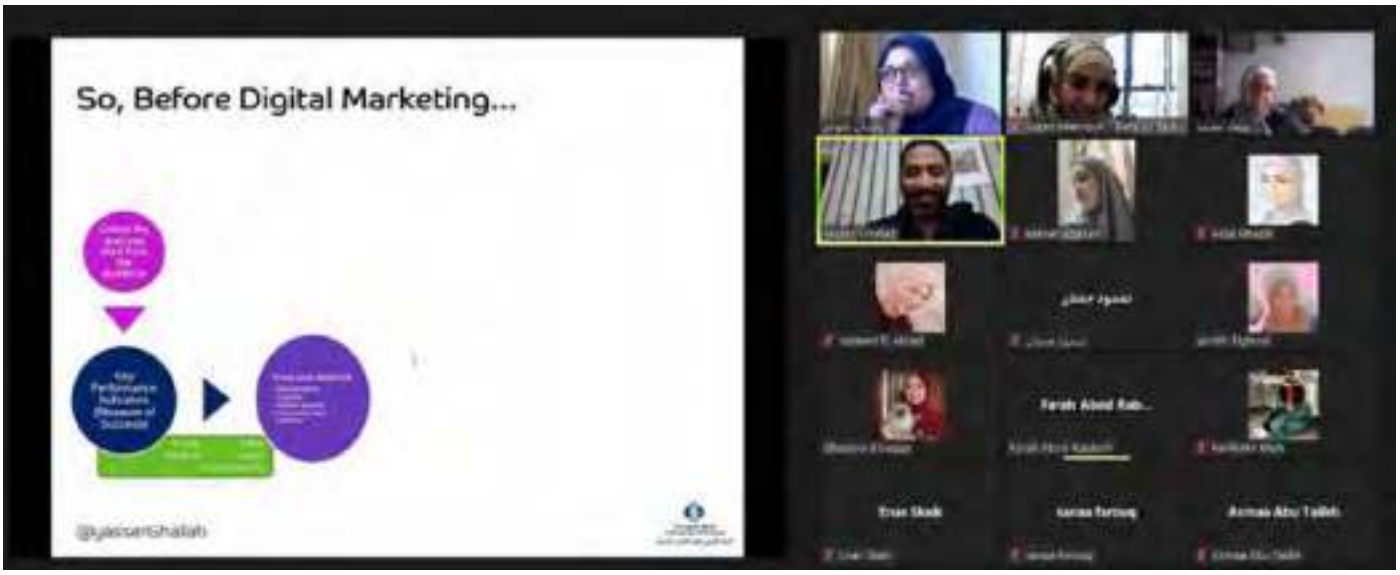

ولتطوير قدرات صاحبات الأعمال، تم عقد عدد من اللقاءات من خلال شركة بال باي – PalPay، بهدف تعريف السيدات بحلول الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والمفاهيم الخاصة بها، وذلك ضمن توجه بنك فلسطين لتحقيق الشمول المالي وتعزيز وصولهن إلى الخدمات الإلكترونية وإدارة مبيعاتهن رقمياً.

ويعتمد إطلاق أي برامج تدريبية على التواصل مع السيدات ضمن برنامج فلسطينية ودراسة احتياجاتهن. واستجابةً لهن، عُقدت تدريبات خاصة بالشراكة مع مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت في مجالي التصوير الفوتوغرافي ومهارات تقديم أنفسهن والتعريف برسالتهن حول مشاريعهن، وذلك لبناء قدراتهن على الترويج لمشاريعهن، وتعزيز حضورهن في الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.



ويُعتبر تسخير البنك لعلاقاته ضمن شبكته الواسعة من الشركاء لتوفير فرص التشبيك وعرض الخدمات ورفع الوعي لدى المستفيدات والمستفيدين، من الخطوات الهامة نحو تسهيل وصولهم إلى البرامج الداعمة والنهوض بقدراتهم ومشاريعهم من أجل تحقيق الاستدامة.

المسؤولية الاجتماعية ... ضمن منهجية الاستدامة

لا يُعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية مجرد شعار اتخذه بنك فلسطين، وإنما نهجاً مدروساً نحو تعزيز الاستدامة في العديد من القطاعات، يؤكد البنك من خلاله التزامه تجاه مجتمعه كجزء من البنيان الفلسطيني، منسجماً مع رؤيته ودوره كمؤسسة مصرفية فلسطينية رائدة وملتزمة في تطوير القطاع المصرفي والمشاركة في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتمكين المجتمع، لتتكامل رسالته التي انطلق بها منذ تأسيسه عام 1960.
وبكل حرص يعمل بنك فلسطين بتكامل وشراكة مع الجميع، منشئاً قاعدة واسعة من الشراكات المستدامة مع مختلف القطاعات، ومستهدفاً كافة الشرائح. كما يركز اهتمامه على خلق فرص التمكين والتأثير المستدام، متبنياً مبادئ الاستدامة في ممارساته وأنشطته الداخلية والخارجية على السواء.

شراكات تنموية لخدمة المجتمع

يلتزم بنك فلسطين بالمشاركة في البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر تخصيص حوالي 5% من أرباحه السنوية لدعم مشاريع ومبادرات المسؤولية الاجتماعية، ملتزماً بقيّمه المتمثلة في مبادئ الحوكمة والشفافية والتأثير المجتمعي والاقتصادي المستدام، فقدم طيلة السنوات الماضية دعمه لمختلف القطاعات، بما يشمل الصحة والتعليم والريادة وحماية البيئة والثقافة والفنون والرياضة. كما استهدف من خلال مبادراته ودعمه المتواصل، كافة الشرائح والتي تضم المرأة والطفل والشباب وذوي الإعاقة، وحرص على أن تشمل خارطة مبادراته كافة محافظات الوطن، ليمثل بذلك المؤسسة المصرفية الأولى الملتزمة بمساندة مجتمعها بكافة قطاعاته وشرائحه على امتداد ربوع الوطن، من أجل تمكين المجتمع من مواجهة التحديات ومواصلة مسيرة البناء والتنمية.

تمكين القطاع الصحي كجزء من الاستدامة المجتمعية

انطلاقاً من إيمان بنك فلسطين بضرورة إسناد أبناء شعبه في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، ولا سيما مع تفشي جائحة كورونا، وتعزيزاً لإمكانيات وزارة الصحة في مواجهة الجائحة؛ تبرع البنك بعدد من السيارات لوزارة الصحة الفلسطينية لنقل الكوادر الطبية حتى تتمكن من تقديم الرعاية الأولية لمصابي فايروس كورونا في كافة المحافظات.

كما تبرّع البنك لصالح مستشفى اوغستا فيكتوريا "المطلع" في مدينة القدس بحافلة مجهزة تقنياً لنقل المرضى وذوي الإعاقة القادمين من قطاع غزة والعائدين إليه، مما يمكّن مستشفى المطلع من تأمين وسيلة نقل آمنة ومريحة ومجانية للمرضى، وذلك ضمن الخدمات الشاملة التي يقدمها المشفى، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها أهلنا في قطاع غزة.



وقد أطلق بنك فلسطين بالشراكة مع مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي، حملة للوقاية من مرض السكري في فلسطين، تحت شعار "حياتك انت حليها...لو السكر مش فيها"، بهدف توعية أبناء شعبنا بالممارسات والعادات الغذائية والصحية والرياضية التي تقي من الإصابة بمرض السكري.



وضمن إطار تمكين القطاع الصحي فقد قام البنك بالتبرع بأجهزة حاسوب لجمعية المقاصد الخيرية في محافظة القدس.
وساهم ايضاً في توفير مستلزمات العناية الصحية خلال حملة "فلسطين في القلب"، وذلك بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا.

الاهتمام بالجانب البيئي

دعم برنامج مدارس صحية وصديقة للبيئة، والذي يهدف إلى خلق أفكار ومشاريع مستدامة تعزز مفهوم الصحة والوعي البيئي في المدارس والمجتمع، وصقل القيم والممارسات البيئية والصحية لدى الطلبة.





ضمن مشروع البيارة، تم افتتاح حديقة ترفيهية للأطفال في مستشفى اوغستا فيكتوريا (المطلع) في مدينة القدس، حيث يأتي هذا المشروع ضمن توجه البنك لإنشاء مساحات خضراء وصديقة للبيئة.



الإغاثة ضمن الأولويات

أطلقت مجموعة بنك فلسطين حملة واسعة تحت عنوان "فلسطين في القلب.. سوا نتبرع، سوا نبنيها"، وذلك لحشد الدعم والتبرعات لإغاثة أهلنا المتضررين جراء العدوان على قطاع غزة في عام 2021، والمساهمة في تخفيف الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بكافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.



خلال شهر رمضان، تم تقديم الدعم لحملة "رمضان الخير.. إلك وللغير" بالشراكة مع مؤسسة التعاون، وشملت الحملة ابتياع الفواكه والخضروات والدواجن من صغار المنتجين المحليين، وتوزيعها ضمن سلة منتجات غذائية طازجة أسبوعياً، على العائلات المتعففة في قطاع غزة.

حيث قام البنك بدعم صندوق إقامة المرضى الفلسطينيين من خلال مؤسسة الملك حسين للسرطان.

المساهمة في قطاع التعليم

تم خلال العام الماضي دعم أنشطة المكتبة المتنقلة بالشراكة مع مؤسسة القطان، والتي تهدف إلى المساهمة في توسيع الآفاق الثقافية والفنية والإبداعية لدى الأطفال، من خلال تعزيز عادة القراءة والتعلم الذاتي بين الأطفال ورفع مستوى تقدير الفنون لديهم، وتوفير بيئة تفاعلية تربوية تدعم نموهم.



ولذلك قام البنك بتقديم دعم لمؤسسة إنجاز فلسطين، التبرع بمنح دراسية لطلبة الدكتوراة في الجامعة العربية الأمريكية.

الأطفال هم المستقبل

تنظيم سلسلة من الأنشطة الترفيهية لنحو 150 طفلاً من خلال باص السينما والمكتبة المتنقلة في قطاع غزة، وذلك بالشراكة مع كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وجمعية إنقاذ المستقبل الشبابي، ومركز القطان. وهدفت هذه الأنشطة إلى تخفيف الضغوطات النفسية التي تعرض لها الأطفال نتيجة العدوان الأخير على قطاع غزة.



بالشراكة مع جمعية برج اللقلق في مدينة القدس، تم تنظيم فعاليات ترفيهية للأطفال المرضى في مستشفيات القدس خلال عيد الفطر.



حرص البنك على مواصلة دعم برنامج "وجد" الذي تم إطلاقه لكفالة أيتام العدوان على قطاع غزة في عام 2014، حيث يعتبر البرنامج من أهم المشاريع التي يتبناها البنك ضمن مسؤوليته الاجتماعية.

الإهتمام بالإبداع والشباب

إيماناً بضرورة دعم القطاع الريادي في فلسطين، وتحفيزاً للرياديات والرياديين على مواصلة نشاطهم في الابتكار والخروج بأفكار وحلول خلاقة تسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للشباب؛ تمت رعاية أسبوع الريادة العالمي GEW 2021، والذي يسهم في تعريف المهتمين والشركات والمؤسسات المعنية محلياً ودولياً بأفكار ومبادرات الرياديين، إضافة إلى إبراز قدرات الشباب الفلسطيني على ساحة الريادة الدولية، وإتاحة فرص التشبيك لتمكينهم من الاستفادة من الخبرات والتجارب في المنطقة والعالم، إلى جانب الوصول إلى الخبراء والمستثمرين لينطلقوا في مشاريعهم الريادية على المستويين المحلي والعالمي.

كما شمل انخراط البنك في دعم الشباب توقيع اتفاقية شراكة مع منتدى شارك الشبابي بهدف تشجيع العمل التعاوني وإطلاق المبادرات الشبابية.

المساهمة في تمكين المرأة

يؤمن البنك بأهمية تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، لذا ساهم في دعم العديد من الفعاليات، ومن ضمنها:

دعم مؤتمر TEDx Women ضمن الخطة الاستراتيجية التي ينتهجها البنك للمساهمة في تعزيز دور المرأة في المجتمع الفلسطيني.



في إطار فعاليات اليوم الوطني لدعم المنتج الفلسطيني، وتنفيذاً لرؤية البنك نحو دعم المشاريع النسوية وضمان استدامتها؛ تم دعم البازار النسوي "إصرار لنواصل المشوار" للمرة الثانية في مدينة بيت لحم.



الثقافة والفنون والتراث الوطني

انطلاقاً من الاهتمام بالحفاظ على الموروث الثقافي الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية التي تُعنى بهذا المجال؛ تم تقديم الدعم لمعرض "بلد وحّده البحر"، وذلك بالشراكة مع المتحف الفلسطيني في بيرزيت



استمر البنك في دعم المؤسسات الثقافية والفنية في مدينة القدس، من أجل ضمان استمراريتها وديمومتها في ظل الصعوبات والتحديات؛ فقد قدم البنك دعمه لمؤسسة حوش الفن الفلسطيني لغرض افتتاح معرض "وما زلنا نخطو نحوها".

وضمن نهج البنك في تطبيق معايير الاستدامة والحفاظ على فن العمارة الفلسطينية والبيوت القديمة والأثرية؛ تم توقيع اتفاقية شراكة مع مركز المعمار الشعبي– رواق، وذلك بهدف دعم أنشطة المركز للمساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي المعماري.



بناءً على اهتمام البنك بضرورة مواصلة دعم الفعاليات والأنشطة الثقافية والمؤسسات القائمة عليها، بما فيها تقديم الدعم لفرقة الفنون الشعبية الفلسطينية لتمكينها من إطلاق عملها الفني "اشيرة" ودعم أنشطة مركز يبوس الثقافي في مدينة القدس.



المساهمة في تمكين ذوي الإعاقة

يُدرك البنك أهمية تعزيز الإمكانيات وتوفير الأدوات المساعدة لتطوير مهارات أطفال اضطراب طيف التوحد، لذا قدم دعمه لتجهيز منطقة ألعاب آمنة ومخصصة للأطفال المصابين بهذا الاضطراب في مركز فلسطين للتوحد التابع لجمعية الحق في الحياة في قطاع غزة.



ضمن استراتيجية البنك لدعم فئة ذوي الإعاقة والمساهمة في تمكينها، وبهدف رفع الوعي حول التعليم المدمج وحق الطلبة من ذوي الإعاقة في التعليم الجامعي؛ بادر البنك إلى دعم ورشة عمل في جامعة خضوري حول تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التعليم الجامعي.



كما قام البنك في هذا المضمار:

- توقيع اتفاقية شراكة مع اللجنة البارالمبية الفلسطينية.
- التبرع بكراسي متحركة كهربائية للأشخاص من ذوي الإعاقة بالشراكة مع محافظة رام الله.

الرياضة لصحة أفضل

في سياق حرص البنك على دعم ورعاية الأندية والاتحادات الرياضية وأنشطتها المختلفة في كافة أنحاء الوطن؛ تم توقيع اتفاقية تعاون وشراكة مع الاتحاد الفلسطيني لألعاب القوى، بهدف دعم أنشطة الاتحاد وتطويرها، بالإضافة إلى تأهيل اللاعبين والمدربين والإداريين على أعلى المستويات.



ضمن اتفاقية شراكة تم توقيعها بين البنك والاتحاد الفلسطيني للشراع والتجديف؛ قام بنك فلسطين برعاية أولى بطولات الاتحاد على شاطئ بحر غزّة، وذلك حرصاً منه على دعم قطاع الرياضة، وانطلاقاً من أهمية توجيه طاقات وقدرات الشباب نحو الألعاب الرياضية الصديقة للبيئة، بما سيسهم في تنشئة جيل رياضي مثابر.





الخدمات الإلكترونية وإنجازات 2021

تهدف الرؤية الرقمية لبنك فلسطين إلى توظيف الريادة الرقمية لضمان استدامة عمليات البنك وخصوصاً في الخدمات الرقمية على ضوء مستجدات الصناعة المصرفية، لذا تواصل دائرة الخدمات الإلكترونية العمل الجاد نحو تحويل النظام المصرفي لبنك فلسطين من نظام مصرفي تقليدي إلى نظام مالي رقمي يقوم على خدمات إلكترونية حديثة ومميزة تلبي متطلبات العملاء وتقلص حاجتهم إلى زيارة الفروع. ومن هذه الخدمات: التحكم الشامل بالحسابات، وخدمة الدفع لصديق ضمن مجموعة بنك فلسطين، والدفعات المالية من خلال استخدام رمز QR، إضافة إلى غيرها من الخدمات الإلكترونية الحديثة.

لا تسهم استراتيجية الرقمنة في تحسين خدمات العملاء فحسب، بل تدعم جهود البنك في التخفيف من استهلاك الموارد الطبيعية للإسهام في الاستدامة البيئية.

ويمثل العام 2021 عاماً محورياً على صعيد التحول الرقمي، سواء كان ذلك بفضل السياسات الداخلية النشطة للتحول الرقمي، أو بسبب متطلبات الظرف العالمي مع استمرار تفشي جائحة كوفيد - 19، حيث تحققت قفزات نوعية كماً وحجماً في استخدام القنوات الإلكترونية، مما يعكس زيادة ثقة العملاء وتطور سلوكهم المالي نحو الاعتماد على الخدمات الإلكترونية كبديل على مستوى تطبيق بنكي والبطاقات على السواء. ونعرض فيما يلي الإنجازات مفصلةً، والتي حققتها الدائرة نتيجة الجهود المتواصلة من قبل موظفي تطوير الخدمات الإلكترونية خلال عام 2021:

عام 2021 عام التحول الرقمي



منذ بداية العام، عملت دائرة الخدمات الإلكترونية على إعداد الخطة الرقمية لبنك فلسطين، والتي احتوت على تفعيل كافة الخدمات المتوقع إصدارها وتقديمها للعملاء ضمن القنوات الإلكترونية المختلفة، بما يشمل تطبيق بنكي، الإنترنت البنكي للشركات، الصرافات الآلية ومركز الاتصال، وذلك تنفيذاً لرؤيتنا الرقمية للسنوات الخمس القادمة. وفي هذا الإطار، جرى تحديد قيمة ومدى تعقيد كل من هذه الخدمات، وترتيب أولوياتها ضمن خط زمني محدّد يضمن التنفيذ في الوقت المناسب.

وتمت مشاركة البرنامج الزمني والأولويات للخطة الرقمية لسنة 2021 مع كل من دائرة تكنولوجيا المعلومات وشركة PCNC وذلك لضمان تنفيذ الخطة الرقمية وفق الأولويات المحددة، وكانت هذه الخطوة من أهم الخطوات المتخذة من قبل دائرة الخدمات الإلكترونية والتي مكنت جميع الأطراف من البقاء على اطلاع على البرنامج الزمني المحدد والإصدارات المتوقع إنجازها والخدمات التي تحتويها.

تم تنفيذ دراسة مكثفة حول الخدمات الإلكترونية المقدمة في عدد من البنوك المحلية والإقليمية والدولية (أكثر من 50 بنكاً، منها 60 % بنوك إقليمية و 20 % محلية و 20 % دولية).

تطبيق بنكي eBank





لقد كان عام 2021 حافلاً بالتطوير والتحديثات الخاصة بتطبيق بنكي سواء على مستوى الاستخدام أو قواعد البيانات أو الخدمات الجديدة، وذلك وفق خطة رقمية تهدف إلى الارتقاء بالتطبيق تدريجياً، وصولاً إلى تقديم تطبيق رقمي مميز يعكس رؤيتنا في الريادة الرقمية. ومن أهم هذه التحديثات:

- إطلاق نقاط البيع الجديدة مواكبة لأحدث التطورات التكنولوجية.
- الدفع لصديق ضمن مجموعة بنك فلسطين بما يشمل البنك الإسلامي العربي ومحفظة بال باي.
- الإدارة الشاملة لحسابات العملاء، بما يشمل إضافة عملات ومتفرعات جديدة، وتفعيل حسابات مغلقة وإغلاق حسابات.
- الدفعات باستخدام رمز QR.

المؤشرات الرقمية حتى نهاية ديسمبر 2021

- اجمالي العملاء المسجلين في بنكي: 289,801 ألف عميل.
- ارتفاع مستمر لعدد العملاء المنتظمين، حيث لوحظ الارتفاع من 17% إلى 24% من مجموع عملاء بنك فلسطين.
- ارتفاع نسبة العملاء المنفذين للمعاملات المالية من7% إلى 9% من مجموع عملاء بنك فلسطين.
- على مستوى الحركات، تحققت قفزات نوعية في استخدام الخدمات الإلكترونية، حيث طرأ تحسن كبير على سلوك العميل من استخدام حذر إلى استخدام متعلق بمتطلبات الحياة الأساسية.
- على مستوى خدمة الإدارة الشاملة للحسابات، بلغ عدد العملاء الذين قاموا بفتح أو إغلاق أو تفعيل حساباتهم عبر تطبيق بنكي؛ 8400 عميل بما يعادل 10 % من عملاء بنكي.

289 ألف عدد عملاء المسجلين في تطبيق بنكي

% 243.8
نسبة النمو في عدد عملاء بنكي المسجلين مقارنة بالسنة السابقة

% 40.0
نسبة النمو في عدد الحركات مقارنة بالسنة السابقة

الحزمة الرقمية للأعمال

جرى في عام 2021 تطوير وإدخال تحديثات في خدمات الإنترنت البنكي للشركات، بما يشمل تمكين العملاء من الشركات من تنفيذ تحويل الرواتب والدفعات المتعددة دون الحاجة إلى زيارة الفروع.



بوابة الدفع الإلكتروني E- COMMERCE

عملت الدائرة على إضافة مزايا جديدة لبوابة الدفع الإلكتروني E- COMMERCE ، وهي خدمة موجهة لأصحاب الأعمال الذين يرغبون في تحصيل مبيعاتهم واستقبال أموالهم على الموقع الإلكتروني الخاص بأعمالهم من خلال قبول بطاقات فيزا وماستركارد.

من أهم الإنجازات الخاصة ببوابات الدفع الإلكتروني

الفوز بمناقصة تزويد الحكومة بخدمات الدفع الإلكتروني.

المميزات الجديدة:

- دعم أهم منصات مواقع التجارة الإلكترونية:

- تحصيل المبلغ خلال يوم عمل.
- آليات أكثر سهولة للربط التقني مع بوابة التجارة الإلكترونية على أنظمة البنك من خلال plugins على أهم مواقع التجارة الإلكترونية.

ميزات بوابة بنك فلسطين للدفع الإلكتروني:

- أمان عالي باستخدام تقنية 3D Secure.
- قبول كافة البطاقات المحلية والدولية الصادرة عن شركتي فيزا وماستركارد.
- إمكانية إصدار تقارير من خلال نظام يحصل عليه الزبون.
- استقبال الأموال بأكثر من عملة.
- سهولة الربط التقني مع بوابة التجارة الإلكترونية على أنظمة البنك.

نقاط البيع POS

حققت خدمة نقاط البيع POS قفزة نوعية عبر نشر نقاط البيع المتطورة MPOS والتي تعمل بنظام تشغيل Android، وتتميز بسهولة الاستخدام، والسرعة في إنجاز المعاملات المالية، ودعم الدفعات باستخدام رمز QR.

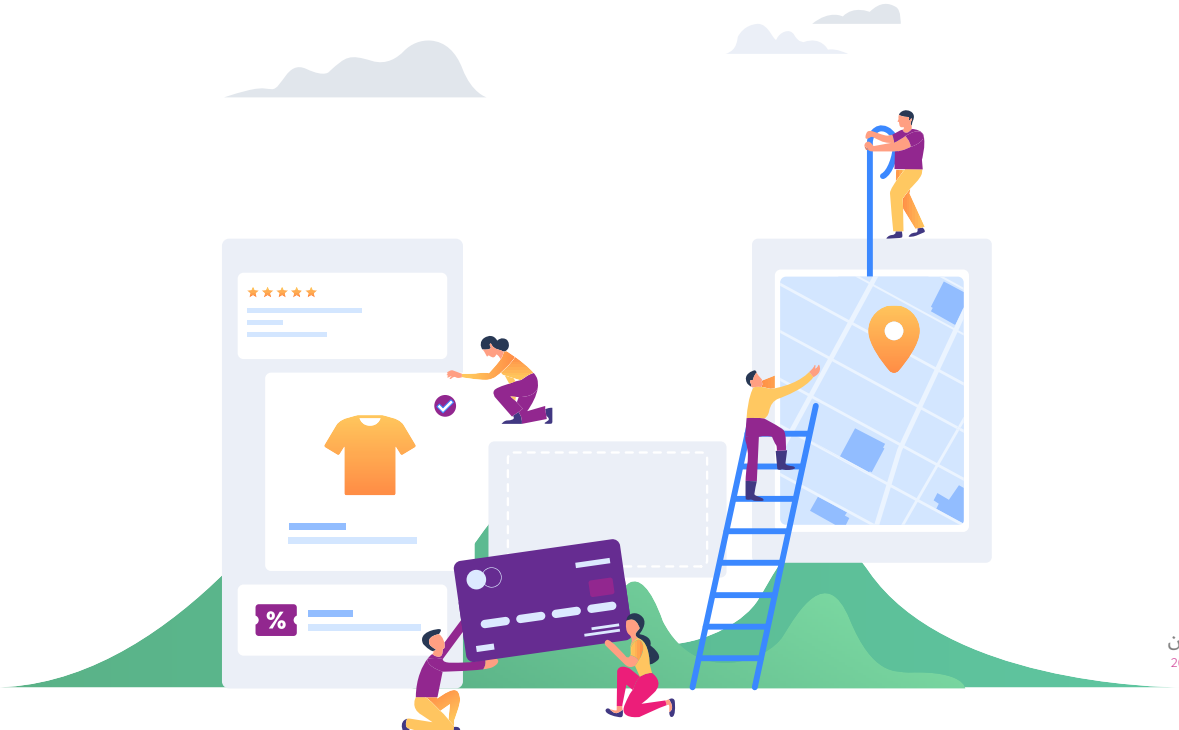

بنكي موبايلي



QR

إنجازات إدارة تكنولوجيا المعلومات

2021

قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات بإجراء العديد من التحديثات على الأنظمة المصرفية، والتي تعمل على خلق بيئة خضراء، وتقليل استخدام الورق داخل المؤسسة وعلى مستوى العملاء، وذلك تماشياً مع استراتيجية الاستدامة والرقمنة، ويمكن تلخيص هذه الإنجازات فيما يلي: -

1. تفعيل نظام نماذج الطلبات الإلكترونية (e-form) للمعاملات (120 نموذجاً) والذي يسرع من معالجة الطلبات ويقلل عدد الصفحات الورقية في التطبيق من خلال حذف المعلومات غير الضرورية.
2. أتمتة نظام الدفع المالي الذي يلغي الحاجة إلى طباعة استفسار المساهمين أثناء توزيع أرباح الشركات.
3. إطلاق وتحديث العديد من الخدمات الإلكترونية في الفروع والقنوات الإلكترونية (Banke, 3.2, 3.3) والتي ألغت الحاجة لاستخدام الورق نهائياً.
4. أتمتة تسوية البيانات المالية للعملاء المشتركين في خدمات التسوية الإلكترونية (تقليل استخدام الورق من جانب العميل).
5. أتمتة الاستعلام الائتماني عن تسهيلات لدى سلطة النقد الفلسطينية للمساعدة في منح ومتابعة المقترضين.
6. أتمتة طلب دفتر الشيكات عبر الموافقة التلقائية والتكامل مع سلطة النقد من خلال مصفوفة الموافقة للعملاء غير الملتزمين (تقليل استخدام الورق 4 صفحات).

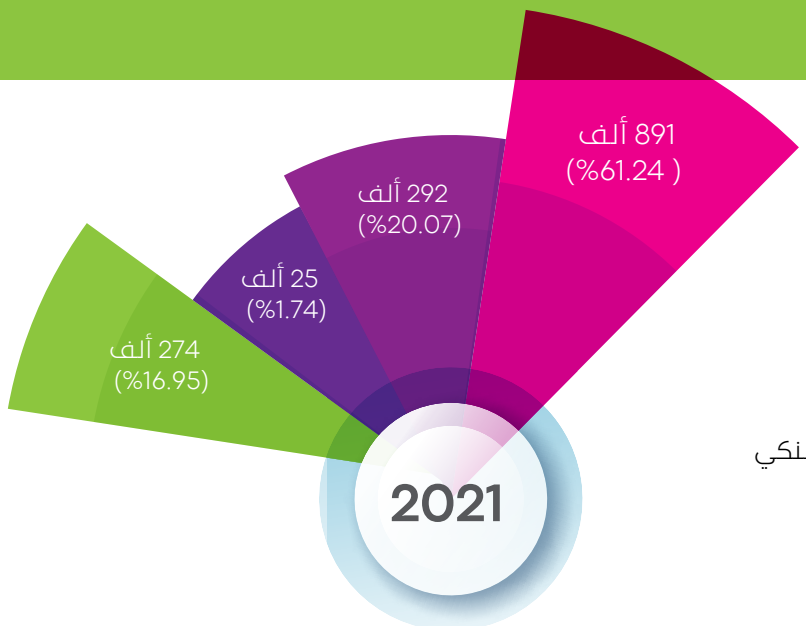

الورق الذي تم توفيره حسب المشروع

- تحديثات اعرف عميلك
- طلب دفاتر شيكات
- تسليم دفاتر الشيكات
- فتح واغلاق حسابات عن طريق الموبايل البنكي

مجموع الورق الذي تم توفيره

سنة 2021

1.5مليون ورقة

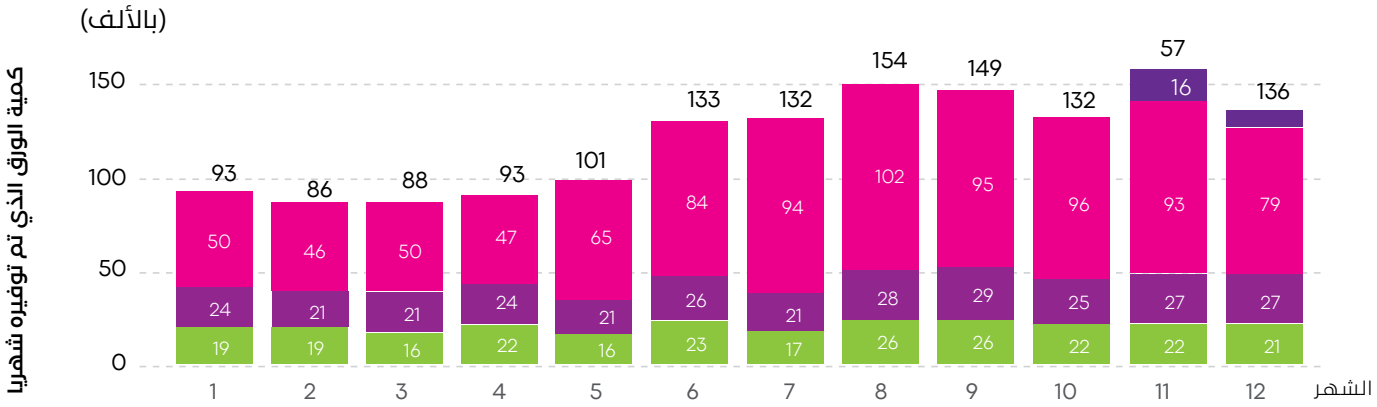

الورق الذي تم توفيره حسب المشروع والشهر

- تحديثات اعرف عميلك
- طلب دفاتر شيكات
- تسليم دفاتر الشيكات
- فتح واغلاق حسابات عن طريق الموبايل البنكي

لقد آمن بنك فلسطين منذ عقود بأهمية بناء علاقات وطيدة مع المؤسسات التنموية المحلية والإقليمية والعالمية، لذا عقد البنك خلال الأعوام الماضية اتفاقيات تعاون مع أطراف عديدة من ضمنها مؤسسة التمويل الدولية "IFC"، الوكالة الفرنسية للتنمية "AFD"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبنك الائتمان لإعادة التنمية "KFW". وتوسعت سبل التعاون في عامي 2020 و 2021 مع المؤسسات المالية الهادفة للتنمية تماشياً مع استراتيجيات مجموعتنا في الشمول المالي والاستدامة والحوكمة والرقمنة.

ومع نهاية عام 2020 وخلال العام الحالي، تبلورت اتفاقيات جديدة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية "EBRD"، وذلك من خلال منح قروض تهدف إلى تشجيع إقراض المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتخصيص الدعم المالي لسيدات الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يساهم في تحقيق اثنين من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "SDGs" في مجالات الشمول المالي للمرأة والشباب والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. هذا بالإضافة إلى اتفاقية تمويل التجارة الدولية والتي تهدف إلى تعزيز أنشطة التصدير والاستيراد بعد تضرر هذا القطاع وتأثره بجائحة كورونا.

وكجزء من مساهمتنا في دعم المنشآت الأكثر تضرراً من الجائحة؛ فقد وقع البنك أيضاً اتفاقية قرض مع بنك الاستثمار الأوروبي "EIB" تهدف إلى تمويل المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم بما يُسهم في تنفيذ استراتيجيتنا في الشمول المالي.

ومن جهة أخرى، فقد تم إنجاز المرحلة الأولى من اتفاقية برنامج التمويل الأخضر "SUNREF" والتي تم توقيعها مع مؤسسة بروباركو التابعة للوكالة الفرنسية، حيث أثبت البرنامج نجاحه ومساهمته في دعم مشاريع تسهم في الحفاظ على بيئة نظيفة، بالإضافة إلى دعمه لأكثر من 80 مشروعاً استثمارياً في مجال البيئة وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.



معاً نحقق أهداف التنمية المستدامة

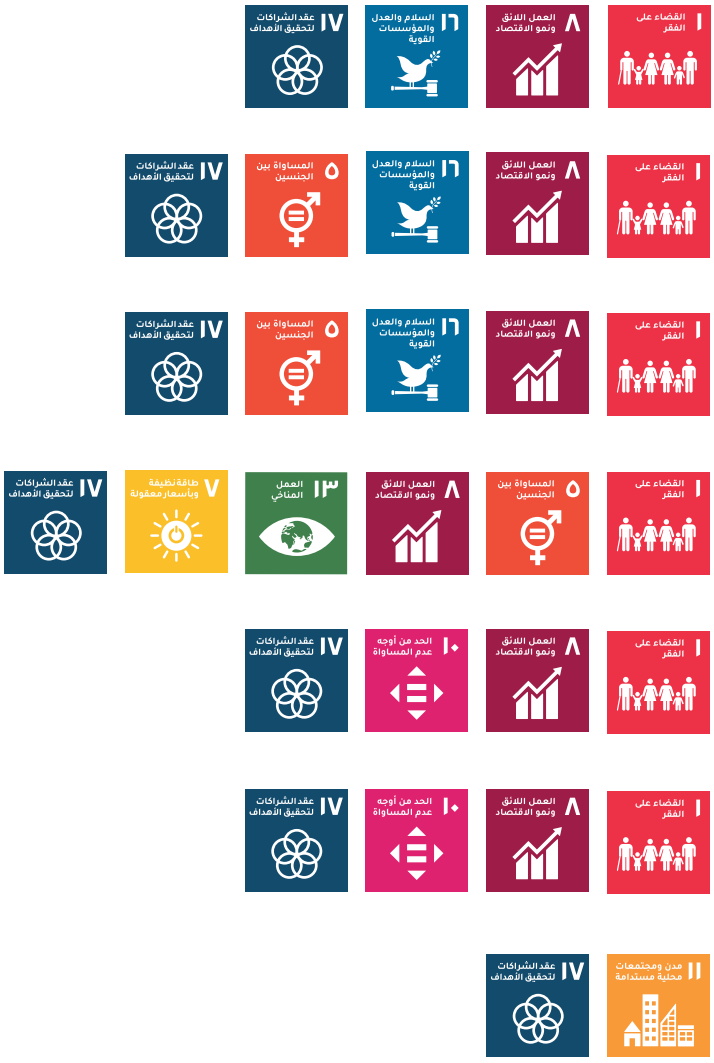

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP

European Bank for Reconstruction and Development

European Investment Bank The EU bank

PROPARCO GROUPE AFD

ARAB FUND FOR ECONOMIC & SOCIAL DEVELOPMENT

KFW IPEX-Bank Bank aus Verantwortung

IsDB البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank

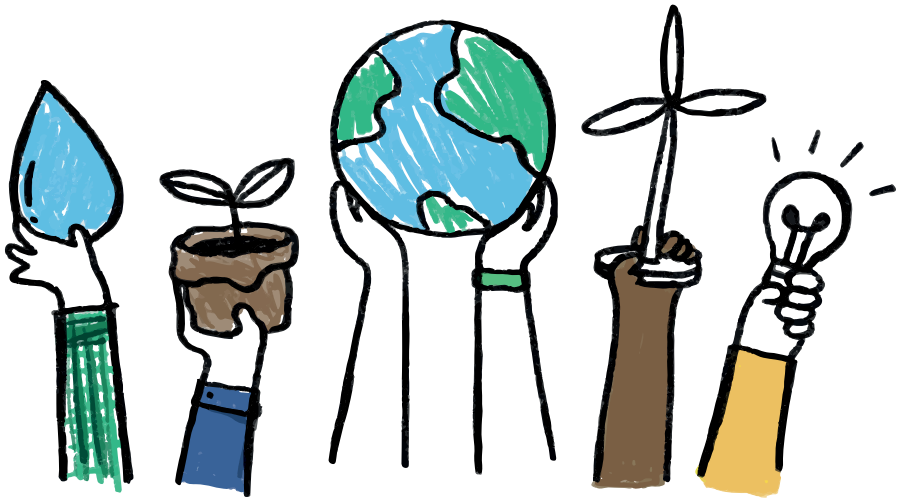



معاً نؤثر




2021

العلاقات
والتعاون الاستراتيجي



مرَّت دائرة العلاقات والتعاون الاستراتيجي في بنك فلسطين عبر عدة مراحل للتطور إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم من تقدم في الأداء والإنجاز، فيما توافقت كل مرحلة من مراحل التطور مع خطط البنك الاستراتيجية لتوسيع وتعميق العلاقات مع الشركاء المحليين والدوليين، وذلك دعماً لأهداف البنك التجارية والتنموية على حدٍ سواء.

وقد عملت الدائرة على تبني سياسة التشبيك بين البنك والمؤسسات المحلية والدولية ذات الرؤية المشتركة في عدة نواحي بهدف تعزيز مبدأ الاستدامة سواء على صعيد تسهيل الخدمات المالية في إطار الدعم الإنساني أو غير ذلك من القطاعات والتي تضم: الشمول المالي، وتمكين المرأة اقتصادياً، ودعم الريادة والمبادرات الشبابية، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى قطاعات أخرى متنوعة حرصت الدائرة على استهدافها ودعمها وفق استراتيجية البنك والأولويات الوطنية الواردة في الخطة الوطنية للتنمية.

وتُعد أبرز نشاطات الدائرة هذا العام، تنظيم المؤتمر الدولي الثالث لريادة الأعمال ICEP والذي انعقد في الرابع عشر من شهر كانون الأول 2021 بمشاركة محلية ودولية، تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء د. محمد اشتية، وبالشراكة مع الحكومة عبر وزارة الريادة والتمكين، وفروع "جلوبال شيبرز" في فلسطين والمنبثقة عن مجتمعات المنتدى الاقتصادي العالمي، وبدعم من بنك فلسطين، إلى جانب عدد من مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني ومؤسسات إنمائية وتمويلية دولية، حيث تم تنظيم المؤتمر افتراضياً عبر تقنية زووم تحت عنوان **"فلسطين: نحو تمهيد طريق السيليكون إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".**

وكانت جهود تنظيم المؤتمر منسجمة مع توجيهات السيد هاشم الشوا رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك فلسطين، حيث أكد "أن المجموعة حرصت على دعم المؤتمر منذ انطلاقه عام 2019 تنفيذاً لرؤيتها في دعم الشباب الريادي، وقد حقق المؤتمر إنجازات عديدة على مستوى فلسطين والعالم، وتمكنت العديد من الشركات الفلسطينية الناشئة من خلق فرص عمل جديدة للشباب". من هنا نرى تأكيداً، من أعلى مستوى قيادي في بنك فلسطين، على ضرورة مواصلة تعزيز البيئة الريادية لمواكبة الاهتمام الدولي من قبل كافة الشركاء المحليين والدوليين، بريادة الأعمال الفلسطينية، ما ينعكس على حجم ونوعية المشاركة من فلسطين والعالم.

ومن الجدير ذكره هنا، أن دائرة العلاقات والتعاون الاستراتيجي قامت بتنظيم عدة نشاطات وفعاليات، مثل القيام بإعداد وتنفيذ مجموعة من ورشات العمل مع شركاء محليين ودوليين في فلسطين لبناء وتعزيز قدرات المؤسسات والأشخاص المستهدفين من قبل البنك.

كما تقوم الدائرة بتمثيل البنك في عدة محافل ومناسبات للشركاء الدوليين، وتتولى الاهتمام بجميع الوفود الزائرة إلى بنك فلسطين، وتواصل البحث عن آفاق جديدة للتعاون ولبناء شراكات استراتيجية في المستقبل من أجل إحداث التأثير المستدام.

علاقات المغتربين

يقدّم فريق العمل في دائرة المغتربين خدمات مصرفية واستثمارية واستشارية متكاملة للأفراد والشركات ورجال الأعمال في المهجر، كما يعمل على مد جسور التواصل مع الفلسطينيين في دول الاغتراب وتشجيعهم على الاستثمار في فلسطين، وإعادة ضخ رأس المال الفلسطيني من الخارج إلى الداخل لدعم الاقتصاد الوطني. وحسب آخر دراسة حول المغتربين الفلسطينيين، فقد وصل عددهم إلى 8 مليون فلسطيني، يملكون ثروة مالية تقدر بما يزيد عن 100 مليار دولار أمريكي، كما يتمتعون بقوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في الدول التي يقيمون فيها. وبالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية، وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية تطبيق مبادئ الاستدامة وتبنيها كنهج في كافة الدوائر؛ تشارك الدائرة في دعم وتفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم الرعايات والمشاركة في الفعاليات الخاصة بالجاليات الفلسطينية، ولا يقتصر الهدف من هذه الأنشطة على استقطاب العملاء وتعريفهم بخدمات البنك المصرفية، وإنما أيضاً بناء الأسس التي تشجعهم على الاستثمار المجتمعي في الوطن. وضمن مبادئ الاستدامة المجتمعية، عملت الدائرة في عامي 2020 و2021 على تنشيط تفاعل الجاليات الفلسطينية مع وطنهم الأم فلسطين، عبر إطلاق حملة تبرعات تهدف إلى مساعدة أهالي قطاع غزة إثر العدوان الأخير، حيث استهدفت الحملة عملاء البنك المتعاملين مع مكتبينا في دبي وتشيلي ومن مختلف أنحاء العالم، هذا بالإضافة إلى طرح منتجات خاصة بالودائع ذات التأثير الإيجابي، حيث يُرصد عائدها لصالح مشاريع التنمية المجتمعية. وخلال جائحة كورونا والتي حدت من قدرة الدائرة على عمل زيارات للجاليات حول العالم؛ استعاضت الدائرة عن الزيارات عبر عقد عدة لقاءات عن بُعد مع أفراد الجاليات الفلسطينية في أوروبا والأمريكتيْن ودول الخليج العربي، وذلك سعياً للحفاظ على أواصر العلاقات وتوسيع دائرتها، وفتح أسواق جديدة لاستقطاب العملاء والمساهمين وتقديم الخدمات المصرفية للمغتربين الفلسطينيين.

تشبيك رجال الأعمال في تشيلي مع نظرائهم في فلسطين

عملت الإدارة خلال العام 2021 على تشبيك العلاقات التجارية بين فلسطين وتشيلي، عبر تشجيع تصدير المنتجات الفلسطينية إلى تشيلي، ويجري العمل أيضاً على تأسيس أول مجلس رجال أعمال فلسطيني تشيلي بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال ومؤسسة سوفوفا الممثلة لرجال الأعمال في جمهورية تشيلي. كما تم تحديث إجراءات عمل الدائرة خلال العام الماضي لضمان تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء، وذلك عبر إعادة هندسة العمليات وتطوير الإجراءات لتواكب التطور التكنولوجي العالمي، حيث تُقدم الخدمات المصرفية من خلال الدائرة إلى أكثر من 4,000 عميل متواجد خارج البلاد بمحفظة ائتمانية تبلغ قرابة 60 مليون دولار و105 مليون دولار ودائع. وقد طرح البنك منتجات موجهة للمغتربين تمكنهم من شراء الأراضي والشقق في أرض الوطن، وذلك بتمويل يصل إلى 70% من قيمة العقار. ويجري العمل على تطوير وطرح منتجات جديدة تُسهم في تمكين البنك من تقديم خدمات منافسة للبنوك العالمية لأبناء الجالية الفلسطينية في المهجر.



بنك فلسطين

من المهجر

إلى أرض الوطن



مكتب دبي التمثيلي

سعياً إلى مد جسور التواصل والتشبيك مع الجالية الفلسطينية؛ تم تأسيس المكتب التمثيلي لبنك فلسطين في مركز دبي المالي العالمي في شهر أغسطس 2015 كشركة أجنبية معرّف بها في الخارج (Foreign Recognized Company)، بحيث تمارس نشاط تشغيل مكتب تمثيلي، وقد تم افتتاح المكتب رسمياً في أبريل 2016.



أبرز الإنجازات للمكتب التمثيلي

من خلال وجود المكتب التمثيلي للبنك في الإمارات العربية المتحدة وبجهود العاملين في المكتب وتواصلهم مع العملاء؛ فقد تم تحقيق نتائج جيدة من حيث عدد الحسابات المفتوحة الجديدة والمحدثة للعملاء الحاليين، واستقطاب الودائع ومنح القروض سواء للأشخاص أو للمؤسسات، حيث تم التواصل مع أكثر من 2000 عميل مستهدف والاحتفاظ ببيانات الاتصال الخاصة بهم، وذلك لسهولة الوصول إليهم في تسويق منتجات البنك والترويج لها. كما قام المكتب بفتح وتحديث بيانات 210 حسابات للمغتربين المقيمين في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2021، وذلك لغايات استقطاب حسابات التوفير أو ربط الودائع، إضافة إلى التركيز على تقديم كافة الخدمات الإلكترونية للعملاء الذين تم التواصل معهم مثل خدمة الرسائل القصيرة، الإنترنت البنكي والموبايل البنكي، بما يسهم في تجسيد رؤية إدارة البنك نحو التحول للصيرفة المالية التكنولوجية والرقمنة مما يؤدي إلى تخفيض كلفة المعاملات البنكية بشكل كبير. وقد بلغ حجم الودائع والتحويلات للعام 2021 ما قيمته حوالي 8 مليون دولار أمريكي، والتي توزعت ما بين الاستثمار والودائع والحسابات الخاصة بالعملاء. وحرص المكتب التمثيلي في دبي على التواصل مع المستثمرين الحاليين المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة والذين يمثلون ما نسبته 4.1% من مجموع مساهمي البنك، والسعي إلى إيجاد مستثمرين جدد لشراء حصص في بنك فلسطين، وقد تمكن المكتب التمثيلي من إقناع عدد من المستثمرين بشراء حصة كبيرة من أسهم البنك بلغ مقدارها 1,6 مليون سهم. علماً أن جميع المعاملات قد تمت من خلال شركة الوساطة للأوراق المالية التابعة للبنك.

ويعكف بنك فلسطين على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية نحو الجالية الفلسطينية، وذلك من خلال رعاية الفعاليات الثقافية والاجتماعية التي تهم المجتمع الفلسطيني في الخارج، وكذلك التشبيك بين رجال الأعمال الفلسطينيين في داخل الوطن وخارجه. وفي هذا السياق، قام المكتب التمثيلي في دبي بتمثيل بنك فلسطين من خلال حضور المؤتمرات والندوات والفعاليات العديدة التي تقام في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر التكنولوجيا الرقمية، والتي تعتبر من أهم الوسائل لإظهار وجود بنك فلسطين في الإمارات والتعريف بالمستوى الذي وصل إليه البنك في فلسطين، وذلك من خلال التواصل والتعارف مع ممثلي الأطراف المشاركة في تلك الفعاليات، مما يعكس الصورة المشرقة والمشرفة لقوة مكانة البنك وإنجازاته البارزة على الصعيدين المحلي والدولي.

الاستدامة والشمول المالي

يسعى بنك فلسطين من خلال تواجده في الخارج إلى خدمة أكبر شريحة ممكنة من المغتربين الفلسطينيين في دولة الإمارات، حيث يترجم هذا الوجود حرص البنك والتزامه تجاه جميع فئات المجتمع محلياً وعالمياً، للاستفادة من الخدمات المصرفية. ولقد كرس البنك وجوده عالمياً ليس على مستوى الخدمات المصرفية التي يقدمها فقط، وإنما حرص على التشبيك مع المؤسسات الإقليمية والدولية، والاطلاع على تجارب هذه المؤسسات في مواضيع الشمول المالي والاستدامة والممارسات الفضلى في مجالات البيئة والحوكمة والمجتمع، وذلك بهدف مواكبة هذه التطورات والمبادئ العالمية.

مكتب تشيلي التمثيلي

تمثّلت إنجازات مكتب تشيلي في مواصلة التأثير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من خلال تكثيف التشبيك بين الجاليات الفلسطينية في تشيلي ووطنهم الأم، وكذلك تعزيز وجود البنك في جمهورية تشيلي لخدمة أكبر شريحة ممكنة، الأمر الذي يتوافق مع ما يسعى إليه بنك فلسطين من إحداث تأثير محلي وعالمي على صعيد المجتمع والبيئة والحوكمة داخل وخارج فلسطين، وخاصة على مستوى الجاليات الفلسطينية في المهجر



إنجازات مكتب تشيلي

- يبدي المجتمع الفلسطيني في جمهورية تشيلي ثقة كبيرة في أداء البنك وإدارته، مما أدى إلى زيادة الاستثمار في الودائع لأجل بنسبة 94 % العام الماضي مقارنة بالعام 2020.
- يمتلك مساهمون في جمهورية تشيلي ما يقارب 2 مليون سهم من أسهم البنك، ويُعد هذا الترابط الاقتصادي مكوناً من مكونات التشبيك مع الجالية الفلسطينية عبر استثمارها في سهم بنك فلسطين.
- يحرص بنك فلسطين على دفع العجلة الاقتصادية ودعم الاقتصاد الفلسطيني، لذا عمل مكتب تشيلي على تشجيع التبادل التجاري بين فلسطين وأمريكا اللاتينية، والتشبيك بين خبراء الطاقة المتجددة في جمهورية تشيلي ودولة فلسطين.
- من خلال تواجده عالمياً، عَمَد مكتب تشيلي إلى الاستفادة من شبكة علاقاته للتشبيك بين رجال الأعمال وعقد الصفقات التجارية ما بين فلسطين ودول أمريكا اللاتينية ودول عربية.
- قام مكتب تشيلي برعاية عشاء المقلوبة السنوي والذي يُنظم لحشد التبرعات لصالح أطفال فلسطين.
- يواصل بنك فلسطين دعمه كراعٍ رئيسي لفريق بالستينو لكرة القدم، وقد شارك الفريق خلال عام 2021 في مباريات مختلفة ضمن بطولة كوبا سود أمريكانا في عدة دول في أمريكا اللاتينية.



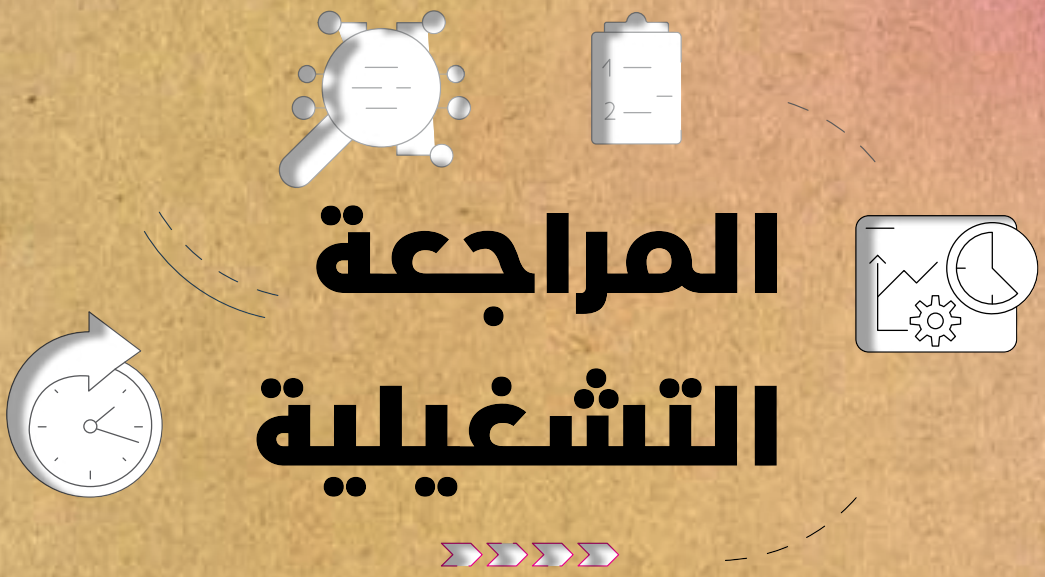

المراجعة التشغيلية

التمويـــــل المســـــتدام جـــــزء مـــــن نهجنـــــا نحـــــو الاســـــتدامة

أضحى بنك فلسطين، باعتباره أكبر مجموعة مصرفية في فلسطين؛ أول مجموعة مصرفية في فلسطين تقوم بتأسيس إطار للتمويل المستدام، حيث يعمل بنك فلسطين ضمن استراتيجية الاستدامة على هيكلة معايير الحوكمة البيئية و المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتكون إطار التمويل المستدام لبنك فلسطين من أربع ركائز رئيسية، وتشمل تعزيز التمويل المستدام، والحفاظ على البيئة، وتمكين الأفراد والمجتمعات وتعزيز مبادئ الحوكمة الأخلاقية.

ويتبنى بنك فلسطين في القطاع المصرفي سياسات اقتصادية واستراتيجيات من شأنها أن تعمل على تنمية وتطوير مفهوم الاستدامة، وإطلاق منعطف جديد لدوره في تمويل مختلف المجالات التنموية، وتقديم منتجات تراعي الأبعاد المجتمعية، وذلك لإدراكه أن تحقيق التنمية المستدامة يكون عبر تحفيز المشاركة بفاعلية في نمو الأسواق الناشئة.

وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 80% من أعمال البنوك التجارية يتم توجيهها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. وبدورها، أبدت إدارة بنك فلسطين حرصاً بارزاً على دفع برامج التنمية الموجهة لهذه المشاريع عبر شراكات عديدة مع مؤسسات تنموية دولية ومحلية، وكذلك مع التركيز على الحفاظ على البيئة والاسهام ايجابياً بتخفيف البصمة الكربونية والعمل مع الشركاء محلياً ودولياً ويشمل أيضا التفاعل مع الجهات الرقابية في فلسطين ضمن جهود الدفع والترويج لمفهوم الشمول المالي لمواجهة العوائق التي قد تمنع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم، وضمان استقرار النظام المالي ككل.

ويأتي إصرار بنك فلسطين في اعتماد وتطوير حلول التمويل المستدام في فلسطين انطلاقاً من الاهتمام بالشمول لكافة الشرائح والمناطق الجغرافية، وذلك عبر الاستفادة من الموارد المتعددة مثل الموارد البشرية والمالية لتشجيع وتمويل مبادرات تراعي البيئة، المجتمع، ومبادئ الحوكمة.

ويتمثل أحد المكونات الرئيسية للتمويل المستدام في التمويل صديق البيئة الهادف إلى دعم النمو الاقتصادي، والذي بُني على استراتيجيات تدرك أهمية الطاقة المتجددة. وتأتي الاستراتيجية الجديدة استمراراً للهدف الاستراتيجي الذي تم وضعه لتعظيم الاستفادة من الموارد المتجددة، وبالتالي توفير أكبر قدر ممكن من إنتاج الكهرباء في فلسطين. ومن المتوقع أن يضطلع القطاع الخاص بجزء كبير من الاسهام في الاستراتيجية في الحفاظ على البيئة، بينما سيساهم توسيع الاقراض في مجال الطاقة المتجددة في تمكين بنك فلسطين من الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ.

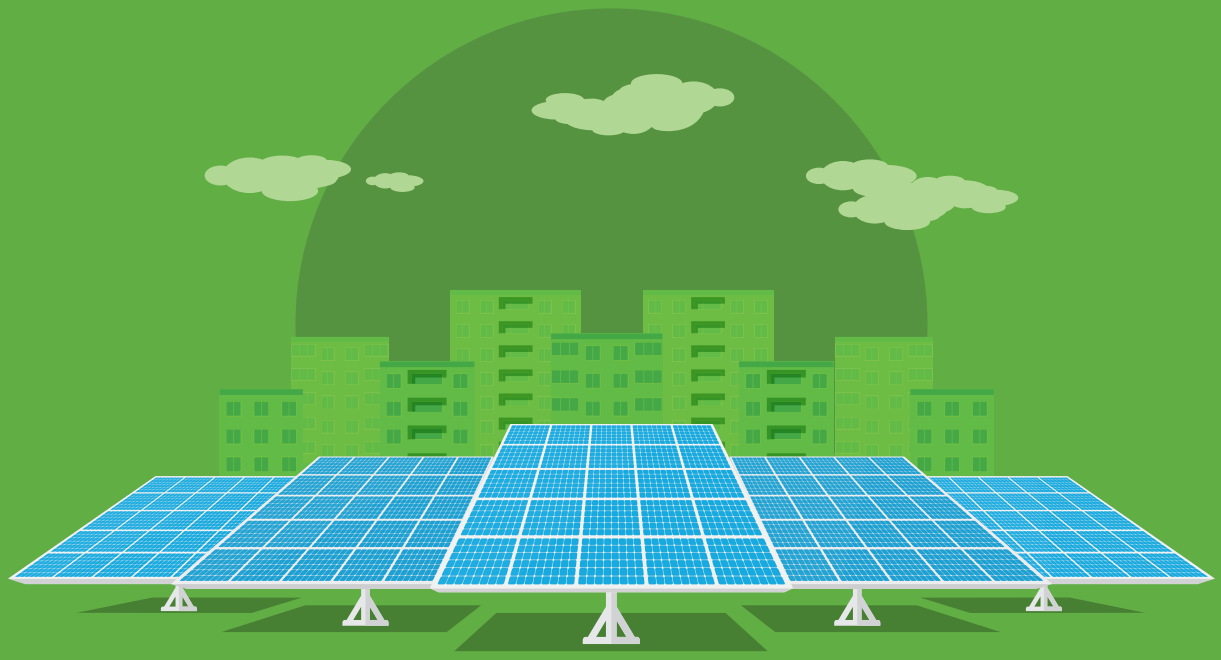

ويوضح الرسـم البياني أدناه مسـيرة بنك فلسـطين في التمويل الأخضر (قروض الطاقة المتجددة) للمشـاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد حسب السنة:

السنة	عدد المستفيدين/الاستثمارات	المبلغ الممنوح مقيم بالدولار الأمريكي
2011	6	34,700
2013	7	67,000
2014	15	579,740
2015	20	1,322,486
2016	19	165,157
2017	59	484,291
2018	39	339,274
2019	34	3,974,770
2020	72	5,512,218
2021	15	5,379,656
الإجمالي	**286**	**$17,859,293**

ويلعب بنك فلسطين دوراً مهماً في هذه المنظومة، إذ يمكنه أن يعيد توجيه الاستثمارات نحو تكنولوجيا ومشروعات مستدامة تساهم في بناء اقتصاد صديق للبيئة ويحد من الانبعاثات الكربونية.

وفي عام 2021، تم الانتهاء من المرحلة الأولى من برنامج SUNREF والتحضير لإطلاق المرحلة الثانية، وذلك بعد النجاح الذي حققه البرنامج في المرحلة الأولى من خلال إدارة بنك فلسطين والوكالة الفرنسية للتنمية AFD والاتحاد الأوروبي EU وسلطة الطاقة الفلسطينية والاستشاريين المختصين في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (Econoler and ESCOM).

ويُظهر الجدول أدناه التمويلات الممنوحة من بنك فلسطين ضمن برنامج SUNREF حسب المنطقة ونوع الاستثمار الأخضر

المنطقة	عدد المستفيدين/الاستثمارات	المبلغ الممنوح مقيم بالدولار الأمريكي
الضفة الغربية	81	12,305,410
قطاع غزة	25	1,391,668
الإجمالي	**106**	**$13,697,078**

نوع المشروع	عدد المستفيدين/الاستثمارات	المبلغ الممنوح بالدولار الأمريكي
مشاريع طاقة متجددة	68	10,699,168
مشاريع طاقة متجددة/تخفيض استهلاك طاقة	11	1,415,633
مشاريع كفاءة الطاقة	27	1,582,275
الإجمالي	**106**	**$13,697,078**

ومن خلال برنامج SUNREF I، بلغ إجمالي قدرة الأنظمة المثبتة 14.51 ألف كيلو واط للمشاريع الممولة مقابل توفير كهرباء سنوياً بإجمالي قدره 25.28 ألف ميجا واط/ساعة.

المنطقة	إجمالي قدرة الأنظمة المثبتة/كيلو واط	توفير الكهرباء السنوي/ ميجا واط
الضفة الغربية	13,045	22,823
قطاع غزة	1,460	2,456
الإجمالي	**14,505**	**25,279**

يتخذ بنك فلسطين خطوات حثيثة لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تتضمن إعادة هيكلة السياسات المالية نحو سياسة الشمول المالي. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيؤدي هذا النوع من التمويل على المدى البعيد إلى تنويع ميزانيات ومصادر العائد للبنك وضمان الشمول المالي لشرائح عديدة كانت خارج إطار التمويل المستدام.

ويتبنى بنك فلسطين سياسات وإجراءات من أجل حماية حقوق المدينين ومتابعة الجدارة الائتمانية وضمان الشفافية، وتحديد الحد الأقصى للتمويل متناهي الصغر لكل عميل. وقد تم خلال العام 2021 تمويل 316 مشروعاً متناهيَ الصغر من خلال برنامج قروض استدامة (بدون فوائد) بحوالي 3 مليون دولار. وشملت المشاريع التي تم تمويلها مشاريع نسائية وصلت إلى 45 مشروع، وذلك من منطلق رؤية إدارة البنك في دعم المرأة وتشجيعها وتمكينها من الانخراط في مشاريعها وأعمالها.

أدناه المشاريع متناهية الصغر المستفيدة من برنامج قروض استدامة والتي تم تمويلها، حسب نوع الجنس والمنطقة والقطاع الاقتصادي

نوع الجنس	المبلغ الممنوح بالدولار الأمريكي
أنثى	418,900
ذكر	2,576,900
الإجمالي	**$2,995,800**

المنطقة	عدد المستفيدين/الاستثمارات	المبلغ الممنوح بالدولار الأمريكي
جنوب الضفة الغربية	111	1,077,870
شمال الضفة الغربية	15	150,000
وسط الضفة الغربية	33	300,100
قطاع غزة	157	1,467,830
الإجمالي	**316**	**$2,995,800**

وتتخذ إدارة بنك فلسطين خطوات حثيثة في مجال التمويل المستدام، وتؤكد الشواهد أن هذا التوجه هو السبيل الأمثل لتحسين معدلات التوظيف وتخفيض معدلات الفقر، وهو ما يتواءم مع أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، تم خلال العام 2021 تمويل أكثر من 460 مشروعاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيمة بلغت أكثر من 60 مليون دولار وذلك من خلال أكثر من برنامج ومنتج، حيث تم توقيع اتفاقيات عديدة لدعم الاقتصاد المحلي والتعافي من أزمة COVID-19 وتشجيع التوظيف ودعم المرأة والمشاريع الناشئة للشباب الريادي. وشملت هذه الاتفاقيات: الاتفاقية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والاتفاقية مع بنك الاستثمار الأوروبي EIB، والاتفاقية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD.

ومن المتوقع أن تصبح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة قوة تغيير كبيرة في فلسطين إذا تم توفير المناخ المناسب لها، لا سيما وأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعد في أغلب الأحيان مصدراً رئيسياً لنمو معدلات التوظيف ومحاربة البطالة.

إن تحقيق الاستدامة التمويلية يؤدي إلى تقليل تكاليف المعاملات البنكية وتقديم خدمات ومنتجات أفضل يمكنها الوفاء باحتياجات العملاء، مما سيوفر الاستمرارية لتمويل وتقديم المزيد من الخدمات المالية لكافة الشرائح.

ونظراً لأن جميع القطاعات الاقتصادية متداخلة مع بعضها البعض، فإنه بات من الضروري أن تتواجد جميعها داخل نفس النظام المالي كي تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل متماشياً مع أهداف التنمية المستدامة وقيم البنك تحقيقاً لاستراتيجية البنك في تعزيز الاستدامة المالية.



المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ضاعف بنك فلسطين خلال العام 2021 جهوده في تمويل المنشآت الصغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، وذلك بهدف تعزيز معدل الإنتاج والقدرة على توظيف الأيدي العاملة من أجل التخفيف من حدة البطالة في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى دعم أصحاب الحرف والصناعات بما يسهم في ضمان استمرارية هذه المشاريع ويصب في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، حيث توفر هذه المنشآت وظائف لنحو 87 % من القوى العاملة في فلسطين.

ويأتي هذا التوجه في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى مساندة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليتمكنوا من تطوير أعمالهم في كافة المناطق بما فيها الريفية والنائية، إضافة إلى تمكينهم من الوصول إلى مصادر التمويل، وذلك بمساعدة طاقم متخصص ومدرّب لمتابعة سير العمل في هذه المنشآت وتعريف أصحابها بالخدمات المصرفية، والتواصل المستمر معهم وتقديم الخدمات الاستشارية غير المالية بهدف ضمان استمرار النمو وتلبية احتياجاتهم المتنوعة بمزيد من الدعم، الأمر الذي ساهم في تطوير هذه المشاريع وتوسعها.

وخلال العام 2021، استمر بنك فلسطين بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة انسجاماً مع خططه لدعم هذا القطاع، كما واصل سعيه للوصول إلى الفئات المهمشة، وتوفير الخدمات المصرفية في كافة المناطق من خلال طواقمه الميدانية.



وضمن خطته لتعزيز الشمول المالي، كثّف البنك من نشاطاته التوعوية المصرفية لعملائه، حيث عقد عدداً من ورشات العمل لصالح أصحاب وصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تعريفهم بالخدمات المصرفية، كما عمل على تعزيز وصول سيدات الأعمال إلى مصادر التمويل.

اتفاقيات وشراكات

تنفيذاً لتوجهاته على صعيد الشمول المالي؛ وقع البنك اتفاقية مع صندوق التشغيل الفلسطيني لإدارة محفظة قروض تستهدف المتضررين من جائحة كورونا، كما وقع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP اتفاقية لتقديم الدعم والمساندة لمشروع منشأتي والذي تم تصميمه لمساعدة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتيسير وصولهم إلى التمويل اللازم لمشاريعهم. وبما يتوافق مع استراتيجيته لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة؛ خصص البنك مبلغ مليون دولار عبر محفظة مالية ميسرة أطلقها بالشراكة مع وزارة العمل وبدعم من سلطة النقد الفلسطينية ضمن صندوق استدامة، وذلك بهدف تمويل مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر للأشخاص من ذوي الإعاقة بما يعزز قدرتهم الإنتاجية.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة- SME's	2020	2021
	460 مليون	485 مليون

إدارة المنتجات

تلتزم إدارة المنتجات بمبادئ الاستدامة والتي تقوم على العناية بمتطلبات العملاء، والشفافية في تقديم الخدمات والتواصل في مجال إطلاق المنتجات المصرفية حسب متطلبات العملاء والتي تنسجم مع استراتيجية البنك في الشمول المالي والرقمنة، وذلك بهدف تقديم الخدمة الأفضل وتوفير القنوات الأكثر كفاءة إلى جانب الحفاظ على البيئة وتخفيف الاستهلاك للموارد الطبيعية.

ومن أبرز إنجازات إدارة المنتجات خلال العام 2021؛ تجديد شهادة ISO 9001:2015 من شركة Lloyd's Register Quality Assurance، حيث يطبّق البنك المعايير الدولية في مراقبة نظام إدارة الجودة، ليكون بذلك البنك الوحيد الحاصل على هذه الشهادة على مستوى فلسطين. وتعكس هذه الشهادة حقيقة تطبيق البنك لنهج "التفكير القائم على المخاطر"، والذي يُعد نهجاً جديداً لتحديد المخاطر والفرص وتحقيق إدارة متكاملة بالصورة الأمثل.

كما تم العمل على إعادة بناء منتجات خاصة بفئة الأفراد، واستهداف كافة الشرائح وتقديم منتجات منافسة لهم، وذلك بناءً على الدراسات والتقييم الذي طُبق على جميع المنتجات. وعليه، تمت إعادة إطلاق المنتجات بخصائص منافسة ومستدامة، والتي شملت برنامج القرض الشخصي للقطاع العام ليتضمن كافة التصنيفات الفرعية التي تندرج ضمن هذه الفئة وتقديم أسعار مميزة ومبالغ منافسة وضمانات ميسرة. كما تمت إعادة إطلاق برنامج العمال داخل الخط الأخضر، وبرنامج قروض السيارات للموظفين ليشمل المحولة رواتبهم وغير المحولة رواتبهم، بالإضافة إلى برنامجيْ الرهن العقاري والشخصي لغاية السكن ليغطيا كافة الفئات من موظفين (بكافة التصنيفات) ومن أعمال حرة وأخصائيين.

كذلك تم العمل على اعتماد تصنيفات خاصة بشركات القطاع الخاص داخل البنك بحيث تتضمن تصنيف شركات بريميوم والذي يمثل فئة العملاء المحولة رواتبهم والعاملين في الشركات ذات التصنيف الائتماني الممتاز، وبذلك تم استهدافهم ببرامج مميزة تشمل برنامج قرض شخصي خاص بهذه الفئة وبخصائص منافسة. كما تم اعتماد ملف احتساب الدخل الشهري للأعمال الحرة والذي يحتوي بدوره على تفاصيل آلية احتساب الدخل لهذه الفئة ولكافة القطاعات من الأعمال الحرة.

وعلى مستوى المشاريع متناهية الصغر؛ تم إطلاق قروض بحلة جديدة شملت: قروض المشاريع متناهية الصغر، قروض تحسين السكن للمشاريع متناهية الصغر، قروض شخصية للمشاريع متناهية الصغر، وقروض للعمال والموظفين في المشاريع الصغيرة. هذا بالإضافة إلى إجراء التعديل على منتجات عديدة لتحقيق المزيد من التوحيد بين أعمال جهات البيع، وتسهيل فهم المنتج وتقديمه للعملاء.

كما تم إطلاق برامج استدامة ضمن قروض سلطة النقد (أقل من 10,000 دولار، وأعلى من 10,000 دولار)، بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات مع الجهات الخارجية لتعزيز استراتيجية الشمول المالي وتقديم التمويل اللازم للعديد من الفئات المجتمعية، كالسيدات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمتضررين من جائحة كورونا والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بنكي رحال

تطبيقاً لسياسة الشمول المالي، وتسهيلاً للوصول إلى والحصول على الخدمة المصرفية، وانسجاماً مع نهج الاستدامة في تقديم الخدمات المصرفية؛ حرص البنك من خلال بنكي رحال وهو أول مركز خدمات مصرفية متنقل في فلسطين، على الوصول إلى كافة المحافظات الفلسطينية لا سيما في ظل انتشار فايروس كورونا، وذلك من أجل تمكين العملاء من الاستفادة من الخدمات البنكية كسحب الأموال وفتح وتحديث الحسابات وتفعيل الخدمات الإلكترونية.
وفي عام 2021، ساهم بنكي رحال في فتح 671 حساباً بنكياً وتفعيل 62 حساباً، هذا بالإضافة إلى تفعيل الخدمة الإلكترونية والتي يستفيد منها عدد كبير من العملاء الأفراد في تنفيذ معاملاتهم البنكية، حيث تم تفعيل 275 حساباً على خدمة "بنكي على موبايلي"، كما تم إصدار 117 بطاقة خصم ومشتريات.

البطاقات البنكية

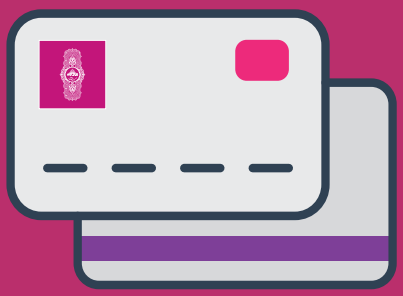

ساهم التوجه إلى الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية وابتكار منتجات مالية، لاسيما البطاقات، في التأثير إيجاباً على عمليات الدفع، وذلك من حيث سهولة الاستخدام وتوفير بديل رقمي عن تبادل النقود يدوياً، لتصبح البطاقات المستخدمة في عمليات الشراء والبيع بمثابة نقود بلاستيكية يتم التعامل بها في المتاجر المحلية والعالمية، إضافة إلى المتاجر الإلكترونية، أو استخدام هذه البطاقات لسحب النقود دون الحاجة إلى زيارة الفروع، الأمر الذي يدعم منهجية الاستدامة من خلال تقليل استخدام الموارد وتوفير الوقت والجهد.

وقد عزّز البنك التوجه إلى تشجيع استخدام البطاقات والخدمات البنكية الرقمية عبر إطلاق «برنامج بوينتكم» والذي يمنح العملاء نقاطاً عند استخدام البطاقات، حيث واصل البنك تنفيذ البرنامج منذ أكثر من عام. ويتيح البرنامج إمكانية استبدال النقاط بالشراء من المتاجر أو بتحويلها نقداً إلى الحساب البنكي. والتزاماً بتحقيق التأثير المجتمعي، عمل البنك على استحداث هذا النظام لتمكين العملاء من التبرع بالنقاط لصالح الجمعيات الخيرية.

وخلال العام 2021، شهد استخدام البطاقات نمواً بمختلف أنواعها بما يتماشى مع استراتيجية البنك، لا سيما في ظل ظروف تفشي فايروس كورونا والتي ساهمت في توجه العملاء إلى التقليل من استخدام النقود.

النمو في البطاقات الصادرة في عام 2021 مقارنةً مع عام 2020

سنة **2021** **%15**

سنة **2020** **%8**

النمو في استخدام البطاقات في عام 2021 وتغير النمط التقليدي في عمليات الدفع والشراء

نوع البطاقة	2021
بطاقات الائتمان	% 23
بطاقة الخصم والمشتريات	% 20
بطاقة الكاش كارد	% 24
بطاقة الحياة سهلة	% 57



تسويق منتجاتنا وخدماتنا

الاستراتيجية المعتمدة في التسويق لعام 2021

تعتمد استراتيجية التسويق على مبدأ التواصل الدائم مع العملاء عبر العديد من الوسائط الإعلامية من أجل الوصول إلى جميع العملاء بشكل شفاف وفوري، وإطلاعهم على مجمل الحملات والخدمات لكي يتمتعوا بمستوى عالٍ من الخدمات التي تلبي احتياجاتهم وتسهل شؤونهم المالية والحياتية.
ومن أهداف الدائرة وإنجازاتها:

- التحوّل الرقمي وتشجيع العملاء على استخدام الخدمات الإلكترونية جميعها لإجراء المعاملات البنكية دون الحاجة إلى زيارة البنك.
- زيادة عدد الخدمات الإلكترونية وتحديث الخدمات المتوفرة ليصبح استخدامها أشمل وأكثر سهولة وأماناً.
- في هذا العام تم التركيز على الترويج بتقديم الجوائز وربطها بعام 1960، عام تأسيس البنك.

تركيز التسويق على وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الإلكتروني لتلبية احتياجات العملاء والوصول إليهم من خلال كافة الوسائل الإعلانية والإعلامية.
تعزيز ولاء العملاء للبنك، وتحفيزهم على استخدام الخدمات من خلال برنامج النقاط الذي يمكنهم من تجميع نقاط واستبدالها بالنقد (كاش) أو بمشتريات، وذلك في أي وقت يرغبون في الاستفادة من النقاط.
نشر ثقافة استخدام الخدمات الإلكترونية البنكية وتعزيز ثقة العملاء في استخدامها. وفي ظل تفشي جائحة كورونا، أصبحت الخدمات الإلكترونية نقطة تحول إيجابية نظراً لإقبال العملاء على هذه الخدمات خاصة مع ظروف الإغلاقات والحجر الصحي، مما حفز على تحديث الخدمات وتطويرها.

حملة التوفير 1960

الفئة المستهدفة: جميع العملاء الذين لديهم حساب توفير في بنك فلسطين

الهدف من الحملة: زيادة نسبة الادخار مما يؤدي إلى زيادة إجمالي ودائع العملاء في البنك، ليسهم ذلك في رفع الحصة السوقية لبنك فلسطين وتوفير سيولة أكبر.

الهدف المحدد: 100 مليون دولار **الهدف المحقق:** 250 مليون دولار





حملة النقاط بوينتكم

الفئة المستهدفة: جميع عملاء بنك فلسطين الذين يستخدمون الخدمات الإلكترونية.

الهدف من الحملة: رفع الوعي لدى العملاء حول الخدمات الإلكترونية وتشجيعهم وتحفيزهم على استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية التي تمتاز بالسهولة والسرعة والأمان، وتقليل عدد الزيارات إلى البنك، ومكافأة العملاء على استخدامهم هذه الخدمة من خلال منحهم عدة نقاط مقابل كل خدمة بما يسهم في تعزيز ولائهم، الأمر الذي يتماشى مع هدف البنك في التأثير والتغيير على مستوى العملاء الذين يستخدمون هذه الخدمات، وكذلك على مستوى المجتمع حيث تتيح هذه الحملة للعملاء إمكانية التبرع بالنقاط لمؤسسات مجتمعية.

النقاط المجمعة في العام (2021) 2.7 مليون نقطة **1.4 مليون شيكل المبلغ الذي تم تحويله من النقاط**


مع برنامج
Pointكم
استخدموا بطاقاتكم بالشراء و جمعوا نقاط
واستبدلوها بـ مشتريات وكاش على كيفكم!
خدماتنا ... تكافئكم أكثر
VISA
mastercard

بطاقة حياة سهلة

الفئة المستهدفة: جميع العملاء من حاملي بطاقة حياة سهلة.

الهدف: تشجيع العملاء من حاملي بطاقة البنك على استخدام البطاقة، وذلك من خلال تنفيذ حملات مشتركة لتشجيع العملاء على استخدام البطاقة في تقسيط أثمان مشترياتهم. ومن هذه الحملات، حملة شركة سبيتاني والتي تم خلالها رفع سقف التقسيط لـ 60 دفعة بدلاً من 36، مما ساهم في تشجيع عملاء سبيتاني وعملاء البنك الذين لا يمتلكون هذه البطاقة، على التقدم لطلب الحصول عليها والاستفادة من ميزاتها.



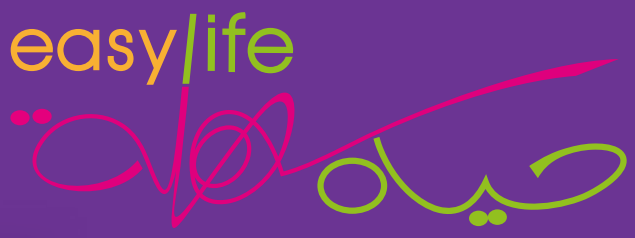

طلاق الحزمة الرقمية للأعمال

الفئة المستهدفة: أصحاب وصاحبات الأعمال والشركات الكبرى.

الهدف من الحملة: تقديم حزمة من الخدمات الرقمية المستدامة للأعمال من أجل تسهيل إنجاز أصحاب وصاحبات الأعمال معاملاتهم البنكية عبر الخدمات الإلكترونية والاستفادة من مدراء الحسابات الخاصة بهم.

إطلاق نسخة جديدة من تطبيق بنكي مع إضافة خدمات جديدة للتطبيق/ زيادة استخدام بنكي

الفئة المستهدفة: العملاء الحاليون والجدد لتطبيق بنكي.

الهدف من الحملة: التطوير الدائم على التطبيق ليلبي كافة احتياجات العملاء، ليكون بنكي بذلك التطبيق الأساسي للخدمات البنكية المتكاملة، والذي يُغني عن الحاجة إلى زيارة الفروع. وشملت عملية التطوير خدمة الدفع لصديق والتي أصبحت تستهدف عملاء بنك فلسطين والبنك الإسلامي العربي ومستخدمي تطبيق محفظتي الذي أطلقته شركة بال باي.

تطبيق بنكي

بلغ عدد العملاء المسجلين على تطبيق بنكي 289,801 عميلاً.

حملة قروض الاستدامة

الفئة المستهدفة: أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررين من جائحة كورونا.

الهدف من الحملة: المساهمة في تقليل الضرر عبر منح قروض بفوائد وعمولات مخفضة تراعي احتياجات المتضررين من جائحة كورونا وذلك بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.



إجمالي المبلغ الممنوح 3 مليون دولار

برنامج قروض عُمالنا

الفئة المستهدفة: العمال داخل الخط الأخضر.

الهدف من الحملة: تسليط الضوء على فئة العمال الذين يعملون داخل الخط الأخضر، والمساهمة في تلبية متطلباتهم المالية والبنكية، وذلك من خلال تصميم برنامج خاص بهم بسقوف تمويل وفوائد وعمولات منافسة.



حملة فلسطينية 1960 دولار

ركزت الحملة على الترويج للحسابات والقروض الموجهة لدعم وتشجيع المرأة، وذلك بهدف زيادة الحسابات الخاصة بهن. وفي شهر المرأة من كل عام، يتم إطلاق حملة تستهدف السيدات تتمثل في إجراء سحوبات على جوائز، وقد تم تحديد قيمة الجائزة الواحدة في حملة العام الماضي بمبلغ 1960 دولار حيث تم تنفيذ السحب على الجائزة يومياً.

حملة فلسطين في القلب

تطبيقاً لمبدأ الاستدامة ومساندةً للمجتمع وحفاظاً على البيئة؛ تم إطلاق حملة داعمة هدفت إلى جمع التبرعات لدعم أبناء شعبنا المتضررين جراء العدوان الأخير على قطاع غزة.



حملات مختلفة على منصات التواصل الاجتماعي التابعة للبنك

أطلق البنك حملات متنوعة على منصاته التابعة على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك من أجل زيادة عدد المتابعين، حيث شملت الحملات نشر منشورات وأسئلة تفاعلية.

حملة جوائز شهر رمضان

الفئة المستهدفة: جميع المواطنين من عملاء وغيرهم، حيث استهدفت الحملة متابعي صفحة بنك فلسطين على وسائل التواصل الاجتماعي.

الهدف من الحملة: تشجيع المواطنين على التفاعل على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك والاستفادة من المعلومات البنكية التي يتم نشرها، وذلك من خلال طرح أسئلة خلال شهر رمضان وتشجيع المتابعين على الإجابة والمشاركة في سحوبات على جوائز مختلفة.

حملة طلبة التوجيهي

في إطار سعيه إلى إحداث تأثير مجتمعي، يستهدف بنك فلسطين فئة طلبة الثانوية العامة في كل عام كونهم شباب وشابات المستقبل، وعملاؤه مستقبلاً، حيث يسعى إلى دعم مشوارهم في جميع مراحل حياتهم.

الفئة المستهدفة :طالبات وطلاب الثانوية العامة المدخرين لدى البنك.

الهدف من الحملة: تشجيع الطالبات والطلاب على فتح حسابات جديدة والادخار في البنك، بالإضافة إلى مكافأة المدخرين في بنك فلسطين بالسحب على 10 جوائز، حيث قيمة الجائزة الواحدة تبلغ 1960 دولار.



حملة التوعية بمرض السكري

يطلق البنك سنوياً حملات توعوية للوقاية من مرض السكري، وتهدف هذه الحملات إلى رفع مستوى الوعي بأهمية المتابعة الصحية وسبل ووسائل الوقاية من مرض السكري، حيث يتم إطلاق حملة إعلانية وإعلامية كبيرة، وبالتزامن مع نشاطات مختلفة يتم تسليط الضوء عليها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.



بطاقة أميالي

تُعد بطاقة أميالي من البطاقات المهمة التي يتم التركيز عليها، حيث يتم التسوق من خلالها محلياً وعالمياً، كما تتيح البطاقة إمكانية جمع أميال إضافية لاستخدامها عند السفر مع الملكية الأردنية.

رعاية مجموعة من المعارض والمهرجانات والفعاليات

يحرص بنك فلسطين على رعاية عدد من المعارض والفعاليات والمهرجانات سنوياً، وذلك بهدف الترويج لخدمات البنك الإلكترونية والتوعية حول الخدمات والقروض المتنوعة، مع التركيز على تواجد بنكي رحال أثناء هذه الفعاليات وتسليط الضوء على خدماته.

التوعية بالاحتيالات الإلكترونية

يواصل البنك تنفيذ حملات توعوية حول الاحتيالات الإلكترونية وضمان أمن المعلومات، وذلك بهدف توعية العملاء بالمخاطر التي من الممكن أن يتعرضوا لها عند التعامل مع المنصات الإلكترونية والتطبيقات، وتعريفهم بكيفية التعامل معها لتجنب المخاطر وحماية بياناتهم.

خلال العام 2021، تم تطوير دائرة المشاريع وتعديل مسماها إلى دائرة المشاريع والتغيير، وذلك بهدف تعزيز دورها كجزء فعال واستراتيجي في إحداث التغييرات والتطورات على صعيد البنك ككل، وعلى صعيد جميع إدارات البنك، بما يشمل إدخال التحسينات وإعادة هندسة سياسات وإجراءات الدوائر ومواكبتها لآخر التطورات الرقابية والبيئية والحوكمة.

وقامت الدائرة خلال العام الماضي بإعداد خطة التغيير، وإطلاق مبادرات تهدف إلى تطوير عمليات الدوائر، إضافة إلى المتابعة بشكل مستمر من أجل تحقيق هذه الخطط وتقديم التقارير إلى المدير العام ومجلس الإدارة، وبما يندرج تحت إطار تعزيز الرقابة الداخلية للبنك لضمان إنجاز التغييرات والتحديثات الداخلية والتي ستسهم في النهوض بالخدمات والأداء على مستوى كافة الأقسام والدوائر. كذلك قامت الدائرة بالمتابعة مع فريق التدقيق الداخلي لدى البنك وسلطة النقد من أجل التأكد من اتباع التدابير التصحيحية والمعايير الدولية في إطار عمل التدقيق الداخلي.





إدارة الموارد البشرية

يدرك بنك فلسطين أن العناية بطاقاته البشرية تُعد من أهم أسس الاستدامة المصرفية كون الموظفين هم الشريحة الداخلية للبنك وقاعدة أساسية للإنتاجية والنمو والاستمرار. لذا، فإن مراعاة الرضا الوظيفي وتحقيق الأمان وضمان البيئة المناسبة للموظفين بات يقع على رأس أولويات البنك.

ولقد شهد عام 2021 تقدماً ملموساً ومستداماً في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية، وذلك من خلال التعاقد مع أفضل شركات الاستشارات العالمية في مجال الموارد البشرية لنتمكن من تحقيق أعلى مستويات الإنتاجية والرضا الوظيفي في بيئة العمل وتنمية وتطوير رأس المال البشري.

ومع بداية العام، تم تطوير الهيكل التنظيمي العام والهياكل التفصيلية لكل إدارة بهدف مواكبة التطورات والمستجدات على الصعيد المصرفي والرقابي.

كما تم تقييم جميع الوظائف الحالية والجديدة المنبثقة عن تعديل الهيكل التنظيمي وفق عدة معايير معتمدة عالمياً، وذلك من خلال تحديد الأهمية النسبية لكل وظيفة مقارنة بالوظائف الأخرى من حيث الخصائص والواجبات والمسؤوليات والمهام وظروف العمل، واعتماد هيكل أجور عادل لكافة الوظائف وتحديد الأجر لكل وظيفة مقارنة بالسوق، مما سيساهم في خلق آفاق واسعة لجميع الموظفين ليتمكنوا من الحصول على فرص وظيفية ذات تحديات مهنية عالية وتحقيق النمو المستدام.

ونظراً لأهمية نظام إدارة الأداء في تحفيز وتقدير مساهمات الكوادر البشرية؛ تم تطوير نظام التقييم السنوي إلى نظام إدارة الأداء الذي يركز على ربط الأهداف الفردية للموظف بأهداف البنك الاستراتيجية مما سيساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وذلك من حيث تطوير أداء الموظفين وتخطيط المسار الوظيفي لهم وزيادة إنتاجية وتنافسية كل دائرة وفرد، إلى جانب إيجاد بيئة عمل يعتمد فيها التطور الوظيفي والمكافأة على أساس الجدارة والاستحقاق وتحقيق العدالة بين الموظفين.

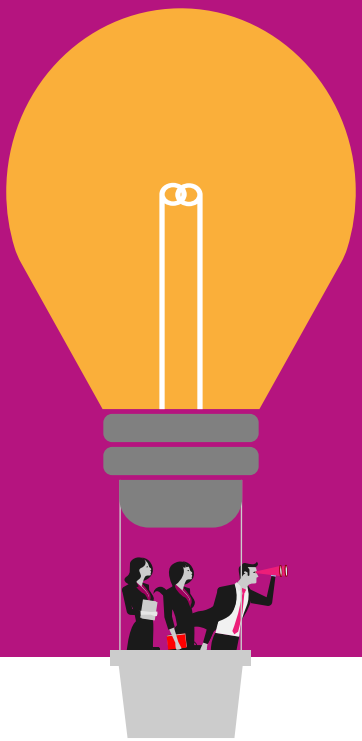



دورة عملية إدارة الأداء وأهدافها

وبالتوازي، يواصل البنك استثماره في العنصر البشري، وذلك من خلال استقطاب كوادر بشرية ذات كفاءات عالية وخبرات واسعة في المجال المصرفي، حيث بلغ عدد الموظفين في بنك فلسطين 1745 موظفاً وموظفةً في نهاية عام 2021 مما سينعكس على تحقيق معدلات نمو مستدامة على المدى الطويل.

وإيماناً منا بالمساواة والتكافؤ بين الجنسين، فقد استمر البنك في تعيين الموظفات الإناث حيث زادت نسبتهم من 41.5 % في عام 2020 إلى 43% مع نهاية عام 2021





إدارة المواهب

انطلاقاً من استراتيجية إدارة بنك فلسطين لعام 2021، والتوجه إلى تكثيف الاستثمار والتطوير في العنصر البشري للبنك كجزء أساسي من خطط الاستدامة، انعكست بعض تغييرات الهيكل التنظيمي على إدارة الموارد البشرية، حيث تم إقرار تحويل اسم دائرة التدريب إلى دائرة إدارة المواهب، وتوسيع نطاق أهدافها وتركيزها على الاستثمار المستدام في العنصر البشري للبنك، وتمحورت خطتها حول تمكين الموظفين وتطويرهم.

القيادات الشابة

حرص البنك على الاستثمار في قياداته الشابة من خلال برنامج «مدراء المستقبل»، والذي يركز على تنمية القيادات الشابة من الموظفين، وتوجيههم ضمن مسار مهني مركز وواضح لتبوّء مناصب إدارية وقيادية مستقبلاً في البنك، وذلك عبر برامج تدريبية وتوجيهية مكثفة، ليكون البرنامج أحد أهم الركائز في تطوير رأس المال البشري والاستثمار فيه، إضافة إلى إطلاق نادي رؤساء الأقسام للتميز في خدمة العملاء والذي يولي اهتماماً خاصاً بهذه الفئة لتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم. وجرى العمل على إعداد خطط المسارات الوظيفية و بناء المسارات التدريبية المرتبطة بها لتطوير مهارات وكفاءات الموظفين وتنويع خبراتهم عبر مخطط مسارهم الوظيفي في البنك. كذلك تم البدء بإعداد خطة التعاقب الوظيفي التي تساهم في الحفاظ على استدامة الأعمال في البنك وحمايته من أي مخاطر طارئة، وضمان جهوزية صف البدلاء المرشحين لأي من الوظائف الحيوية في البنك.

كما تم إطلاق برنامج "بوب بانكر" لاستقطاب الخريجين المتفوقين والمميزين بحيث يتم الاستثمار فيهم من خلال إشراكهم في مسار تدريبي تطويري مركّز وواضح مدته سنتين، بحيث يركز على تنمية مهاراتهم وتطوير قدراتهم بهدف إكسابهم معلومات حول الحياة العملية، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأهيلهم من أجل الانضمام إلى أسرة البنك لاحقاً.

وفي الوقت الراهن، يتم تركيز الاهتمام على دعم التحول الرقمي في التدريب لدعم تطوير المهارات والحد من استهلاك الموارد البيئية، وذلك من خلال العمل على تجهيز منصة التدريب الإلكتروني المنوي إطلاقها في عام 2022.

البيئة الداخلية

يركز البنك على خلق بيئة عمل مميزة لجذب الكفاءات وتكوين ثقافة مؤسسية إيجابية، وذلك عبر تشجيع التواصل الفعال مع الموظفين وضمان شفافية قنوات الاتصال من خلال إطلاق مبادرة «صوتك مسموع» التي تسلط الضوء على أي تطوير أو تحسين مطلوب في بيئة العمل، وإعداد استبيانات الرضا الوظيفي، ودعم وتشجيع ثقافة الحداثة والابتكار لدى الموظفين من خلال إطلاق مركز الريادة والإبداع والذي يستقبل اقتراحاتهم لتطوير الأعمال. هذا إلى جانب تنفيذ عدد من النشاطات والمبادرات كمسابقة الخاسر الأكبر4 والرابح الأكبر2، ومسابقة صحتك بلا تدخين2، ومسارات هايكنج بنك فلسطين3، ومسابقات رمضانية، ومسابقة الخمس نجوم لتعزيز نماذج الكفاءات الإيجابية وتكريمها، وتنظيم بطولات رياضية لكرة القدم والتي تشمل دوري الأطفال، دوري الفروع وبطولة المؤسسات، إضافة إلى دعم الموظفين المتميزين رياضياً.

كما تم تعزيز مشاركة الموظفين في أعمال تطوعية لتوفير فرصة الإسهام في تحقيق التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة، وذلك عبر تنفيذ عدة نشاطات مجتمعية تشاركية مثل تقديم حصص أسبوعية لطلبة المدارس بهدف تنمية قدرات الطلبة القيادية، وتأهيلهم لدخول معترك الحياة وعالم الأعمال. كما شملت هذه الأنشطة إطلاق «مبادرة أشجار الخير»، حيث قام الموظفون بزراعة ما يقارب ألف شجرة في مختلف مناطق التشجير في الضفة.

ومع استمرار تفشي جائحة كورونا (COVID-19) خلال عام 2021، تركز التوجه نحو توفير السلامة الصحية الجيدة للموظفين، حيث تم تنفيذ سلسلة من الإجراءات والتدبيرات اللازمة من أجل الحد من إصابة الموظفين وضمان الحفاظ على سلامتهم، وذلك من خلال: نشر التوعية المطلوبة عن الوباء وطرق تجنب الإصابة، وذلك من خلال النشرات والتعاميم الدورية، وعقد ورشات التوعية حول أهمية التطعيم.

توفير التطعيم لأغلبية الموظفين في أماكن العمل

- تحديث البروتوكول الصحي الذي يشمل التعليمات الواجب اتباعها للوقاية من الإصابة والخطوات المتبعة في حال إصابة الموظفين وفقاً لتعليمات وزارة الصحة.
- إجراء فحوصات للموظفين الذين يعانون من أعراض شبيهة بأعراض الإصابة أو المخالطين لموظفين مصابين.
- توفير جميع متطلبات الوقاية للموظفين والعملاء.
- تقديم الدعم المعنوي للموظفين المصابين من خلال التواصل الدائم معهم للاطمئنان على صحتهم وتهنئتهم عند شفائهم عبر بطاقات السلامة.

وعلى الرغم من استمرار هذه الأزمة، إلا أننا تمكنا من مواصلة العمل على تطوير الموظفين، والتقدم في الإنجاز على صعيد خطة التدريب السنوية، حيث بلغت عدد الفعاليات التدريبية المنجزة في عام 2021؛ 87 فعالية تدريبية استفاد منها 4219 موظفاً/ةً، كما تنوعت وسائل تقديم التدريب ما بين التدريب عبر الإنترنت (اونلاين) والتدريب الوجاهي والتدريب على رأس العمل، وذلك حسب الرسم التوضيحي أدناه:

الفعاليات التدريبية في عام 2021

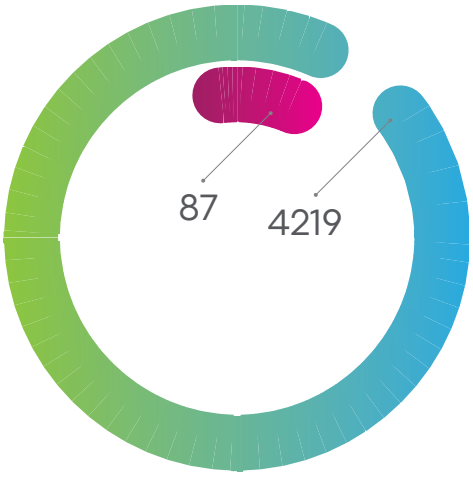

آلية عقد التدريب

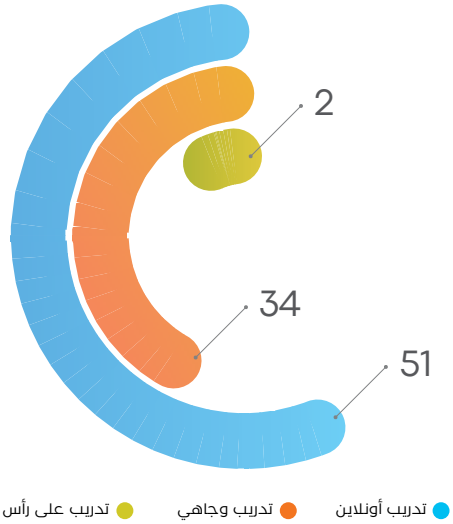




مجموعة
بنك فلسطين

التأسيس

نبذة عن البنك

تأسس البنك الإسلامي العربي في العام 1995 وهو شركة مساهمة عامة، وباشر نشاطه المصرفي في مطلع العام 1996. ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية وأعمال الإستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المركز الرئيسي بمحافظة رام الله والبيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين، إضافة إلى المكتب التمثيلي في الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي) والفرع المتنقل "بنكي ع الطريق"، ليصل عدد فروعه إلى 30 فرعاً ومكتباً، كما لايوجد للبنك أي شركات تابعة حتى تاريخ 2021/12/31.

الرؤية

بنك إسلامي وطني متميز، تقوده الرقمية والحداثة والاستدامة المصرفية والموارد البشرية المتميزة لتقديم الخدمة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية وذات الجودة العالية حيثما كان العملاء بطريقة آمنة.

تقديم حلول وخدمات مصرفية إسلامية عصرية شاملة وذات جودة عالية ومنافسة، ودعم وتطوير الحلول المبتكره للأجيال القادمة و الاعمال الريادية، انطلاقاً من قيمنا المتجذرة في عالم المال والأعمال والصيرفة الإسلامية والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق مبدأ التكافل والتعاون والأهداف الاجتماعية الإسلامية.

- الأهداف الاستراتيجية
- التحول الرقمي
- الاستثمار في تطوير الكادر البشري
- تعظيم حقوق حملة الأسهم
- الشمول المالي
- تعزيز خدمات الأفراد والمشاريع الصغيرة
- رفع الحصة السوقية
- تعزيز الهوية المصرفية الإسلامية والتنمية المستدامة

مؤشرات الأداء للبنك

واصل البنك نموه الملحوظ بكافة مؤشراته المالية حيث تضاعفت أعمال ونتائج البنك خلال آخر 5 سنوات، إذ ارتفعت موجوداته بما يقارب 944 مليون دولار وبنسبة نمو (119 %)، وارتفعت التمويلات المباشرة لديه بما يقارب 582 مليون دولار وبنسبة نمو (135%)، وودائع العملاء بما يقارب 796 مليون دولار وبنسبة نمو(127 %)، كما حقق البنك أرباحاً صافية بقيمة 11.7 مليون دولار خلال العام 2021 حيث ارتفعت أرباحه 3.6 مليون دولار وبنسبة نمو (46 %) مقارنة مع العام 2020.

البيان	2021	2020	2019	2018	2017
الموجودات	1.737	1.557	1.272	1.062	1.041
ودائع العملاء	1.420	1.296	1.024	848	791
التمويلات المباشرة	1.012	945	758	681	561
صافي الأرباح	11.7	8.0	9.0	7.1	6.4

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

المركز التنافسي

يسعى البنك لتعظيم حصته السوقية والوصول إلى أفضل نتائج لمؤشرات الأداء، بالرغم مما يشهده الواقع الفلسطيني على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من تحديات، إلا أن البنك الإسلامي العربي حقق أفضل النتائج التنافسية كما وحقق نمواً ملموساً في كافة الجوانب المالية عند المقارنة مع أداء القطاع المصرفي، ويتضح هذا من خلال البيانات التي توضح نمواً في الحصة السوقية للبنك في التمويلات وودائع العملاء والأرباح. وعند مقارنة أداء البنك مع أداء القطاع المصرفي يلاحظ تميز أداء البنك من جهة وفرصته للنمو والتطور من جهة أخرى، حيث نمت موجودات البنك خلال العام 2021 بنسبة 11.5 % مقارنة مع نمو موجودات القطاع المصرفي بنسبة 8.6 % فقط، ونمت تمويلات البنك بنسبة 7.1 % مقارنة مع نمو تمويلات القطاع المصرفي بنسبة 6.7 % فقط، وفي جانب الودائع فقد نمت ودائع البنك الاسلامي العربي بنسبة 9.5 % مقارنة مع 9.1 % للقطاع المصرفي.

البند/ نسبة النمو	الموجودات	التمويلات المباشرة	ودائع العملاء
القطاع المصرفي الفلسطيني	% 8.6	% 6.7	% 9.1
البنك الإسلامي العربي	% 11.5	% 9.5	% 7.1

تطور الحصة السوقية

واصل البنك تحقيق نتائج نمو مميزة، وهذا العام يعتبر عام مهم في تاريخ البنك الإسلامي العربي، حيث انعكست نتائجه المالية على زيادة حصته السوقية والاستحواذ على حصص سوقية جديدة في القطاع المصرفي والتي كان من أهمها أن يتقدم البنك في مؤشرات الحصص السوقية عن المنافسين ليكون البنك في المركز الثاني بين البنوك المحلية، وهذا يؤكد أن البنك يسير في خطط تعزز قدرته التنافسية ليكون في صدارة البنوك الفلسطينية وليكون أكبر مؤسسة مالية إسلامية في فلسطين.

حيث ارتفعت موجودات البنك خلال العام 2021 إلى 1.737 مليار دولار والتي انعكست بشكل إيجابي على حصة البنك السوقية لتصبح 8.3 % مقارنة مع 8.1 % في العام 2020، كما ارتفع إجمالي الودائع لتصل إلى 1.420 مليار دولار لتصل حصته السوقية إلى 8.6 %. وفي جانب التمويلات فقد وصل إجمالي التمويلات إلى 1.012 مليار دولار لتصل حصته السوقية إلى 9.8 %.

الموجودات		ودائع العملاء		التمويلات المباشرة	
البنك الإسلامي العربي	القطاع المصرفي	البنك الإسلامي العربي	القطاع المصرفي	البنك الإسلامي العربي	القطاع المصرفي
% 8.32	% 91.68	% 8.60	% 91.40	%9.80	%90.20

خدمات ومنتجات متطورة

يعتبر تطوير المنتجات و إضافة منتجات جديدة من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات بشكل عام، فهي المرحلة التي يمكن للمؤسسة التقدم والتطور والوصول لعملاء جدد أو الحفاظ على عملائها الحاليين وذلك من خلال طرح منتجات وتطوير منتجات تلبي احتياجات العملاء وتحقق تطلعاتهم ورغباتهم.

في البنك الإسلامي العربي، تم تطوير البيئة الداخلية للبنك بشكل أساسي وذلك لتمكين البنك من معرفة رضى العملاء وتحليل إحتياجاتهم ورغباتهم من جهة، ومن جهة أخرى لتعزيز قدرة البنك على تنفيذ وتطبيق المنتجات الجديدة ضمن المعايير العالمية الفُضلى.

ويتم متابعة مؤشرات أداء البنك على مدار العام ومقارنتها بمؤشرات الأداء العام للقطاع المصرفي ووضع التوصيات الضرورية للمساهمة في تعزيز وتطوير أداء البنك، ومتابعة تنفيذ الموازنة للفروع والدوائر، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لتلبية احتياجات المستفيدين داخل البنك وخارجه، وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة وإجراء المقارنات بين المسوح المنفذة لفترات مختلفة، وتوثيق النشرات والتقارير الإحصائية، ودراسة رضا الزبائن بكل الطرق ومنها الطرق المباشرة أو غير المباشرة مثل المتسوق الخفي، ووضع الخطط العملية لاحتياجات البنك على المدى القصير والطويل من مختلف الموارد ووضع المواصفات الفنية اللازمة لذلك.

في العام 2021، تم تطوير العديد من المنتجات والخدمات الجديدة والتي تم طرح بعضها خلال نفس العام، وسيتم طرح جزء آخر منها في العام الجديد 2021، هذا وقد كانت المنتجات التالية من أهم المنتجات التي تطويرها وطرحها خلال العام:

- برنامج سواعد
- أجهزة نقاط البيع
- تحديث التطبيق البنكي
- افتتاح فرع جنين

وتم العمل على تطوير العديد من البرامج والمنتجات والتي سيتم الإعلان عنها خلال العام 2022



تأسست شركة الوساطة للأوراق المالية كشركة تابعة لبنك فلسطين عام 2005، ويبلغ رأس مالها المدفوع 5,000,000 دولار أمريكي. وقد باشرت الشركة أعمالها في بداية العام 2007 بعد حصولها على عضوية بورصة فلسطين، وهي حاصلة على ترخيص هيئة سوق رأس المال الفلسطينية - الجهة الرقابية المنظمة لأعمال الشركات الأعضاء في بورصة فلسطين وذلك للقيام بالخدمات التالية:

- وسيط لحساب الغير
- الوساطة لحساب نفسه
- مدير محافظ "وهي رخصة ممارسة أعمال ونشاطات مستشار مالي لإدارة المحافظ الاستثمارية للمستثمرين"
- أمين إصدار
- مدير إصدار

وبالإضافة إلى عملها الرئيسي في الوساطة المالية للمستثمرين في بورصة فلسطين؛ توفر الشركة التداول لمستثمريها في عدد من البورصات الإقليمية المختارة وهي بورصة عمان وبورصة مصر وسوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية والبورصات الأمريكية.
وتهدف شركة الوساطة إلى أن تبقى كعادتها، المؤسسة المالية الاستثمارية الرائدة محلياً والمتميزة إقليمياً، بالإضافة إلى التزامها بنجاح مستثمريها وتوفير كل ما يحتاجونه، مما جعلها في طليعة شركات الوساطة المالية من ناحية النمو منذ نشأتها. وتتميز الشركة بمواردها المتنوعة والتي تشمل خبرات كوادرها والإمكانيات المسخرة لتوفير كل ما يحتاجه المستثمر للنجاح وتوفير الوقت والجهد لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، وذلك من خلال:

- كادر مهني مسؤول وعلى درجة عالية من الكفاءة والتدريب.
- استخدام وتوظيف أفضل وأحدث تقنيات التداول المتوفرة إقليمياً وعالمياً.
- توفير المعلومة اللازمة بدقة وفي الوقت المناسب للمستثمرين.
- الحفاظ على مبادئ السرية التامة في التعامل مع بيانات المستثمرين وتداولاتهم.

ولا يقتصر عمل الوساطة عبر فروعها في كل من رام الله وغزة فقط، بل تستفيد الشركة من شبكة فروع مجموعة بنك فلسطين «الشركة الأم» والبنك الأكثر انتشاراً في فلسطين للوصول إلى المحافظات الفلسطينية. وتقدم الوساطة خدماتها لعملائها خارج فلسطين من خلال مكتب بنك فلسطين في دولة الإمارات العربية المتحدة -الكائن في مركز دبي المالي العالمي، ومكتب تشيلي -الكائن في العاصمة سانتياجو، وذلك من أجل الوصول إلى الفلسطينيين المغتربين في الخليج العربي وأمريكا الجنوبية وجميع المهتمين بالاستثمار في فلسطين، هذا بالإضافة إلى برنامج التداول الإلكتروني الخاص ببورصة فلسطين، وتطبيق التداول عبر الهاتف المحمول.



2021 في كلمات

عملت شركة الوساطة على توظيف أحدث التقنيات لتوفير المنتجات الاستثمارية الجديدة تلبية لاحتياجات الجمهور في السوق الفلسطيني، بشكل محترف، يضمن تزويد عملائها بالصفقات الأكثر أمناً بأسرع طريقة ممكنة، خصوصا في ظل أزمة كورونا وما تبعها من عدم إمكانية التواصل المباشر مع المستثمرين.

ومن هذا المنطلق، عزّزت شركة الوساطة تطبيقها الإلكتروني والذي يهدف إلى تقديم خدمات الوساطة في عدة أسواق جديدة -Multi Markets ، ومنها أسواق الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسية بالإضافة إلى دول إقليمية، وذلك بأسعار وتكنولوجيا تنافسية، وتُمثل هذه الخطوة قيمة مضافة مهمة جداً نحو فتح أبواب وفرص جديدة للمستثمرين.

وبالرغم من تأثر الأسواق المالية نتيجة المجريات المحلية، الإقليمية والعالمية؛ إلا أن الوساطة ومن خلال الطاقم الخاص بها، استطاعت خدمة مستثمريها وتمكينهم من الوصول إلى الأسواق المالية بكل يسر وسهولة، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لا سيما التداول الإلكتروني عبر الهواتف المحمولة أو من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصية، إلى جانب التزامها بتقديم الخدمات المميزة لهم على مدار الساعة.

المستثمرون الجدد

حافظت شركة الوساطة للسنة الخامسة عشرة على التوالي، منذ تأسيسها، على المركز الأول بين شركات الوساطة الفلسطينية من حيث الاستحواذ على عدد المستثمرين الجدد عبر فتح 592 حساباً جديداً خلال عام 2021.

حجم و قيمة التداول

بلغ حجم التداول عن طريق شركة الوساطة في بورصة فلسطين والأسواق الإقليمية في العام 2021 ما يقرب من 283 مليون دولار أمريكي، وتجاوزت قيمة محافظ الزبائن في نهاية العام 500 مليون دولار أمريكي. وقد كان العام 2021 عاماً مميزاً لشركة الوساطة من حيث حجم التداول في السوق الفلسطيني الذي تجاوز 158 مليون دولار أمريكي.

الإيرادات التشغيلية

تتميز شركة الوساطة منذ تأسيسها، بأن إيراداتها الرئيسية السنوية هي «إيرادات تشغيلية».

التوعية الاستثمارية والخدمات

عملت الوساطة بالرغم من المعيقات التي كانت تواجه الأعمال في بداية العام بسبب جائحة كورونا؛ على التواصل مع عملائها وتقديم الخدمات من خلال أحدث تقنيات التداول الإلكتروني، وعقد الاجتماعات مع المستثمرين من خلال الاتصال المرئي.

هذا وتقدم الشركة العديد من الخدمات المجانية كإرسال رسائل قصيرة حول أسعار الإغلاقات اليومية، والتقارير اليومية، والاستفسار عن أرصدة الحسابات إلكترونياً، إضافة إلى خدمة الكشف عن رصيد الأسهم من خلال تطبيق بنكي التابع لبنك فلسطين، وإمكانية التحويل بين الحساب البنكي وحساب التداول إلكترونياً.

وتهدف شركة الوساطة عبر تقديم هذه الخدمات إلى التسهيل على المستثمرين، وإبقائهم على اطلاع على آخر الأخبار والمستجدات الضرورية ليتمكنوا من اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

تأسست شركة بال باي سنة 2010 بالشراكة ما بين بنك فلسطين وشركة PCNC IT Solution - الشركة الرائدة في مجال البرمجيات والتكنولوجيا، وذلك بهدف إنشاء نظام تحصيل إلكتروني جديد في فلسطين خاصة والمنطقة عامة. وجاءت الفكرة بعد عطاء دام لعشرات السنوات في مجال قبول بطاقات الائتمان من خلال شركتي VISA و MasterCard العالميتين في السوق الفلسطيني، والنجاح الباهر الذي تم تحقيقه خلال تنفيذ البرمجيات وحيازة الرخص الدولية اللازمة لتشغيلها، إضافة إلى تعامل بنك فلسطين مع التجار والعملاء البنكيين المستخدمين لبطاقاتهم، والانتشار الذي وصل إلى أكثر من 7,357 نقطة بيع في جميع أنحاء فلسطين، بحيث يستطيع المواطن استخدام بطاقة الائتمان من خلال شبكة التجار المتعاقدين مع بنك فلسطين.

وحرصت شركة بال باي على ترسيخ مبدأ الاستدامة في تقديم خدمات الدفع الإلكترونية والتي تهدف الشركة من خلالها إلى خدمة كافة شرائح المجتمع بما يشمل أصحاب الحسابات البنكية ومن لا يملكون حسابات بنكية، وذلك من خلال تطبيق "محفظتي" الذي ساهم في تغيير سلوك العملاء في الدفع لا سيما مع تفشي فيروس كورونا، فقد شجع تطبيق "محفظتي" الأشخاص على تقليل استخدام النقود واعتماد المزيد من طرق الدفع الرقمية كون أداة الدفع هذه أكثر أماناً.

لقد نجحت شركة بال باي في ابتكار المدفوعات الإلكترونية، وتقديم أحدث حلول الدفع التي تتميز بسهولة الاستخدام لتخدم جميع شرائح المجتمع بغض النظر عن عمر أو خبرة المستخدم في المدفوعات الرقمية.

وخلال عام 2021، عالجت شركة بال باي أكثر من 1.2 مليار شيكل من خلال منافذها الإلكترونية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20 % مقارنة بعام 2020. كما تعاقدت مع أكثر من 60 مفوتراً ومزود خدمة جديداً، وذلك لتمكينهم من تحصيل فواتيرهم ومستحقاتهم المالية من خلال القنوات الإلكترونية لشركة بال باي.

السنة	المبالغ المعالجة من خلال بال باي (شيكل)
2020	1 مليار
2021	1.2 مليار

وفي أيلول 2021، بدأت شركة بال باي العمل مع المنظمات الدولية غير الحكومية لتقديم المساعدات القائمة على النقد عبر منصة PalPay Voucher ، حيث يستخدم المستفيدون أجهزة نقاط البيع والتي تُعد جزءاً من منصة التوزيع النقدي لاسترداد مبلغ المساعدة بأسهل الطرق الممكنة، مما أدى إلى توجه العديد من المنظمات غير الحكومية لاختيار منصة بال باي لتكون أداتها الوحيدة لتوزيع النقد، الأمر الذي مكنها من تصميم وإدارة برامج المساعدة بشكل كامل وبأعلى مستوى ممكن من الشفافية والكفاءة والتحكم مع خفض تكلفة عملياتها.

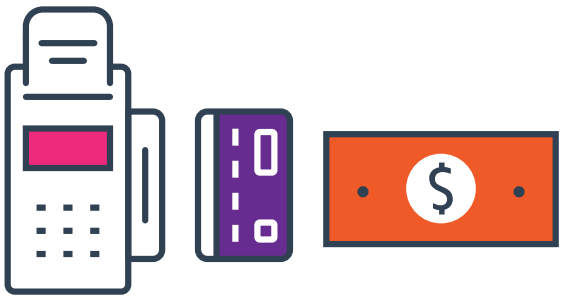

PALPAY®

المشغل الأول للمدفوعات الإلكترونية في فلسطين



خلي التطبيق
يسهل حياتكم

قُدرة Qudra

منذ تأسيسها، تواصل شركة قدرة لحلول الطاقة المتجددة التزامها بتنفيذ رؤية مؤسسيها، مجموعة بنك فلسطين والشركة الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات (نابكو)، والتي تتمثل في تقديم أحدث الحلول والتكنولوجيا المتقدمة لأنظمة الطاقة المتجددة وبتقنيات مضمونة الجودة، وبتكاليف زهيدة، وذلك بهدف توفير طاقة نظيفة ومستدامة واقتصادية للمستهلكين من أفراد ومؤسسات من مختلف القطاعات.
وتتطلع الشركة من خلال تقديم حلول مبتكرة وخلاقة في مشاريع الطاقة الشمسية، إلى تمكين الجميع في فلسطين من الحصول على طاقة مستقرة واقتصادية والخروج من أزمة النقص في الكهرباء، وبما يشمل تعزيز قدرات القطاعات الإنتاجية والصناعية والخدماتية حتى تواصل النمو في الأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال الاستفادة من الطاقة النظيفة والاقتصادية التي تقلل من التكاليف التشغيلية للمشاريع الصناعية والزراعية وغيرها، إضافة إلى المساهمة في تقليل الاعتماد على الكهرباء المستوردة ذات التكاليف الباهظة، وتحقيق الاستقلال في هذا القطاع المهم والحيوي.
وواصلت الشركة تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية خلال عام 2021، مستقطبةً المزيد من المشاريع في عدد من المحافظات، وقدمت حلولاً وخدمات متكاملة تشمل التمويل والتصميم والتركيب والتشغيل والصيانة. وكان من أبرز هذه المشاريع تشييد وتشغيل محطة طاقة شمسية لصالح هيئة كهرباء يعبد بقدرة 1 ميغاواط، ومحطة أخرى بقدرة مماثلة لصالح جامعة بيرزيت، إلى جانب غيرها من المشاريع التي تم تشييدها لعدد من المصانع والشركات والمؤسسات.
وتتجه شركة قُدرة نحو تنمية محفظة مشاريعها، حيث وقعت عدداً من الاتفاقيات لتمويل وتنفيذ مشاريع جديدة خلال العام 2022 لصالح عدد من الهيئات المحلية وشركات توزيع الكهرباء حتى تتمكن من مواجهة أزمة نقص الكهرباء وتلبية احتياجات المشتركين من الكهرباء. هذا إلى جانب توقيع اتفاقيات مع بعض الشركات والمؤسسات الصناعية في العديد من المحافظات.

ويعد العمل على حماية البيئة أحد أهداف شركة قدرة، حيث تسعى إلى توفير مصادر طاقة صديقة للبيئة لا تعتمد على احتراق الوقود

الأحفوري، والذي يُنتج غاز ثاني أكسيد الكربون الملوّث للبيئة والغلاف الجوي كما يُعتبر أحد مسببات التغير المناخي. واهتمت الشركة باعتماد تقنيات حديثة عالية الجودة، وتصميم حلول تناسب الظروف البيئية والمناخية في فلسطين، وذلك لضمان تحقيق الأداء العالي لمحطات الطاقة الشمسية من حيث الكفاءة الإنتاجية، ومن حيث تقليل انبعاث غاز الكربون.

وستساهم مشاريع الشركة التي تم تنفيذها، في تقليل انبعاثات الكربون بمقدار تجاوز 100 ألف طن، مما يستجيب لأهداف حماية البيئة

ومواجهة تقلبات المناخ على مستوى فلسطين والعالم.
وإلى جانب ذلك، واصلت الشركة جهودها للتعاون مع الشركاء في قطاع الطاقة، وخاصة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وشركات توزيع الكهرباء والهيئات المحلية، وذلك لإيمانها بضرورة الشراكة من أجل النهوض بهذا القطاع، حيث عملت على مشاركة خبراتها وحلولها الفنية والمالية مع الشركاء، حتى تساهم في تطوير البيئة الناظمة والمحفزة لمشاريع الطاقة المتجددة في فلسطين، وتعزيز المعرفة بأحدث التقنيات وتكنولوجيا الطاقة المتجددة بشكل عام، والطاقة الشمسية بشكل خاص.
كما عملت الشركة على دعم المشاريع المجتمعية، وذلك عبر تبرعها بتركيب وتشغيل محطات طاقة شمسية لصالح ثلاث عائلات متعفّفة في طولكرم وطوباس، والتي يعاني بعض أفرادها من أمراض مزمنة مما اضطرهم إلى الاعتماد على معدات طبية كهربائية كأجهزة التنفس وغيرها، وذلك في ظل انقطاع الكهرباء بشكل متكرر ولساعات طويلة بسبب نقص كميات الكهرباء المتاحة.
وانسجاماً مع أهداف مجموعة بنك فلسطين للمساهمة في دعم قطاع الطاقة المتجددة؛ تواصل شركة قدرة تسخير خبراتها وجهودها والتزامها بتقديم الحلول الحديثة والتقنيات ذات الجودة المضمونة بتكاليف منخفضة، حتى تتمكن فلسطين من التحول إلى الطاقة النظيفة والمستدامة، مما سيعود بالنفع على المجتمع ويؤدي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي.

صندوق ابتكار
IBTIKAR FUND

يُعدّ «صندوق ابتكار» أحد المشاريع الهامة التي بادر إلى تأسيسها بنك فلسطين بالشراكة مع عدد من مؤسسات القطاع الخاص محلياً ودولياً بهدف دعم المشاريع الريادية الشبابية، حيث يُعتبر الصندوق الاستثماري الوحيد الفعال في مجال الاستثمار المبكر في الشركات الناشئة.

ويفتخر بنك فلسطين بكونه من المستثمرين المؤسسين لهذا الصندوق، وشريكاً أساسياً في دعم رسالة الصندوق عبر التشبيك ما بين رواد الأعمال والشركات المؤسسة للصندوق، وذلك من أجل النهوض بقطاع ريادة الأعمال والتكنولوجيا الرقمية في فلسطين.

ويسعى صندوق ابتكار إلى إحداث تأثير قوي في بيئة ريادة الأعمال الفلسطينية من خلال الاستثمار في أكبر الشركات الناشئة الفلسطينية في مجال التكنولوجيا الرقمية، حيث يُقدم ابتكار الأموال والدعم العملي اللازم لمثل هذه الشركات بهدف التوسع داخل فلسطين وخارجها. كما يهدف صندوق ابتكار إلى سدّ ثغرة تمويلية في غاية الأهمية بين عملية التسارع ورأس المال المخاطر والمستثمرين الآخرين في المراحل اللاحقة.

في عام 2021 تم الانتهاء من صندوق ابتكار 1 الذي استهدف مؤسسي الشركات الناشئة الفلسطينيين، والذي بلغ 15 مليون دولار أمريكي، وذلك بدعم من بنك فلسطين وبمشاركة من مستثمرين مؤسساتيين مثل صندوق التنمية الهولندي ومؤسسة التمويل الدولية، بالإضافة إلى العديد من الأفراد والشركات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها.
كما تم إطلاق صندوق ابتكار 2 والذي يهدف إلى تمويل 30 مليون دولار أمريكي بحلول كانون أول 2022، حيث سيُبني على الزخم الإيجابي الذي تم تحقيقه من خلال صندوق ابتكار 1 من أجل الاستثمار في رواد الأعمال الفلسطينيين في المراحل المبكرة، سواءً داخل فلسطين أو في مجتمعات الشتات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وساهمت محفظة شركات صندوق ابتكار 1 في خلق أكثر من 250 وظيفة مباشرة للعمال ذوي المهارات العالية، وذهبت غالبية هذه الوظائف إلى فئة الشباب، بينما تشغل النساء 30 % من هذه الوظائف، كما قادت النساء ثلث محفظة ابتكار. وتمتد محفظتهم النشطة عبر العديد من القطاعات، بما في ذلك تكنولوجيا التسويق، التكنولوجيا المالية، العقارات، الصحة والسلامة والتجارة الإلكترونية.
وتوسعت هذه الشركات في عملياتها للبيع في جميع أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة.



INTERSECT
INNOVATION HUB
POWERED BY BANK OF PALESTINE GROUP

برنامج الشركات الناشئة المقيمة

في إطار برنامج الشركات الناشئة المقيمة؛ استضافت حاضنة انترسكت الشركات الخمس التالية: لوجستكس LogesTechs، حاكيني، Immesense، Iso Man، وStart-up Falcon. وخلال سنة عملها، حققت الشركات نمواً في الإيرادات والمبيعات والتوظيف، وبلغ عدد المستفيدين من مساحة العمل التفاعلية في حاضنة انترسكت 71 مستفيداً.

مشروع روابط

قامت انترسكت بتنفيذ برنامج روابط للتنمية المجتمعية الممول من قبل منظمة اليونيسف (UNICEF)، والذي يهدف إلى تزويد المراهقين والشباب المستضعفين بالمهارات الرقمية وطريقة التفكير الريادية ومهارات القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى تقوية بيئة الأعمال الريادية من خلال تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.

كما قامت حاضنة انترسكت بتيسير الدورات التدريبية لـ 136 شابةً وشاباً من المجتمعات المهمشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بهدف تعزيز قدراتهم في مجال الريادة المجتمعية. وبعد إنجاز التدريب؛ شارك هؤلاء الشباب في هاكاثون افتراضي للريادة المجتمعية والذي عقد على مدار 3 أيام، حيث حصلت 4 مبادرات على جائزة ممولة من اليونيسف بقيمة 10,000 شيقل، وذلك كجزء من برنامج احتضان الأعمال لمدة تصل إلى 6 أشهر.

برنامج تنمية المهارات

ضمن برنامج تنمية المهارات، والذي يسعى إلى تمكين النساء من حيث اكتساب المهارات اللازمة لتسويق منتجاتهن المنزلية ومنتجات الآخرين عبر الإنترنت؛ عقدت حاضنة انترسكت دورة تدريبية في التجارة الإلكترونية لمدة 3 أشهر، حيث تمكن 78 مشاركاً ومشاركةً من إتمام الدورة، فيما تمكنت 42 سيدة من تحقيق دخل من مشاريعهن بعد الدورة التدريبية السادسة.

برنامج فنتك للتكنولوجيا المالية Fintech

عقدت حاضنة انترسكت أول فعالية في مجال التكنولوجيا المالية (Fintech) في فلسطين، وذلك بمشاركة 120 من رواد الأعمال الطموحين من جميع أنحاء الضفة الغربية، حيث عمل اثنا عشر فريقاً من الرياديين على تطوير أفكارهم لمدة يومين بمساعدة الموجهين، وفي اليوم الأخير، تم عرض أفكار المجموعات المشاركة على لجنة التحكيم. وقد فازت ثلاث أفكار، والتي حظيت بأعلى تصويت من لجنة التحكيم؛ بجوائز نقدية إضافة إلى احتضان أعمالها، كما فازت ست أفكار أخرى بخدمات الاحتضان في إنترسكت. ومن المقرر أن يبدأ برنامج الاحتضان في أوائل عام 2022.



نبتكر لنؤثر



المؤتمر الدولي الثالث للريادة في فلسطين ICEP 3.0

يسعى بنك فلسطين من خلال هذا المؤتمر إلى تعزيز البيئة الريادية في فلسطين من خلال تسخير كل ما يلزم من موارد تحت تصرف الرياديين، لخلق بيئة ريادية مبنية على الثقة بما يمكن الرياديين من إطلاق إمكاناتهم الكاملة لتأسيس مشاريع مستدامة تخدم المجتمعات المحلية والعالمية. ولقد عُقد المؤتمر هذا العام تحت عنوان: فلسطين نحو تمهيد طريق السيليكون إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتحت رعاية رئيس الوزراء د. محمد اشتية، وبمشاركة أكثر من 1000 شخص من متحدثين وخبراء محليين ودوليين من قادة الريادة والشركات العالمية ومؤسسات التمويل الدولية وصناديق الاستثمار وحاضنات الريادة في الدول العربية والعالمية، بالإضافة إلى مشاركة رياديين فلسطينيين، وممثلين عن الحاضنات ومسرعات الأعمال وشركات التكنولوجيا في فلسطين والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص. وجرى تنظيم المؤتمر عبر تقنية التواصل المرئي "ZOOM"، بالشراكة مع فروع جلوبال شيبرز في فلسطين المنبثقة عن مجتمعات المنتدى الاقتصادي العالمي، والحكومة الفلسطينية عبر وزارة الريادة والتمكين، وبدعم من مؤسسة التمويل الدولية IFC، ومشروع دعم ابتكارات القطاع الخاص في فلسطين IPSD الممول من البنك الدولي، وبنك فلسطين، وشركة اتحاد المقاولين CCC، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية، ومؤسسة "هوبرت بوردا ميديا" في ألمانيا.

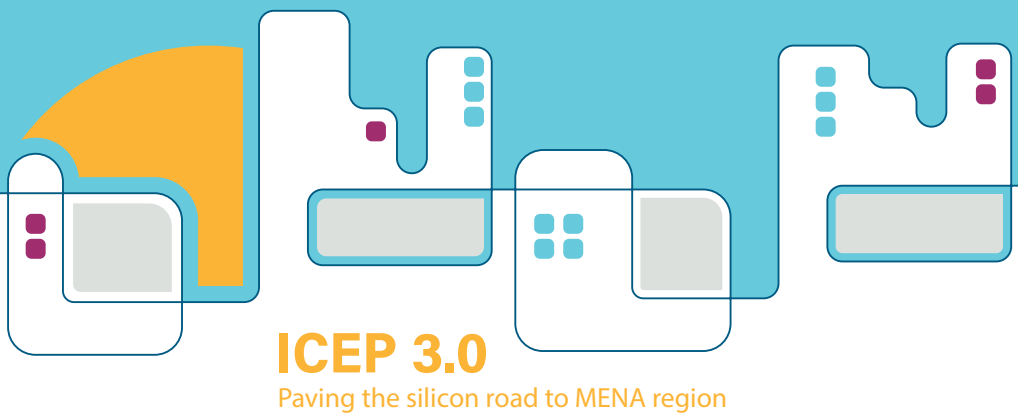



البيانات المالية

وتقرير المدقق

31 كانون أول 2021

ارنست ويونغ
صندوق بريد ١٣٧٣
الطابق السابع
مبنى بايتكو هاوس - الماصيون
رام الله - فلسطين

هاتف: ٢٢٤٢١٠١١ ٠٩٧٠+
فاكس: ٢٢٤٢٢٣٢٤ ٠٩٧٠+
www.ey.com

EY
نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة لشركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة وشركاته التابعة (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداؤه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية	
أمر التدقيق الهام	نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام
يعتبر هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل الخسارة الائتمانية المتوقعة. تشكل التسهيلات والتمويلات الائتمانية جزءاً كبيراً من موجودات البنك، وهناك احتمالية لعدم دقة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الأحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات والتمويلات الائتمانية في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الأمر من أمور التدقيق الهامة. إن جائحة كورونا (كوفيد-١٩) قد أثرت على عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. لذلك قام البنك خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ بتعديل مؤشرات الاقتصاد الكلي وإعطاء أوزان أكبر للسيناريوهات الأسوأ. بلغ مجمل رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية للبنك ٣,٦٤٥,٠٧٦,٠٩٢ دولار امريكي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ١٦٩,٧٧٠,٩٧١ دولار امريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١. تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية الموحدة في إيضاح (٣).	تضمنت اجراءات تدقيقنا تقييم ضوابط إجراءات منح وتسجيل ومراقبة التسهيلات والتمويلات وعملية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك متطلبات سلطة النقد الفلسطينية للتحقق من فعالية الضوابط الرئيسية المعمول بها والتي تحدد عادي التسهيلات والتمويلات والمخصصات المطلوبة مقابلها. كما تضمنت إجراءاتنا ما يلي: - فهم لطبيعة محافظ التسهيلات والتمويلات الائتمانية للبنك بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل - قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. - قمنا بتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك، مع التركيز بشكل خاص على الملاءمة مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والمنهجية الأساسية ضمن متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات والتمويلات بشكل فردي، وقمنا بالاجراءات التالية لتقييم ما يلي: - مدى ملائمة مراحل التصنيف. - مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. - مدى ملائمة احتمالية التعثر، والتعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة. - صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. - تقييم مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المراحل، للتعرضات التي انتقلت بين المراحل، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية. - إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتمويلات وبشكل فردي بالإضافة إلى فهم آخر التطورات للتمويل من ناحية التدفقات النقدية والمركز المالي وإذا كان هناك أي جدولة أو هيكلة.

	- فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتاحة بما في ذلك تأثير فيروس كورونا. - إجراءات تقييم الضمانات وفقاً لقواعد التقييم المعتمدة من قبل البنك. - قمنا بتقييم الافصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملاءمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات والتمويلات الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في إيضاحات (٣ و٨ و٤٧ و٥٥) حول القوائم المالية الموحدة

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢١

تتكون المعلومات الاخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢١ باستثناء القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الادارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى.

إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢١ بتاريخ لاحق لتقريرنا. إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نأخذ فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا من خلال عملية التدقيق أو أن هذه المعلومات تحتوي ظاهرياً على أخطاء جوهرية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند اعداد القوائم المالية الموحدة، عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائما خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات التي قامت بها الادارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق البنك لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وانجاز عملية التدقيق للبنك، ونحن المسؤولون عن رأينا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لهم عن كافة العلاقات والامور الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه الحفاظ على الإستقلالية، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أوسبل الحماية المطبقة إن لزم الأمر.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، وتقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن تلك الأمر، أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الافصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠٢٢/٢٠٦

سائد عبدالله
رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

٣١ آذار ٢٠٢٢
رام الله – فلسطين

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021 دولار أمريكي	2020 دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	5	1,779,579,889	1,323,410,056
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	782,230,313	747,858,727
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	7	10,253,849	18,735,305
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	8	3,453,207,160	3,266,748,588
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	9	42,255,262	28,559,024
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	228,845,417	205,499,230
إستثمار في شركات حليفة ومشروع مشترك	11	9,671,052	5,946,380
إستثمارات عقارية	12	25,962,178	25,884,919
عقارات وآلات ومعدات وحق استخدام أصول	13	115,897,814	121,430,377
مشاريع تحت التنفيذ	14	1,366,792	2,680,297
موجودات غير ملموسة	15	14,613,893	15,428,395
موجودات أخرى	16	44,338,187	47,628,690
مجموع الموجودات		6,508,221,806	5,809,809,988
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	17	242,439,107	168,347,302
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18	120,061,868	82,088,201
ودائع العملاء	19	5,013,551,326	4,580,935,374
تأمينات نقدية	20	291,588,276	253,088,880
قرض مساند	21	72,500,000	75,000,000
أموال مقترضة	22	48,442,500	27,636,180
قروض الاستدامة من سلطة النقد الفلسطينية	23	22,307,552	9,134,926
مطلوبات عقود الايجار	24	31,900,160	33,453,914
مخصصات متنوعة	25	50,983,323	48,851,375
مخصصات الضرائب	26	21,492,314	4,610,652
مطلوبات أخرى	27	96,855,951	93,142,513
مجموع المطلوبات		6,012,122,377	5,376,289,317
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	1	217,433,527	208,080,000
علاوة إصدار	28	29,575,688	24,848,415
إحتياطي إجباري	29	61,883,607	56,970,341
إحتياطي إختياري	29	246,361	246,361
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	29	10,311,877	10,311,877
إحتياطي تقلبات دورية	29	40,000,000	40,000,000
إحتياطي القيمة العادلة	9	(1,692,549)	(4,999,792)
أرباح مدورة		77,612,532	43,763,159
حق ملكية حملة الأسهم العائد لمساهمي البنك		435,371,043	379,220,361
حقوق جهات غير مسيطرة	4	60,728,386	54,300,310
صافي حقوق الملكية		496,099,429	433,520,671
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		6,508,221,806	5,809,809,988

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 57 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021 دولار أمريكي	2020 دولار أمريكي
الفوائد الدائنة	31	166,252,374	161,289,379
الفوائد المدينة	32	(38,906,250)	(42,650,597)
صافي إيرادات الفوائد		127,346,124	118,638,782
صافي إيرادات التمويل والإستثمار	33	50,166,699	35,662,682
صافي إيرادات العمولات	34	46,085,241	43,156,485
صافي إيرادات الفوائد والتمويل والإستثمار والعمولات		223,598,064	197,457,949
أرباح عملات أجنبية		22,094,579	16,745,839
صافي أرباح محفظة موجودات مالية	35	7,951,831	611,729
(خسائر) أرباح تقييم استثمارات عقارية	12	(285,740)	48,050
حصة البنك من نتائج أعمال شركات حليفة والمشروع المشترك	11	460,415	442,861
إيرادات أخرى، بالصافي	36	8,429,423	6,941,015
إجمالي الدخل قبل مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة		262,248,572	222,247,443
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة وذمم مدينة أخرى، بالصافي	8 و16	(22,768,138)	(38,968,640)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على الاستثمارات والتسهيلات والتمويلات الائتمانية غير المباشرة، بالصافي	39	(1,846,010)	(489,146)
إجمالي الدخل		237,634,424	182,789,657
المصروفات			
نفقات الموظفين	37	(82,172,194)	(73,595,572)
مصاريف تشغيلية أخرى	38	(50,857,509)	(48,620,126)
إستهلاكات وإطفاءات	13 و15	(17,927,102)	(18,858,916)
ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها	8	(2,052,766)	(1,532,623)
غرامات سلطة النقد الفلسطينية	40	(20,000)	(22,052)
إجمالي المصروفات		(153,029,571)	(142,629,289)
الربح قبل الضرائب		84,604,853	40,160,368
مصروف الضرائب	26	(28,350,526)	(17,748,220)
ربح السنة		56,254,327	22,412,148
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		49,132,664	19,881,004
جهات غير مسيطرة	4	7,121,663	2,531,144
		56,254,327	22,412,148
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	42	0,23	0,09

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 57 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021	2020
		دولار أمريكي	دولار أمريكي
ربح السنة		56,254,327	22,412,148
بنود الدخل الشامل الأخرى:			
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:			
أرباح (خسائر) تقييم موجودات مالية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى		3,845,690	(1,322,007)
إجمالي البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة		3,845,690	(1,322,007)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		60,100,017	21,090,141
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		52,470,623	18,736,114
جهات غير مسيطرة	4	7,629,394	2,354,027
		60,100,017	21,090,141

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 57 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	رأس المال المدفوع	علاوة اصدار	إحتياطيات				أرباح مدورة	حقوق الملكية	حقوق جهات غير مسيطرة	صافي حقوق الملكية
			إجباري	إختياري	مخاطر مصرفية عامة	تقلبات دورية	القيمة العادلة			
2021	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	208,080,000	24,848,415	56,970,341	246,361	10,311,877	40,000,000	(4,999,792)	43,763,159	379,220,361	54,300,310	433,520,671
ربح السنة	–	–	–	–	–	–	–	49,132,664	49,132,664	7,121,663	56,254,327
بنود الدخل الشامل الأخرى	–	–	–	–	–	–	3,337,959	–	3,337,959	507,731	3,845,690
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	–	–	–	3,337,959	49,132,664	52,470,623	7,629,394	60,100,017
تحويل من احتياطي القيمة العادلة نتيجة بيع موجودات مالية من خلال بنود الدخل الشامل (إيضاح 9)	–	–	–	–	–	–	(30,716)	30,716	–	28,286	28,286
المحول إلى الإحتياطيات	–	–	4,913,266	–	–	–	–	(4,913,266)	–	–	–
رفع رأسمال البنك (إيضاح 1 و28)	7,272,727	4,727,273	–	–	–	–	–	–	12,000,000	–	12,000,000
توزيعات أسهم (إيضاح 30)	2,080,800	–	–	–	–	–	–	(2,080,800)	–	–	–
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 30)	–	–	–	–	–	–	–	(8,323,200)	(8,323,200)	(1,229,604)	(9,552,804)
كسور الأسهم الموزعة	–	–	–	–	–	–	–	3,259	3,259	–	3,259
الرصيد في نهاية السنة	217,433,527	29,575,688	61,883,607	246,361	10,311,877	40,000,000	(1,692,549)	77,612,532	435,371,043	60,728,386	496,099,429

	رأس المال المدفوع	علاوة اصدار	إحتياطيات				أرباح مدورة	حقوق الملكية	حقوق جهات غير مسيطرة	صافي حقوق الملكية
			إجباري	إختياري	مخاطر مصرفية عامة	تقلبات دورية	القيمة العادلة			
2020	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	204,000,000	24,848,415	54,982,241	246,361	9,749,949	40,000,000	(3,854,902)	46,828,335	376,800,399	53,863,794	430,664,193
ربح السنة	–	–	–	–	–	–	–	19,881,004	19,881,004	2,531,144	22,412,148
بنود الدخل الشامل الأخرى	–	–	–	–	–	–	(1,144,890)	–	(1,144,890)	(177,117)	(1,322,007)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	–	–	–	–	(1,144,890)	19,881,004	18,736,114	2,354,027	21,090,141
المحول إلى الإحتياطيات	–	–	1,988,100	–	561,928	–	–	(2,550,028)	–	–	–
توزيعات أسهم (إيضاح 30)	4,080,000	–	–	–	–	–	–	(4,080,000)	–	–	–
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 30)	–	–	–	–	–	–	–	(16,320,000)	(16,320,000)	(1,917,511)	(18,237,511)
كسور الأسهم الموزعة	–	–	–	–	–	–	–	3,848	3,848	–	3,848
الرصيد في نهاية السنة	208,080,000	24,848,415	56,970,341	246,361	10,311,877	40,000,000	(4,999,792)	43,763,159	379,220,361	54,300,310	433,520,671

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 57 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021 دولار أمريكي	2020 دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل الضرائب		84,604,853	40,160,368
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات		17,927,102	18,858,916
صافي أرباح محفظة الموجودات المالية		(7,951,831)	(611,729)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية والاستثمارات والذمم المدينة الأخرى		24,614,148	39,457,786
خسائر (أرباح) ناتج عن تقييم وديعة بسعر فائدة أقل من السعر السوقي		1,428,011	(1,428,011)
(أرباح) خسائر ناتجة عن تعديلات على تمويلات ائتمانية لشركة تابعة		(3,364,410)	3,364,410
فوائد مطلوبات عقود الإيجار المستحقة		958,455	1,011,795
اطفاءات مشاريع تحت التنفيذ		1,056,516	–
مخصصات متنوعة		10,133,706	5,982,147
خسائر (أرباح) تقييم إستثمارات عقارية		285,740	(48,050)
حصة البنك من نتائج أعمال شركات حليفة والمشروع المشترك		(460,415)	(442,861)
ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها		2,052,766	1,532,623
خسائر إستبعاد عقارات وآلات ومعدات		299,475	1,119
بنود أخرى غير نقدية		(1,910,880)	915,298
		129,673,236	108,753,811
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة		(208,000,264)	(327,313,987)
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي		(13,860,295)	(33,417,361)
موجودات أخرى		2,990,503	12,136,262
ودائع العملاء		432,615,952	708,949,293
قروض الاستدامة		13,172,626	9,134,926
تأمينات نقدية		38,499,396	9,490,943
مطلوبات أخرى		4,698,282	16,625,073
صافي النقد من أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة		399,789,436	504,358,960
ضرائب مدفوعة		(11,468,864)	(14,558,687)
مخصصات متنوعة مدفوعة		(8,001,758)	(4,107,116)
صافي النقد من أنشطة التشغيل		380,318,814	485,693,157
أنشطة الإستثمار			
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ومن خلال بنود الدخل الشامل الأخرى		(14,481,474)	(1,869,358)
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(73,609,903)	(72,077,957)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ومن خلال بنود الدخل الشامل الأخرى		18,595,044	–
إستحقاق موجودات مالية		51,285,668	109,383,656
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر		(3,832,158)	4,954,104
أرصدة مقيدة السحب		(7,567,173)	(3,745,004)
ودائع سلطة النقد الفلسطينية خلال فترة تزيد عن 3 أشهر		86,627,310	–
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر		2,000,000	–
ودائع لدى بنوك إسلامية تستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر		1,062,368	(552,854)
عمولة إدارة إستثمارات		(693,134)	(457,058)
عوائد أسهم مقبوضة		3,906,474	1,471,545
إستثمار في شركات حليفة ومشروع مشترك		(4,000,000)	–
موجودات غير ملموسة		(1,300,903)	(2,117,795)
مشاريع تحت التنفيذ		(1,644,400)	(5,753,272)
شراء إستثمارات عقارية		–	(159,000)
شراء عقارات وآلات ومعدات		(6,541,977)	(4,907,468)
بيع عقارات وآلات ومعدات		199,635	216,172
صافي النقد من أنشطة الاستثمار		50,005,377	24,385,711
أنشطة التمويل			
مطلوبات عقود الإيجار المدفوعة		(4,794,691)	(4,264,138)
تسديد قسط قرض مساند		(2,500,000)	–
أرباح نقدية موزعة		(10,550,581)	(17,457,248)
رفع رأس مال		12,000,000	–
أموال مقترضة		20,806,320	23,947,092
كسور الأسهم الموزعة المباعة		3,259	3,848
صافي النقد من أنشطة التمويل		14,964,307	2,229,554
الزيادة في النقد وما في حكمه		445,288,498	512,308,422
النقد وما في حكمه في بداية السنة		1,342,579,767	830,271,345
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	41	1,787,868,265	1,342,579,767
فوائد مدفوعة		52,230,778	53,734,014
فوائد مقبوضة		229,728,043	214,223,923

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 57 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2021

1. عام

تأسس بنك فلسطين (البنك) عام 1960 وسُجِل لدى مراقب الشركات في السلطة الوطنية الفلسطينية، في مدينة غزة في فلسطين، كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200096) بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة. تم إدراج أسهم البنك للتداول في بورصة فلسطين خلال عام 2005.

يتألف رأسمال البنك المصرح به من 250 مليون سهم بقيمة إسمية دولار أمريكي واحد للسهم بعد أن تم زيادته من 200 مليون سهم وفقاً لقرار الهيئة العامة غير العادية التي انعقدت في 29 آذار 2018. أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها العادية التي انعقدت بتاريخ 26 آذار 2020 رفع رأس المال المدفوع بواقع 4,080,000 دولار أمريكي عبر توزيعات أسهم. كما أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها العادية التي عقدت بتاريخ 31 آذار 2021 رفع رأس مال البنك المدفوع بواقع 2,080,800 دولار أمريكي عبر توزيعات أسهم. إضافة إلى ذلك، وقع البنك خلال عام 2021 اتفاقية مع مؤسسة بروباركو الفرنسية تستثمر من خلالها مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية (FISEA) التابعة لمؤسسة بروباركو ما قيمته 7,272,727 مليون دولار أمريكي في البنك عبر إصدار خاص للأسهم، ليصبح رأسمال البنك المدفوع 217,433,527 دولار أمريكي و208,080,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 و31 كانون الأول 2020، على التوالي.

من أهم غايات البنك القيام بجميع أعمال البنوك وتشمل هذه الأعمال فتح الحسابات الجارية والإعتمادات وقبول الودائع والأمانات وإقراض الأموال من خلال فروعه المنتشرة في فلسطين وعددها (29) فرعاً بالإضافة إلى (43) مكتباً ومكتب الكتروني واحد. بلغ عدد المكاتب التمثيلية الخارجية للبنك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية مكتبين أحدهما في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة والآخر في دولة تشيلي. كما بلغ عدد فروع البنك الإسلامي العربي (شركة تابعة) (21) فرعاً بالإضافة إلى 6 مكاتب بالإضافة إلى مكتب متنقل واحد.

بلغ عدد موظفي البنك (إدارة وفروع) كما في 31 كانون الأول 2021 (1,745) موظفاً مقابل (1,749) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2020. بلغ عدد موظفي الشركات التابعة كما في 31 كانون الأول 2021 (685) موظفاً مقابل (693) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2020.

تم إقرار هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك خلال جلسته رقم (392) بتاريخ 27 شباط 2022.

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لبنك فلسطين وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2021.

لقد كانت نسب ملكية البنك في رأسمال شركاته التابعة كما يلي:

	بلد المنشأ والأعمال	نسبة الملكية %		رأس المال المكتتب دولار أمريكي	
		2021	2020	2021	2020
البنك الإسلامي العربي*	فلسطين	52,06	52,06	91,719,252	88,469,252
شركة الوساطة	فلسطين	100	100	5,000,000	5,000,000
شركة بال بي**	فلسطين	85	85	1,500,000	1,500,000
شركة 2000	فلسطين	100	100	100,000	100,000

* قررت الهيئة العامة العادية للبنك الإسلامي العربي في اجتماعها المنعقد بتاريخ 17 آذار 2021 رسملة مبلغ 3,250,000 دولار أمريكي من الأرباح المدورة وضمه إلى رأس المال وتوزيعه كأسهم مجانية على المساهمين.

** أصدرت سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2021 تعليمات رقم (2) لسنة 2021 بشأن تعديل تعليمات رقم (1) لسنة 2018 بشأن ترخيص شركات خدمات المدفوعات، حيث تنص التعليمات على وجوب تخفيض مساهمة البنك في شركة بال بي إلى ما دون 50% مع نهاية عام 2021. ما زالت المداولات جارية بين إدارة البنك وسلطة النقد الفلسطينية حول هذه التعليمات. هذا ولم يقم البنك حتى تاريخ اعتماد القوائم المالية الموحدة بتخفيض مساهمته في شركة بال بي.

إن السنة المالية للشركات التابعة هي ذات السنة المالية للبنك وعند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للبنك.

تم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركات التابعة، بعد إستبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات بين البنك والشركات التابعة.

3. السياسات المحاسبية

1,3 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. يلتزم البنك بالقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى التي تظهر بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

2,3 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2021. تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو يكون معرض، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركات التابعة.

تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها فقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون للبنك القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- عندما تكون للبنك القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

يتم قيد حصة حقوق الجهات غير المسيطرة من الخسائر حتى لو كان هنالك عجز في رصيد حقوق الجهات غير المسيطرة.

في حال فقدان البنك السيطرة على الشركات التابعة يتم استبعاد الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة والقيمة الدفترية لحقوق الجهات غير المسيطرة، ويتم قيد الفائض أو العجز من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

3,3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية ابتداءاً من 1 كانون الثاني 2021:

المرحلة الثانية من إصلاح IBOR (سعر الفوائد المعروضة بين البنوك): تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (9)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (7)، ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (4) ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (16)

توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة والمتعلقة بالأثر على التقارير المالية عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة IBOR بمرجع يعتمد على العائد شبه الخالي من المخاطر. تشمل التعديلات التطبيقات العملية التالية:

- التطبيق العملي ليتم التعامل مع التغيرات التعاقدية والتغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي كتغييرات في سعر الفائدة المتغير، بما يعادل الحركة على سعر الفائدة في السوق
- تتطلب الإعفاءات من البنك تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط ووصف أداة التحوط مع استمرارية علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر
- يجوز للبنك استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقدياً، للتحوطات لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 بعد 30 حزيران 2021 – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (16)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 28 أيار 2020 تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (16). منحت هذه التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) حول التعديلات المحاسبية لعقود الإيجار على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-19. نظرًا لكونه حلاً عمليًا، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلق بوباء COVID-19 والممنوحة من المؤجر يمثل تعديلًا لعقد الإيجار أم لا. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في دفعات الإيجار الناتجة عن تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (16)، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى 30 حزيران 2021، ولكن نظرًا لاستمرار تأثير وباء COVID-19، وبتاريخ 31 آذار 2021 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة التطبيق العملي إلى 30 حزيران 2022.

تنطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية اعتباراً من 1 نيسان 2021.

لم يحصل البنك على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19.

معايير التقارير المالية الدولية والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه المعايير والتعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

إشارة إلى الإطار المفاهيمي – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (3)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (3) اندماج الأعمال – إشارة إلى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة إلى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام 1989 ومع الإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار 2018 دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بمعيار التقارير المالية الدولية رقم (3) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (2Day) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (21) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على معيار التقارير المالية الدولية رقم (3) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الموجودات إلى الموقع وتجهيزها للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقاً لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة إنتاجها في قائمة الدخل الموحدة.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022 على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها إلى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

معيار التقارير المالية الدولية رقم (9) الأدوات المالية – اختبار '10%' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من 2018–2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار التقارير المالية الدولية رقم (9). يوضح التعديل الرسوم التي يأخذها البنك بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

سيقوم البنك بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي يطبق فيها البنك التعديل.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعريف التقديرات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)

في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)، حيث قدم تعريفًا لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان الممارسة رقم (2)

في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (2) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (2) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضروريًا.
يقوم البنك حاليًا بتقييم أثر التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية على القوائم المالية الموحدة للبنك.

4,3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة، الفعلي لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى.

إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، بالكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان، يتم إثبات التعديلات كإضافة أو تخفيض للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي الموحدة مع زيادة أو تخفيض الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الادوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أية رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

عمولات ورسوم دائنة

يتحقق دخل البنك من الرسوم والعمولات من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي يقدمها للعملاء. حيث تتحقق إيرادات الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل بالقيمة التي يتوقع البنك تلقيها مقابل تقديم هذه الخدمات التي تم دفعها. يتم تحديد وتعريف التزامات الأداء، وتوقيت الوفاء بها، في تاريخ إنشاء العقد. لا تتضمن عقود إيرادات البنك التزامات أداء متعددة.
عندما يقدم البنك خدمة لعملائه، يتم الاعتراف بالمقابل ويتم تسجيله على الفور عند تقديم الخدمة في وقت معين أو في نهاية فترة التعاقد للخدمة التي يتم تقديمها على فترة عمر التعاقد.
يعتبر البنك هو الأصيل للإيرادات التي يقدمها لسيطرته على الخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم والعمولات من تقديم الخدمات التي يتم الاعتراف بها على مدة زمنية محدودة

تشمل هذه الرسوم ما يتم تحصيله من خلال خدمات تم تقديمها خلال مدة زمنية محددة حيث يتم احتسابها للفترة ذاتها وتشمل عمولات دائنة ورسوم تقديم خدمة الحافظ الأمين بحيث يتلقى العميل ويستفيد من المزايا التي يوفرها البنك في نفس الوقت.
تشمل رسوم وعمولات البنك من الخدمات التي يتم الاعتراف بها على مدة زمنية محددة:
رسوم الحافظ الأمين: يتقاضى البنك رسومًا سنوية ثابتة مقابل تقديم خدمات الحفظ الأمين لعملائه، والتي تشمل حفظ الأوراق المالية المشتراة ومعالجة أي دخل من توزيعات الأرباح ومدفوعات الفوائد. يتم تحويل حصة العميل من هذه الخدمات بالتساوي على مدى فترة الخدمة، ويتم الاعتراف بهذه الرسوم كإيرادات بالتساوي خلال هذه الفترة، بناءً على الوقت المنقضي.

الرسوم الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية مثل رسوم منح قروض ورسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل أن يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى. نظرًا لأنه يتم نقل منفعة الخدمات إلى العميل بالتساوي خلال فترة محددة، فإن يتم الاعتراف بالرسوم كإيراد على أساس القسط الثابت.

الرسوم والعمولات من تقديم الخدمات التي يتم الاعتراف بها في وقت معين

يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات من تقديم الخدمات التي يتم الاعتراف بها في وقت معين بمجرد وفاء البنك بالاتزامات الأداء ونقل السيطرة من هذه الخدمات إلى العميل. يحدث هذا عادة عند الانتهاء من معاملة أو خدمة، أو مقابل رسوم مرتبطة بأداء معين، بعد الوفاء بمعايير الأداء. تشمل هذه الرسوم والعمولات الناشئة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض لطرف ثالث، مثل السمسرة بحيث يلتزم البنك بإتمام الصفقة المحددة في العقد بنجاح.

رسوم السمسرة: يقوم البنك بشراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن عملائه ويتقاضى عمولة ثابتة لكل معاملة. يكون التزام البنك تنفيذ هذه الصفقات نيابة عن العميل ويتم الاعتراف بالإيرادات بمجرد تنفيذ كل صفقة (أي في تاريخ التداول) بحيث يكون دفع العمولة عند تاريخ التداول. يدفع البنك عمولة مبيعات للوكلاء على كل صفقة مقابل بعض أعمال السمسرة التي يقوم بها.

اختار البنك تطبيق الوسيلة العملية الاختيارية والتي تسمح له حساب العمولة على الفور لأن فترة استهلاكها تكون سنة واحدة أو أقل.

أرصدة العقود

يتم الاعتراف بما يلي في قائمة المركز المالي الموحد:

–الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن "الموجودات الأخرى"، والتي تمثل حق البنك في مبلغ المقابل غير المشروط (خاضعة فقط لمرور الوقت لاستحقاق تحصيلها) حيث يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

– الرسوم والعمولات المقبوضة مقدماً غير المتسحقة" المدرجة ضمن "المطلوبات الأخرى"، والتي تمثل التزام البنك بتحويل الخدمات إلى عميل والتي تم قبض المقابل لها مقدماً. يتم الاعتراف بالالتزام من الرسوم والعمولات المقبوضة غير المستحقة عند قبضها أو استحقاق قبضها (أيهما أسبق). يتم تحقق الإيراد من الرسوم والعمولات المقبوضة غير المستحقة عند تقديم البنك للخدمات مقابلها.

صافي الدخل المتحقق من التداول

يشمل صافي دخل التداول جميع الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات الفوائد ذات الصلة أو المصروفات وتوزيعات الأرباح للموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

إيرادات أرباح الأسهم

تتحقق أرباح أو خسائر تداول الإستثمارات في الموجودات المالية عند إتمام عملية التداول، ويتم الإعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

صافي الخسارة من الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يمثل صافي الخسارة من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مشتقات غير تجارية محتفظ بها لإدارة المخاطر المستخدمة في علاقة التحوط الاقتصادي ولكنها غير مستخدمة لعلاقات التحوط المالية للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وكذلك الموجودات غير التجارية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، على النحو المطلوب من قبل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9). يشتمل البند على تغييرات في القيمة العادلة والفوائد والأرباح الموزعة وفروق أسعار الصرف.

صافي الخسارة من إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بالكلفة المطفأة أو من خلال بنود الدخل الشامل الآخر

يتضمن صافي الخسارة أو الربح من استبعاد الأصول المالية بالكلفة المطفأة المعترف بها عند البيع أو إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بالكلفة المطفأة المحسوبة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية (بما في ذلك الانخفاض في القيمة) والعوائد المستلمة.

إيرادات الإيجارات والخدمات

يتم تصنيف عقود التأجير التي لا تنتقل فيها مخاطر ومنافع الملكية من المؤجر إلى المستأجر كعقود إيجار تشغيلية. يتم إضافة الكلفة التي يتم تكبدها في عقود الإيجار التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها كإيرادات إيجار على فترة عقد الإيجار.

الأدوات المالية – الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف للعملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أوالخسائر، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة "لليوم الأول" كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم البنك بتسجيل الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للبنك. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الاخر
- بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاته المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة أو في حالة المشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

فيما يلي تفاصيل هذه الشروط:

تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للعاملين الرئيسين في إدارة المنشأة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الاعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذات صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب أخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود أخرى، تتوفر فيها الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمتها نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو أي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون ذلك في حالة وجود متغير غير مالي وغير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، أو استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع لأية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لاحق.

يدخل البنك بمعاملات مشتقات مالية مع عدة أطراف، وتشمل عقود مقايضة لأسعار الفائدة، وعقود آجلة وعقود مقايضة العملات. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة وتسجل كأصل عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وتسجل كالتزام عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في صافي الدخل ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى

بعد الاعتراف الاولي، يتاح للبنك خيار تصنيف، في بعض الأحيان، بعض استثماراته في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الموحدة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، مالم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالارباح في الدخل الشامل الأخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة/ خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات المالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض. ويتم اثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئياً في البيانات المالية الموحدة بالقيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم البنك بإثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل الموحدة ضمن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل الموحدة بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

يلتزم البنك بتحديد شروط محددة للقروض بسقوف الغير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للعميل، وبنفس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية. ويتم ادراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات أقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحاً منها اجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

الغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والاحكام

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة. مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنف القروض الجديدة ضمن المرحلة (1) لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حال لم يؤثر التعديل بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه الغاء الاعتراف بالقرض.

يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف لأسباب غير وجود تعديلات جوهرية.

أ. الموجودات المالية

يتم الغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند الغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. ويقوم البنك أيضاً بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا قامت بتحويل الموجودات المالية ويتم تحويل هذا الإلغاء لعدم التحقق.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط:

- إذا قام البنك بتحويل حقوقه التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية

أو

- إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

- البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم يكن قد حصل على نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
- لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
- يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون اي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً لإلغاء الاعتراف إذا:

- قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

أو

- قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر البنك قد نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الاجراء من طرفه دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة استثمار البنك، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضاً بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحول المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك بالاعتراف بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (ايهما أقل).

ب. المطلوبات المالية

يتم الغاء المطلوبات المالية عند إعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء الالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية لالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في قائمة الدخل الموحدة.

انخفاض قيمة الأصول المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع التسهيلات وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، إضافة إلى التزامات التسهيلات وعقود الضمان المالية، والمشار اليها جميعا "الأدوات المالية".

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى:	تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
المرحلة الثانية:	تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.
المرحلة الثالثة:	تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. يقوم البنك بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة الغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسارئر الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.

الخسارة المفترضة عند التعثر	إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

المرحلة الأولى:	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الإئتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الإئتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.
المرحلة الثانية:	عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الإئتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.
المرحلة الثالثة:	بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة 100٪ ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.
الالتزامات والارتباطات المحتملة:	يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي من تلك الالتزامات والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ التمويل كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي.

بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات البنك عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للبنك فيها إلغاء و / أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد البنك من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الإشعار التعاقدي، ولكنه تحسب بدلاً من ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للبنك، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الاخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

إن سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعلي.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تقدير الفترة المتوقعة للتعرض ومعدل الخصم، على أساس فردي.

النظرة المستقبلية للمعلومات

يعتمد البنك على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي.
- معدلات البطالة.

إن المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

تقييم الضمانات

يقوم البنك لغايات التقليص من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن. وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وحوالات الحق والعقارات والمبالغ مستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية. إن السياسة المحاسبية المتبعة من قبل البنك لمعالجة الضمانات حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) هي نفسها كما هي بموجب معيار المحاسبي الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في قائمة المركز المالي الموحد للبنك. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. يتم تقييم الضمانات عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال النقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

يستخدم البنك بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام طرق تقييم مناسبة. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل مقيمي الرهن العقاري.

الضمانات المستردة

تتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط البنك أو بيعه أخذاً بعين الاعتبار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالخصوص. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط البنك إلى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، أيهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها إلى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة، وبالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة البنك.

حسب طبيعة نشاط البنك، لا يقوم البنك باسترداد الممتلكات أو الموجودات الأخرى في محفظته التجارية، ولكنه يعين وكلاء خارجيين لاسترداد قيمتها، بشكل عام من خلال المزادات، لتسوية الديون غير المسددة. ويتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء أو المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في قائمة المركز المالي الموحدة.

إعدام الدين

ان السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك فيما يخص اعدام الدين متوافقة معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) ولا تختلف مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد. في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص. يتم تسجيل المبالغ المستردة لاحقاً ضمن الإيرادات الأخرى.

ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها

يتم شطب التسهيلات والتمويلات التي توفى أصحابها ولا يوجد لديهم ضمانات كافية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

التعديل على التسهيلات والتمويلات

يقوم البنك أحياناً بإجراء تعديلات على شروط العقد للتسهيلات كاستجابة لطلب العميل نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد أو تحصيل الضمانات ويقوم البنك بتعديل شروط التمويل نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للعميل. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط تمويل جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة التسهيلات المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. إن قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد اذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي أنه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

ويطبق البنك نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

تقيد دفعات الايجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار.

حق استخدام الأصول

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بحق استخدام الأصل بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار.

تتضمن تكلفة حق استخدام الأصل قيمة مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها، بالإضافة إلى التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقناً من الحصول على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الاصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار ايهما أقل. تخضع موجودات حق استخدام الأصل إلى اختبار التدني في القيمة.

مطلوبات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بمطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية المخصومة لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو نسب متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً قيمة ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك بالإضافة إلى قيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقا لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى دفع تلك المبالغ.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، يستخدم البنك لغايات خصم دفعات الإيجار المستقبلية معدل الاقتراض عند بدء الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد. لاحقاً يتم زيادة مطلوبات الإيجار بقيمة الفائدة المستحقة ويتم تخفيضها بقيمة دفعات الإيجار الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك أي تعديل أو تغيير على مدة الإيجار أو عند حدوث أي تغيير على الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة أو عند تغير التقييم المتعلق بشراء الأصل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الاصل). كما يقوم البنك أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروف إيجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

المنح الحكومية

يقوم البنك بإثبات إيرادات المنح الحكومية إذا كان هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلامها وسيلتزم البنك بالشروط المرتبطة بالمنحة. تعتبر فائدة القرض الحكومي بسعر فائدة أقل من السوق كمنحة حكومية تتعلق بالدخل. يتم تسجيل القرض الذي يحمل سعر فائدة أقل من السوق وقياسه وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 "الأدوات المالية". ويتم قياس إيراد الفائدة المتحققة من هذا القرض من خلال إحتساب الفرق بين القيمة الدفترية الأولية للقرض وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 والمبالغ المستلمة. يحتسب إيراد المنحة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاحات المتعلقة بها". ويتم إثبات ايراد المنحة الحكومية في قائمة الدخل على أساس منتظم على مدى الفترات التي يثبت فيها البنك الخسائر التي تهدف المنحة إلى تعويضها. يتم إثبات إيراد المنحة فقط عندما يكون المستفيد النهائي هو البنك. أمّا إذا كان المستفيد النهائي هو طرف ثالث وليس البنك، فيتم قيد النقد المستلم من الجهات المانحة كمطلوبات عند تجاوزه للمبالغ المحولة للمستفيدين، بينما يقيد كمستحق من جهات مانحة عندما يكون أقل مما تم تحويله للمستفيدين.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية الموحدة. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات او سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية الموحدة تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات و يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

استثمار في شركات حليفة

يتم قيد الاستثمار في الشركات الحليفة بإستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم إظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك. عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لإستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدنٍ إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
مباني وعقارات	50
أثاث ومعدات	17-6
أجهزة الحاسب الآلي	10-5
تحسينات المأجور	5
وسائل نقل	10-7

يتم شطب أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود الممتلكات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

توحيد الأعمال وشهرة الشراء

يتم قيد عمليات توحيد الأعمال بإستخدام طريقة الإستحواذ. تمثل كلفة الإستحواذ مجموع القيمة العادلة للمقابل المالي المدفوع بتاريخ الإستحواذ وقيمة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركات المستحوذ عليها. عند أي توحيد للأعمال يقوم البنك بتقييم حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الجهات غير المسيطرة إلى صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها. يتم الإعتراف بمصاريف الإستحواذ ضمن المصاريف الإدارية في قائمة الدخل الموحدة.

يقوم البنك عند الاستحواذ بتقدير وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المستحوذ عليها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية بتاريخ الاستحواذ.

في حال توحيد الأعمال نتيجة الإستحواذ التدريجي، يتم قياس الإستثمار المصنف سابقاً للشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ. يتم قيد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية المصنف سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة بالكلفة والتي تمثل الزيادة في المقابل المالي الذي تم تحويله والمبلغ الذي تم قيده لحقوق الجهات غير المسيطرة عن حصة البنك في صافي الموجودات والمطلوبات التي تم الحصول عليها من الشركة التابعة. إذا كان المقابل المالي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات للشركة التابعة، يتم تسجيل الفرق كربح في قائمة الدخل الموحدة.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إثبات الشهرة بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية. لغرض إجراء دراسة حول وجود تدني في القيمة الدفترية للشهرة، يتم توزيع قيمة الشهرة بتاريخ الشراء على الوحدات، أو مجموعة الوحدات المنتجة للنقد، والمتوقع أن تستفيد من عملية توحيد الأعمال، بغض النظر عن كون الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها قد تم توزيعها على هذه الوحدات أم لا.

عند استبعاد أحد الأنشطة التشغيلية ضمن وحدة منتجة للنقد، يتم اعتبار الشهرة المرتبطة بالنشاط التشغيلي المستبعد كجزء من القيمة الدفترية لذلك النشاط لتحديد مبلغ الربح أو الخسارة. يتم تحديد مبلغ الشهرة المستبعد وفقاً لنسبة القيمة الدفترية للنشاط المستبعد إلى صافي القيمة المتبقية من الوحدة المنتجة للنقد.

استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو لأغراض الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. تدرج الإستثمارات العقارية مبدئياً بالكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الشراء المتعلقة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي يتم قياس جميع الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك في تاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم

الموجودات غير الملموسة

أ – الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك . يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- يتم توزيع الشهرة على الوحدة / الوحدات المنتجة النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.
- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/ وحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر الوحدة/ والوحدات المنتجة النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

ب– الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاؤها بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع ويتراوح بين خمسة إلى عشرة سنوات.

المشتقات المالية

يتم إثبات مشتقات الأدوات المالية (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة.

المشتقات المالية المحتفظ بها لأغراض التحوط

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية: في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحدة عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمجموعة وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمجموعة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة، أيهما أقل.

يعاد تقييم هذه الموجودات في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة (مطروحاً منها تكاليف البيع) بشكل إفرادي حيث يتم تسجيل التدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ويتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم قيده على قائمة الدخل الموحدة سابقاً.

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف تجهيز الفروع والمكاتب والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب الممتلكات والآلات والمعدات أو الموجودات غير الملموسة.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). اذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف في قائمة الدخل الموحدة.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحدة. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

المخصصات

تم احتساب مخصصات عندما يترتب على البنك التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً لمعيار محاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين السارية المفعول في فلسطين. يقضي معيار المحاسبة الدولي رقم (12) بالإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة. إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك. يقوم البنك بإعداد دراسة إكتوارية للتأكد من انسجام المخصصات المكونة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (19).

العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية الموحدة للبنك بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للبنك. تحدد الشركات التابعة عملات الأساس الخاصة بها. يتم قياس البنود في القوائم المالية للشركات التابعة باستخدام عملة الأساس لهذه الشركات. يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأخرى غير الدولار الأمريكي خلال السنة إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف كما في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية وتلك التي تستحق القبض أو الدفع بالعملات الأخرى في نهاية السنة إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة. تظهر فروقات التحويل من ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة.

الربح لكل سهم

يتم احتساب الحصة الأساسية للسهم في الأرباح من خلال قسمة ربح السنة العائد إلى حملة الأسهم العادية للبنك على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام.

يتم احتساب الحصة المخفضة للسهم من خلال قسمة ربح السنة العائد إلى حملة الأسهم العادية للبنك على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام مضافاً إليه المعدل المرجح لعدد الاسهم العادية التي كان يجب إصدارها فيما لو تم تحويل الأسهم القابلة للتحويل إلى أسهم عادية (بعد طرح أسهم الخزينة).

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر أو أقل. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر بعد تنزيل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة تتجاوز ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب ومتطلبات الاحتياطي الالزامي.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات محاسبية تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة. نظراً لاستخدام هذه التقديرات والإفتراضات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل. إن الإدارة مسؤولة عن وضع وتطبيق وتقييم هذه التقديرات والافتراضات.

تشمل الإيضاحات الأخرى والتي تبين مدى تعرض البنك للمخاطر الإيضاحات التالية:

- إدارة المخاطر (إيضاح 47)
- إدارة رأس المال (إيضاح 50)

في إعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي كما يلي:

تدني الشهرة

يعتمد تحديد تدني قيمة الشهرة على تقدير "القيمة في الإستخدام" للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها. يتطلب ذلك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الوحدات المنتجة للنقد واختيار نِسب الخصم لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية المستقبلية.

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات إحتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم تسجيل خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة.

مخصص القضايا

يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية إلتزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

مخصصات منافع الموظفين

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصصات منافع الموظفين. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة. وتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

مخصص ضريبة الدخل

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصص ضريبة الدخل. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة. ويتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين في المناطق التي يعمل بها البنك والمعايير المحاسبية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية من إدارة البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الاخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

تدني الموجودات غير المالية

يتحقق التدني عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدة إنتاج النقد عن القيمة المتوقع استردادها، تمثل القيمة المتوقع استردادها القيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع أو القيمة في الإستخدام أيهما أعلى.

تحديد مدة الإيجار للعقود مع خيارات التجديد والإنهاء

يحدد البنك مدة الإيجار على أنها فترة الإيجار غير القابلة للإلغاء، إلى جانب أية فترات يغطيها خيار لتمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن يمارس، أو أية فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد بشكل معقول عدم ممارسته.

الاستثمارات العقارية

تعتمد الإدارة على تقديرات خبراء عقاريين معتمدين ومرخصين في تقييم الإستثمارات العقارية.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم مراجعة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن الأسس الموضوعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (9). يتطلب تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الإئتمانية المتوقعة.

قام البنك باحتساب قيمة مخصص الخسائر الائتمانية للموجودات المالية وفقا لمعايير التقارير الدولية والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إن سياسة البنك في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة لقياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس أساس إفرادي تتم بناءً على ما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الفردية: إفرادي على مستوى نوع التسهيل والبلد (جاري مدين ، مكشوفين بالطلب، قروض)
- التسهيلات الائتمانية للشركات: إفرادي على مستوى التسهيل/ العميل.
- الودائع لدى سلطة النقد والبنوك: إفرادي على مستوى التسهيل/ البنك
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة (السندات): إفرادي على مستوى أداة الدين.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى البنك.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فانه يتم اعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

- يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
- يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم. بهذا الخصوص قام البنك باعتماد فترة 30 يوم.
- يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للأدوات المالية تعثرت واستحقت ل30 يوم خلال فترة القياس السابقة.
- يقوم البنك بتصنيف العملاء الذين ترتأي الإدارة وضعهم تحت المراقبة ضمن المرحلة الثانية كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان.
- يتم الأخذ بعين الاعتبار اية جدولات أو تعديلات تتم على حسابات العملاء أثناء فترة التقييم كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء الذين ترتأي الإدارة أن قطاعاتهم الإقتصادية ذات مخاطر عالية.
- يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء الذين يتم تبليغ البنك بهم من قبل الجهات الرقابية والحكومية بأنهم ذوي مخاطر عالية.
- يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء ممن يخالفون شروط منح الدين.
- عملاء قطاعات الشركات الذين حدث تدني جوهري في تدفقاتهم النقدية لدى لبنك وانخفاض نجاعة مشاريعهم القائمة.
- انخفاض درجتين في التصنيف الائتماني للموجودات المالية.
- يقوم البنك بدحض مفهوم الزيادة الجوهرية المتعلقة بفترة ال30 يوم المفترضة في حال كان للبنك معلومات معقولة ومدعمة دون تحمل تكلفة أو جهود غير ضرورية توضح أن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي.
- التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة لموظفي الحكومة في قطاع غزة والضفة الغربية.

يعتمد التغير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية : الاعتراف والقياس). كما هو موضح في تعريف التعثر أدناه.

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة:**

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية مبنية على التعاون مع جهات دولية ذو خبرة في هذا المجال.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مصممة بناءً على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة.

تم استخدام التقديرات في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصومة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لأعوام لاحقة.

يعتمد السيناريو الأساسي على تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة). إن تغيرات الصعود والهبوط في العوامل الاقتصادية يتم إعدادها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة.

- **تعريف التعثر:**

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. إن التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر، بالإضافة إلى بعض العوامل النوعية الأخرى كمواجهة العميل للصعوبات المالية والإفلاس والوفاة وغيرها.

- **العمر المتوقع:**

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار اقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التدني. يتم الاخذ بعين الاعتبار جميع الالتزامات التعاقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناء على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

حوكمة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار والتأكد من سير التطبيق فقد تم انشاء لجنه توجيه خاصة تتكون من قبل السادة مدير إدارة المخاطر، مدير إدارة الائتمان، المدير المالي للبنك علاوة على مدير إدارة انظمة المعلومات. حيث تقوم اللجنه باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص آليات التطبيق، التأكد من تحديث السياسات العامة واجراءات العمل الأنظمة بما يتلائم مع متطلبات المعيار، كما تقوم بعرض نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة عن طريق اللجان المنبثقة عنه.

4. حصص مؤثرة في شركات تابعة

فيما يلي معلومات مالية عن شركات تابعة وغير مملوكة بالكامل لديها حصص جوهرية لجهات غير مسيطرة:

نسبة الملكية لجهات غير مسيطرة:

إسم الشركة	بلد المنشأ والأعمال	2021 %	2020 %
البنك الإسلامي العربي	فلسطين	47,94	47,94
بال بي	فلسطين	15	15

حصص الجهات غير المسيطرة في الشركات التابعة الجوهرية:

	2021 دولار أمريكي	2020 دولار أمريكي
البنك الإسلامي العربي	60,340,077	53,959,399
بال بي	388,309	340,911
	60,728,386	54,300,310

الأرباح العائدة لجهات غير مسيطرة في الشركات التابعة الجوهرية:

	2021 دولار أمريكي	2020 دولار أمريكي
البنك الإسلامي العربي	7,074,265	2,518,316
بال بي	47,398	12,828
	7,121,663	2,531,144
حصة جهات غير مسيطرة من بنود الدخل الشامل	507,731	(177,117)
	7,629,394	2,354,027

فيما يلي ملخص لمعلومات مالية عن هذه الشركات التابعة قبل استبعاد الأرصدة والمعاملات مع البنك:

ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2021:

	البنك الاسلامي العربي	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	1,736,706,005	4,707,875
إجمالي المطلوبات	(1,605,727,500)	(1,720,347)
مجموع حقوق الملكية	130,978,505	2,987,528
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	70,638,428	2,599,219
جهات غير مسيطرة	60,340,077	388,309
	130,978,505	2,987,528

ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2020:

	البنك الاسلامي العربي	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	1,557,048,782	3,223,409
إجمالي المطلوبات	(1,436,805,052)	(915,083)
مجموع حقوق الملكية	120,243,730	2,308,326
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	66,284,331	1,967,415
جهات غير مسيطرة	53,959,399	340,911
	120,243,730	2,308,326

ملخص بيانات قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021:

	البنك الاسلامي العربي	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الإيرادات	71,243,876	7,608,518
مصاريف إدارية وعامة	(48,581,436)	(6,516,144)
إستهلاكات واطفاءات	(4,700,589)	(263,554)
إيرادات أخرى	614,978	-
الربح قبل الضريبة	18,576,829	828,820
ضريبة الدخل	(6,887,655)	(149,618)
ربح السنة	11,689,174	679,202
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	1,610,601	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	13,299,775	679,202

ملخص بيانات قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020:

	البنك الاسلامي العربي	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الإيرادات	46,926,705	2,129,938
مصاريف إدارية وعامة	(32,067,548)	(1,890,030)
إستهلاكات واطفاءات	(4,420,371)	(198,801)
إيرادات أخرى	525,550	205,496
الربح قبل الضريبة	10,964,336	246,603
ضريبة الدخل	(2,950,000)	(98,063)
ربح السنة	8,014,336	148,540
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	(334,246)	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة	7,680,090	148,540

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021:

	البنك الاسلامي العربي	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أنشطة التشغيل	7,380,861	1,113,979
أنشطة الإستثمار	(22,483,374)	(499,131)
أنشطة التمويل	49,166,435	(46,209)
الزيادة في النقد والنقد المعادل	34,063,922	568,639

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول2020:

	البنك الاسلامي العربي	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أنشطة التشغيل	(61,087,098)	616,919
أنشطة الإستثمار	(4,784,574)	(358,260)
أنشطة التمويل	180,025,035	165,999
الزيادة في النقد والنقد المعادل	114,153,363	424,658

5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق*	1,204,487,480	808,067,767
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	25,737,190	58,710,122
ودائع تبادلية تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل	75,246,827	46,191,819
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	474,918,296	410,440,348
	1,780,389,793	1,323,410,056
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(809,904)	–
	1,779,579,889	1,323,410,056

* يشمل هذا البند مبالغ مودعة لدى شركة أمان لنقل الأموال بمبلغ 14,418,921 دولار أمريكي و13,450,421 كما في 31 كانون الأول 2021 و31 كانون الأول 2020، على التوالي، وذلك لتغطية مصاريف نقل الأموال وتغذية بعض الصرافات الآلية للبنك.

يتعين على البنك وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطي إلزامي نقدي بنسبة 9% من كافة ودائع العملاء. لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد أو عوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية النقدية وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل إحتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي.

لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد أو عوائد على أرصدة الحسابات الجارية.

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:

2021

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2021	515,342,289	–	–	515,342,289
صافي الحركة خلال السنة	60,560,024	–	–	60,560,024
رصيد نهاية السنة	575,902,313	–	–	575,902,313

2020

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020	426,412,319	–	–	426,412,319
صافي الحركة خلال السنة	88,929,970	–	–	88,929,970
رصيد نهاية السنة	515,342,289	–	–	515,342,289

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2021	–	–	–	–
الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة				
خلال العام	809,904	–	–	809,904
رصيد نهاية السنة	809,904	–	–	809,904

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2020	50,150	–	–	50,150
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة				
على الأرصدة المسددة	(50,150)	–	–	(50,150)
رصيد نهاية السنة	–	–	–	–

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:		
حسابات جارية	356,894	485,479
ودائع تبادلية	10,014,103	–
	10,370,997	485,479
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	278,497,155	326,802,075
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل	467,507,816	408,122,624
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	13,000,000	9,167,842
ودائع تبادلية	10,000,000	–
	769,004,971	744,092,541
إستثمارات لدى بنوك إسلامية خارجية:		
إستثمارات تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	3,108,626	2,328,036
إستثمارات تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	3,000,000	4,062,368
	6,108,626	6,390,404
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(3,254,281)	(3,109,697)
	782,230,313	747,858,727

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد أو عوائد كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 مبلغ 278,497,155 دولار أمريكي و327,287,554 دولار أمريكي، على التوالي.

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 مبلغ 83,831,814 و76,264,641 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية إستثمارات لدى بنوك إسلامية:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	732,016,418	15,561,602	3,390,404	750,968,424
صافي الحركة خلال السنة	34,797,948	–	(281,778)	34,516,170
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	15,561,602	(15,561,602)	–	–
رصيد نهاية السنة	782,375,968	–	3,108,626	785,484,594

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	394,309,795	872,820	3,390,404	398,573,019
صافي الحركة خلال السنة	352,395,405	–	–	352,395,405
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(14,688,782)	14,688,782	–	–
رصيد بداية السنة	732,016,418	15,561,602	3,390,404	750,968,424

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية إستثمارات لدى بنوك إسلامية:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	702,444	107,253	2,300,000	3,109,697
صافي (استردادات) خسائر إئتمانية متوقعة	(398,058)	–	542,642	144,584
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	107,253	(107,253)	–	–
رصيد نهاية السنة	411,639	–	2,842,642	3,254,281

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	265,005	1,259	2,300,000	2,566,264
صافي خسائر إئتمانية متوقعة	543,433	–	–	543,433
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(105,994)	105,994	–	–
رصيد بداية السنة	702,444	107,253	2,300,000	3,109,697

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يمثل هذا البند ما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أسهم مدرجة في بورصة فلسطين	500,922	9,738,538
أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية	832,499	638,427
محافظ استثمارية	3,920,428	3,358,340
أسهم غير مدرجة	5,000,000	5,000,000
	10,253,849	18,735,305

8. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الأفراد		
قروض *	720,602,942	661,711,208
حسابات جارية مدينة	2,171,573	2,136,359
بطاقات ائتمان	23,032,068	20,019,047
حسابات المكشوفين بالطلب	59,677,313	59,005,914
تمويلات	273,043,151	253,958,290
شركات كبرى		
قروض *	642,033,599	675,514,387
حسابات جارية مدينة	104,964,392	99,398,220
بطاقات ائتمان	277,726	194,800
حسابات المكشوفين بالطلب	5,474,475	4,571,379
تمويلات	433,649,579	410,384,348
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
قروض *	319,503,179	264,553,107
حسابات جارية مدينة	82,092,984	62,658,994
بطاقات ائتمان	4,862,682	6,480,768
حسابات المكشوفين بالطلب	6,815,209	5,583,760
تمويلات	126,669,327	117,815,541
القطاع العام		
قروض *	367,717,331	345,750,501
حسابات جارية مدينة	280,287,909	279,548,490
تمويلات	192,200,653	168,588,306
	3,645,076,092	3,437,873,419
فوائد وعمولات وأرباح معلقة	(22,097,961)	(20,413,098)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(169,770,971)	(150,711,733)
	3,453,207,160	3,266,748,588

فيما يلي ملخص الحركة على حساب الفوائد والعمولات والأرباح المعلقة خلال السنة:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	20,413,098	16,656,102
فوائد وأرباح معلقة خلال السنة	7,398,451	8,257,741
فوائد وأرباح معلقة حولت للإيرادات خلال السنة	(3,857,115)	(2,922,628)
استبعاد فوائد وأرباح معلقة على تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(870,825)	(1,367,928)
فوائد معلقة تم شطبها	(976,878)	(140,000)
فروقات عملة	(8,770)	(70,189)
الرصيد في نهاية السنة	22,097,961	20,413,098

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2,303,183,967	947,191,330	187,498,122	3,437,873,419
صافي التغير خلال العام	87,312,751	129,805,876	(6,473,630)	210,644,997
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	205,108,779	(201,909,966)	(3,198,813)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(370,248,539)	391,718,460	(21,469,921)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	(15,748,566)	(16,238,630)	31,987,196	–
التسهيلات المستبعدة	–	–	(3,442,324)	(3,442,324)
رصيد نهاية السنة	2,209,608,392	1,250,567,070	184,900,630	3,645,076,092

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2,331,693,967	622,012,262	159,917,605	3,113,623,834
صافي التغير خلال العام	176,718,468	155,343,770	(5,902,084)	326,160,154
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	94,085,232	(88,113,506)	(5,971,726)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(272,726,483)	281,071,283	(8,344,800)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	(26,587,217)	(23,122,479)	49,709,696	–
التسهيلات المستبعدة	–	–	(1,910,569)	(1,910,569)
رصيد نهاية السنة	2,303,183,967	947,191,330	187,498,122	3,437,873,419

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	23,040,316	29,151,994	98,519,423	150,711,733
المحول للمرحلة (1)	3,017,216	(1,962,268)	(1,054,948)	–
المحول للمرحلة (2)	(2,559,838)	5,375,851	(2,816,013)	–
المحول للمرحلة (3)	(146,188)	(497,451)	643,639	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام	4,595,117	26,786,301	38,785,553	70,166,971
المسترد من الخسائر الائتمانية خلال العام	(5,249,180)	(15,631,231)	(26,818,424)	(47,698,835)
إستبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(3,441,756)	(3,441,756)
المسترد من التمويلات الإئتمانية المستبعدة	–	–	2,456	2,456
فرق تقييم عملات أجنبية	–	–	30,402	30,402
رصيد نهاية السنة	22,697,443	43,223,196	103,850,332	169,770,971

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	13,077,697	25,252,148	75,252,660	113,582,505
المحول للمرحلة (1)	1,279,190	(487,036)	(792,154)	–
المحول للمرحلة (2)	(1,869,700)	2,279,381	(409,681)	–
المحول للمرحلة (3)	(127,877)	(1,057,062)	1,184,939	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام	13,635,825	9,954,446	34,221,769	57,812,040
المسترد من الخسائر الائتمانية خلال العام	(2,954,819)	(6,789,883)	(9,098,698)	(18,843,400)
إستبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	3,381	3,381
المسترد من التمويلات الإئتمانية المستبعدة	–	–	(1,996,162)	(1,996,162)
مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات وتمويلات ائتمانية معدومة	–	–	(1,773)	(1,773)
فرق تقييم عملات أجنبية	–	–	155,142	155,142
رصيد نهاية السنة	23,040,316	29,151,994	98,519,423	150,711,733

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة للأفراد:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	433,379,011	520,213,150	43,238,657	996,830,818
صافي التغير خلال السنة	47,075,138	39,017,342	(3,764,947)	82,327,533
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	67,623,725	(66,169,255)	(1,454,470)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(167,186,624)	170,338,077	(3,151,453)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	(3,835,288)	(5,763,490)	9,598,778	–
التسهيلات المستبعدة	–	–	(631,304)	(631,304)
رصيد نهاية السنة	377,055,962	657,635,824	43,835,261	1,078,527,047

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	506,217,157	415,408,889	40,629,565	962,255,611
صافي التغير خلال السنة	(12,485,951)	54,613,788	(7,552,630)	34,575,207
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	58,676,348	(57,141,544)	(1,534,804)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(112,037,340)	116,116,144	(4,078,804)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	(6,991,203)	(8,784,127)	15,775,330	–
التسهيلات المستبعدة	–	–	–	–
رصيد نهاية السنة	433,379,011	520,213,150	43,238,657	996,830,818

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة للأفراد:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	4,671,881	21,759,327	23,595,430	50,026,638
المحول للمرحلة (1)	1,587,472	(854,464)	(733,008)	–
المحول للمرحلة (2)	(2,350,761)	2,552,506	(201,745)	–
المحول للمرحلة (3)	(30,506)	(127,788)	158,294	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام	1,323,266	9,210,795	8,489,627	19,023,688
المسترد من الخسائر الائتمانية خلال العام	(2,109,365)	(10,511,006)	(6,105,712)	(18,726,083)
إستبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية				
مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(630,650)	(630,650)
المسترد من التمويلات الإئتمانية المستبعدة	–	–	(8,748)	(8,748)
فرق تقييم عملات أجنبية	–	–	8,095	8,095
رصيد نهاية السنة	3,091,987	22,029,370	24,571,583	49,692,940

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	3,776,741	22,948,781	18,486,979	45,212,501
المحول للمرحلة (1)	668,135	(124,413)	(523,440)	20,282
المحول للمرحلة (2)	(1,063,349)	670,722	(1,496,802)	(1,889,429)
المحول للمرحلة (3)	(44,300)	(866,244)	910,544	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام	2,614,225	4,568,836	9,368,247	16,551,308
المسترد من الخسائر الائتمانية خلال العام	(1,279,571)	(5,438,355)	(2,471,407)	(9,189,333)
إستبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(694,669)	(694,669)
المسترد من التمويلات الإئتمانية المستبعدة	–	–	(22,789)	(22,789)
فرق تقييم عملات أجنبية	–	–	38,767	38,767
رصيد نهاية السنة	4,671,881	21,759,327	23,595,430	50,026,638

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	282,314,230	102,443,712	72,334,228	457,092,170
صافي التغير خلال السنة	100,573,187	(7,172,645)	(7,771,737)	85,628,805
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	34,350,716	(32,724,206)	(1,626,510)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(43,982,311)	49,333,338	(5,351,027)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	(5,992,640)	(5,600,849)	11,593,489	–
التسهيلات المستبعدة	–	–	(2,777,594)	(2,777,594)
رصيد نهاية السنة	367,263,182	106,279,350	66,400,849	539,943,381

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	327,653,432	68,645,426	60,912,421	457,211,279
صافي التغير خلال السنة	(11,618,466)	13,270,894	(5,978)	1,646,450
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	15,205,866	(14,538,714)	(667,152)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(41,210,674)	44,575,911	(3,365,237)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	(7,715,928)	(9,509,805)	17,225,733	–
التسهيلات المستبعدة	–	–	(1,765,559)	(1,765,559)
رصيد نهاية السنة	282,314,230	102,443,712	72,334,228	457,092,170

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	3,136,224	2,839,444	36,829,627	42,805,295
المحول للمرحلة (1)	1,182,893	(718,378)	(464,515)	–
المحول للمرحلة (2)	(470,186)	1,462,814	(992,628)	–
المحول للمرحلة (3)	(113,681)	(356,575)	470,256	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام	1,642,341	3,941,677	15,810,498	21,394,516
المسترد من الخسائر الائتمانية خلال العام	(2,111,944)	(1,579,509)	(12,717,993)	(16,409,446)
إستبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(2,777,291)	(2,777,291)
المسترد من التمويلات الإئتمانية المستبعدة	–	–	(4,059)	(4,059)
فرق تقييم عملات أجنبية	–	–	3,755	3,755
رصيد نهاية السنة	3,265,647	5,589,473	36,157,650	45,012,770

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2,166,599	1,300,938	25,217,408	28,684,945
المحول للمرحلة (1)	554,041	(328,550)	(245,773)	(20,282)
المحول للمرحلة (2)	31,310	859,651	998,468	1,889,429
المحول للمرحلة (3)	(51,012)	(160,929)	211,941	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام	2,615,513	1,512,575	15,680,037	19,808,125
المسترد من الخسائر الائتمانية خلال العام	(2,180,227)	(344,241)	(4,049,996)	(6,574,464)
إستبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(1,069,572)	(1,069,572)
المسترد من التمويلات الإئتمانية المستبعدة	–	–	(10,572)	(10,572)
مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات وتمويلات ائتمانية معدومة	–	–	(1,773)	(1,773)
فرق تقييم عملات أجنبية	–	–	99,459	99,459
رصيد نهاية السنة	3,136,224	2,839,444	36,829,627	42,805,295

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة للشركات الكبرى:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	793,603,429	324,534,468	71,925,237	1,190,063,134
صافي التغير خلال السنة	(106,654,170)	97,961,179	5,063,054	(3,629,937)
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	103,134,338	(103,016,505)	(117,833)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(159,079,604)	172,047,045	(12,967,441)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	(5,920,638)	(4,874,291)	10,794,929	–
التسهيلات المستبعدة	–	–	(33,426)	(33,426)
رصيد نهاية السنة	625,083,355	486,651,896	74,664,520	1,186,399,771

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	926,399,302	134,593,537	64,833,029	1,125,825,868
صافي التغير خلال السنة	(21,640,336)	90,823,496	(4,706,762)	64,476,398
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	20,203,018	(16,433,248)	(3,769,770)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(119,478,469)	120,379,230	(900,761)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	(11,880,086)	(4,828,547)	16,708,633	–
التسهيلات المستبعدة	–	–	(239,132)	(239,132)
رصيد نهاية السنة	793,603,429	324,534,468	71,925,237	1,190,063,134

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة للشركات الكبرى:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2,779,041	4,553,223	38,094,366	45,426,630
المحول للمرحلة (1)	246,851	(389,426)	142,575	–
المحول للمرحلة (2)	261,109	1,360,531	(1,621,640)	–
المحول للمرحلة (3)	(2,001)	(13,088)	15,089	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام	309,133	13,633,829	14,485,428	28,428,390
المسترد من الخسائر الائتمانية خلال العام	(1,027,871)	(3,540,716)	(7,994,719)	(12,563,306)
إستبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	1,499	1,499
المسترد من التمويلات الإئتمانية المستبعدة	–	–	(20,051)	(20,051)
فرق تقييم عملات أجنبية	–	–	18,552	18,552
رصيد نهاية السنة	2,566,262	15,604,353	43,121,099	61,291,714

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,273,003	1,002,428	31,553,276	33,828,707
المحول للمرحلة (1)	57,015	(34,075)	(22,940)	–
المحول للمرحلة (2)	(837,661)	749,008	88,653	–
المحول للمرحلة (3)	(32,565)	(29,889)	62,454	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام	1,814,270	3,873,038	9,168,485	14,855,793
المسترد من الخسائر الائتمانية خلال العام	504,979	(1,007,287)	(2,577,297)	(3,079,605)
إستبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	–	–	(142,948)	(142,948)
المسترد من التمويلات الإئتمانية المستبعدة	–	–	(52,232)	(52,232)
فرق تقييم عملات أجنبية	–	–	16,915	16,915
رصيد نهاية السنة	2,779,041	4,553,223	38,094,366	45,426,630

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة للقطاع العام:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	793,887,297	–	–	793,887,297
صافي التغير خلال السنة	46,318,596	–	–	46,318,596
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	–	–	–	–
التسهيلات المستبعدة	–	–	–	–
رصيد نهاية السنة	840,205,893	–	–	840,205,893

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	568,331,076	–	–	568,331,076
صافي التغير خلال السنة	225,556,221	–	–	225,556,221
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	–	–	–	–
التسهيلات المستبعدة	–	–	–	–
رصيد نهاية السنة	793,887,297	–	–	793,887,297

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة للقطاع العام:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	12,453,170	–	–	12,453,170
المحول للمرحلة (1)	–	–	–	–
المحول للمرحلة (2)	–	–	–	–
المحول للمرحلة (3)	–	–	–	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام	1,320,377	–	–	1,320,377
رصيد نهاية السنة	13,773,547	–	–	13,773,547

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	5,856,355	–	–	5,856,355
المحول للمرحلة (1)	–	–	–	–
المحول للمرحلة (2)	–	–	–	–
المحول للمرحلة (3)	–	–	–	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام	6,596,815	–	–	6,596,815
رصيد نهاية السنة	12,453,170	–	–	12,453,170

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	15,478,580	13,845,732
الإضافات	3,442,324	1,996,162
إسترداد مخصص تدني تسهيلات	(276,767)	(320,698)
مخصص تم شطبه	(99,170)	(15,767)
فروقات عملة	2,649	(26,849)
الرصيد في نهاية السنة	18,547,616	15,478,580

بلغت الإستردادات للتسهيلات والتمويلات الائتمانية المتعثرة المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 مبلغ 26,818,424 دولار أمريكي و9,098,698 دولار أمريكي، على التوالي.

* تظهر القروض بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 4,655,044 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 1,997,074 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2020. كما تظهر التمويلات الائتمانية المباشرة بالصافي بعد تنزيل الأرباح المؤجلة البالغة 96,181,501 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 92,360,279 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2020.

- بلغ إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة المصنفة بعد تنزيل الفوائد والعمولات والأرباح المعلقة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2021 مبلغ 261,395,641 دولار أمريكي أي ما نسبته (7,21%) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات والأرباح المعلقة مقابل مبلغ 249,644,829 دولار أمريكي أي ما نسبته (7,30%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2020.

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة المتعثرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات والأرباح المعلقة مبلغ 162,802,655 دولار أمريكي أي ما نسبته (4,49%) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات والأرباح والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل مبلغ 167,085,022 دولار أمريكي أي ما نسبته (4,89%) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في31 كانون الأول 2020.

- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها اكثر من 6 سنوات من القوائم المالية الموحدة للبنك. بلغت الأرصدة المستبعدة من القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 مبلغ 33,792,338 دولار أمريكي و29,336,902 دولار أمريكي كما بلغ رصيد المخصص والفوائد والأرباح المعلقة للحسابات المتعثرة مبلغ 31,871,290 دولار أمريكي و28,055,393 دولار أمريكي، على التوالي.

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام 840,205,893 دولار أمريكي أي ما نسبته (23,05%) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 793,887,297 دولار أمريكي أي ما نسبته (23,09%) كما في 31 كانون الأول 2020.

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية للبنك الممنوحة بكفالة السلطة الوطنية الفلسطينية 27,940,226 دولار أمريكي أي ما نسبته (0,77%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 38,116,819 دولار أمريكي أي ما نسبته (1,11%) كما في 31 كانون الأول 2020.

- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات والتمويلات الائتمانية مبلغ 1,299,618,818 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 1,236,098,141 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2020.

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين مبلغ 13,830,380 دولار أمريكي و16,610,904 دولار أمريكي كما في 31 كانون 2021 و2020، على التوالي.

- تم شطب تسهيلات وتمويلات ائتمانية ممنوحة لم يسبق التخصيص لها بقيمة 2,052,766 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 1,532,623 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2020.

فيما يلي توزيع التسهيلات والتمويلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد والأرباح المعلقة حسب النشاط الاقتصادي للعملاء:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الصناعة	179,248,966	159,632,413
قطاع الخدمات	375,969,549	431,912,211
تجارة بالجملة والمفرق	585,953,294	485,736,373
العقارات والإنشاءات	796,287,072	753,622,832
النقل	14,949,487	15,718,522
الزراعة	47,374,979	51,255,021
السياحة	40,025,059	33,887,589
القطاع المالي	22,854,629	26,553,640
القطاع العام	840,205,893	793,887,297
سلع إستهلاكية	720,109,203	665,254,423
	3,622,978,131	3,417,460,321

يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية مضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض، فيما يلي توزيع هذه التسهيلات الائتمانية:

	31 كانون الأول 2021			
نوع التسهيلات	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	تغطية الجهة الضامنة	الديون المتعثرة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي
مشاريع إنتاجية	20,499,956	15,392,510	70	2,623,363
قروض تشغيلية	12,898,314	9,918,272	60	885,511
قروض تنموية	26,004,505	21,018,094	50	7,427,634
مشاريع صغيرة ومتوسطة	28,396,578	21,131,159	100-35	2,930,306
	87,799,353	67,460,035		13,866,814

	31 كانون الأول 2020			
نوع التسهيلات	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	تغطية الجهة الضامنة	الديون المتعثرة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي
مشاريع إنتاجية	15,256,195	11,621,662	70	3,208,357
قروض تشغيلية	9,232,231	7,331,352	60	830,942
قروض تنموية	23,844,516	18,770,356	50	1,622,809
مشاريع صغيرة ومتوسطة	4,189,124	2,896,134	100 - 35	231,432
	52,522,066	40,619,504		5,893,540

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى

تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى ما يلي:

	أسهم مدرجة في أسواق مالية	موجودات مالية غير مدرجة في أسواق مالية	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2021			
محلي	17,480,998	3,535,467	21,016,465
أجنبي	19,560,839	1,677,958	21,238,797
	37,041,837	5,213,425	42,255,262
31 كانون الأول 2020			
محلي	7,483,575	3,450,180	10,933,755
أجنبي	16,077,517	1,547,752	17,625,269
	23,561,092	4,997,932	28,559,024

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب إحتياطي القيمة العادلة:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	(4,999,792)	(3,854,902)
التغير في القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	3,337,959	(1,144,890)
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مثبتة مباشرة في الأرباح المدورة	(30,716)	-
الرصيد في نهاية السنة	(1,692,549)	(4,999,792)

تمت عمليات البيع خلال العام بهدف تمويل بعض الأنشطة الإستثمارية الأخرى وبهدف الخروج من بعض الإستثمارات التي لا تحقق العائد المطلوب من قبل البنك وشركاته التابعة.

10. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ما يلي:

	أذونات وسندات خزينة حكومية	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية	سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية	صكوك إسلامية	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2021						
محلي	66,557,446	–	12,500,000	–	(791,342)	78,266,104
أجنبي	76,160,924	40,876,267	–	35,913,425	(2,371,303)	150,579,313
	142,718,370	40,876,267	12,500,000	35,913,425	(3,162,645)	228,845,417
31 كانون الأول 2020						
محلي	30,138,004	–	8,000,000	–	(526,487)	37,611,517
أجنبي	76,803,680	62,328,177	–	30,513,425	(1,757,569)	167,887,713
	106,941,684	62,328,177	8,000,000	30,513,425	(2,284,056)	205,499,230

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

2021

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	180,446,295	26,073,566	1,263,425	207,783,286
صافي الحركة خلال السنة	28,436,785	(4,312,009)	100,000	24,224,776
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	2,081,832	(2,081,832)		–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(1,264,410)	1,264,410		–
ما تم تحويله إلى المرحلة (3)	(2,300,000)		2,300,000	–
رصيد نهاية السنة	207,400,502	20,944,135	3,663,425	232,008,062

2020

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	199,695,219	44,130,341	1,263,425	245,088,985
صافي الحركة خلال السنة	(14,731,458)	(22,574,241)	–	(37,305,699)
ما تم تحويله إلى المرحلة (1)	2,638,871	(2,638,871)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة (2)	(7,156,337)	7,156,337	–	–
رصيد نهاية السنة	180,446,295	26,073,566	1,263,425	207,783,286

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	952,904	67,727	1,263,425	2,284,056
الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة خلال العام	73,380	5,209	800,000	878,589
ما تم تحويله إلى المرحلة 1	23,256	(23,256)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة 2	(96,125)	96,125	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة 3	(1,870)	–	1870	–
رصيد نهاية السنة	951,545	145,805	2,065,295	3,162,645

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	770,578	310,299	1,263,425	2,344,302
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة	199,294	(259,540)	–	(60,246)
ما تم تحويله إلى المرحلة 1	72	(72)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة 2	(17,040)	17,040	–	–
رصيد نهاية السنة	952,904	67,727	1,263,425	2,284,056

تتراوح أسعار الفائدة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالدولار الأمريكي بين 2,58% إلى 8,13%.

تتراوح أسعار الفائدة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالدينار الأردني بين 5,01% إلى 6,49%.

تتراوح أسعار الفائدة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالدينار الكويتي بين 4,13% إلى 6,00%.

تتضمن الموجودات المالية المحلية استثمار البنك في أذونات خزينة حكومية فلسطينية حسب تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2016/64) بحيث يكون الحد الأعلى لسعر الخصم على الأذونات الصادرة بعملة الشيكل 8% وعلى الأذونات الصادرة بعملة الدولار الأمريكي (ليبور 6 شهور + 3%) سنوياً.

تمثل سندات خزينة حكومية الأجنبية استثمار البنك في سندات خزينة أردنية مدرجة حيث تتراوح نسبة الفائدة على هذه الموجودات من 5.01% إلى 6,49% وتستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى أربع سنوات.

يتراوح العائد على الصكوك الإسلامية الإقليمية بين 2,55% و7,44%.

تتراوح فترات إستحقاق الموجودات المالية بالكلفة المطفأة من شهر إلى تسع سنوات.

11. إستثمار في شركات حليفة ومشروع مشترك

فيما يلي تفاصيل الإستثمار في الشركات الحليفة والمشروع المشترك كما في 31 كانون الأول 2021 و2020:

		نسبة الملكية		رأس المال المكتتب	
		2021	2020	2021	2020
	بلد المنشأ		%	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شركة ابراج للتنمية والإستثمار *	فلسطين	21	21	4,751,499	4,904,368
الشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة والخدمات المصرفية **	فلسطين	30	30	975,618	1,042,012
شركة قدرة لحلول الطاقة***	فلسطين	50	–	3,943,935	–
				9,671,052	5,946,380

* تأسست شركة أبراج للتنمية والإستثمار (أبراج) في فلسطين عام 2008 ومن أهدافها القيام بأعمال الإنشاء والأنشطة العقارية التجارية بكافة أنواعها. يتألف رأسمال الشركة المكتتب به من 21,4 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

** تأسست الشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة والخدمات المصرفية (أمان) في فلسطين سنة 2008 وتقوم بتقديم خدمات نقل النقود والمقتنيات الثمينة والأوراق التجارية داخل وخارج فلسطين. يتألف رأسمال الشركة المكتتب به من 1 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

*** تأسست شركة قدرة لحلول الطاقة (الشركة) كشركة مساهمة خصوصية محدودة خلال عام 2020 برأسمال يتألف من 8 مليون سهم بقيمة إسمية دولار أمريكي واحد لكل سهم، يمتلك البنك 50% من أسهم الشركة، حيث يتم إدارة الشركة بشكل مشترك بالتعاون مع الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (نابكو)، لهذا فقد تم تصنيف الشركة على أنها مشروع مشترك. تعمل الشركة على توفير حلول الطاقة المتجددة الحديثة للأفراد والمؤسسات. بلغ رأسمال الشركة المدفوع كما في 31 كانون الأول 2021 مبلغ 8 مليون دولار أمريكي. باشرت الشركة أنشطتها التشغيلية خلال عام 2021.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في شركاته الحليفة:

	أبراج		أمان	
	2021	2020	2021	2020
المركز المالي للشركات الحليفة	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	35,462,386	36,118,581	4,308,459	4,287,251
إجمالي المطلوبات	(7,624,495)	(7,458,991)	(1,383,967)	(1,104,391)
حقوق الملكية	27,837,891	28,659,590	2,924,492	3,182,860
حصة البنك	5,847,957	6,018,514	877,348	954,858
القيمة الدفترية قبل التعديل	5,847,957	6,018,514	877,348	954,858
تعديلات	(1,096,458)	(1,114,146)	98,270	87,154
القيمة الدفترية بعد التعديل	4,751,499	4,904,368	975,618	1,042,012
الايرادات ونتائج الأعمال				
صافي الإيرادات	2,000,041	1,667,037	2,093,984	1,676,168
مصاريف تشغيلية وإدارية وعامة	(931,918)	(500,613)	(752,390)	(541,761)
مصاريف تمويل	(251,693)	(290,182)	(21,248)	(19,777)
إيرادات (مصاريف) أخرى، بالصافي	35,161	(6,329)	88,708	109,350
الربح قبل الضريبة	851,591	869,913	1409,054	1,223,980
مصروف الضريبة	(76,000)	(173,983)	(230,367)	(185,336)
صافي الربح للسنة بعد الضريبة	775,591	695,930	1,178,687	1,038,644
بنود الدخل الشامل	–	–	–	–
إجمالي الدخل الشامل	775,591	695,930	1,178,687	1,038,644
حصة البنك	162,874	146,145	353,606	311,593

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة بإستثمار البنك في شركة قدرة:

	2021
قائمة المركز المالي للمشروع المشترك	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	8,312,002
إجمالي المطلوبات	(424,132)
حقوق الملكية	7,887,870
حصة البنك	3,943,935
تعديلات	–
القيمة الدفترية للاستثمار	3,943,935
الايرادات ونتائج الأعمال	
إيرادات	1,070,131
نتائج الأعمال	(112,130)
حصة البنك من نتائج الأعمال	(56,065)

12. إستثمارات عقارية

تظهر الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة. فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على بند الإستثمارات العقارية:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	25,884,919	25,677,869
إضافات خلال السنة	362,999	159,000
التغير في القيمة العادلة خلال السنة	(285,740)	48,050
رصيد نهاية السنة	25,962,178	25,884,919

13. عقارات وآلات ومعدات وحق استخدام أصول

	مباني وعقارات*	أثاث ومعدات	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات المأجور	وسائل نقل	حق استخدام موجودات	المجموع
2021	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	47,779,280	107,849,386	17,485,357	13,467,721	4,710,511	41,776,137	233,068,392
الإضافات والمحول من مشاريع تحت التنفيذ	–	5,775,325	524,238	1,539,484	604,319	2,917,015	11,360,381
الاستبعادات	–	(599,419)	(60,157)	–	(480,661)	(874,850)	(2,015,087)
الرصيد في نهاية السنة	47,779,280	113,025,292	17,949,438	15,007,205	4,834,169	43,818,302	242,413,686
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	8,356,599	71,174,830	14,156,307	8,093,293	1,690,186	8,166,800	111,638,015
الاستهلاك للسنة	621,649	6,961,633	1,295,497	2,075,306	322,222	4,535,390	15,811,697
الاستبعادات	–	(263,620)	(56,768)	–	(320,739)	(292,713)	(933,840)
الرصيد في نهاية السنة	8,978,248	77,872,843	15,395,036	10,168,599	1,691,669	12,409,477	126,515,872
صافي القيمة الدفترية:	38,801,032	35,152,449	2,554,402	4,838,606	3,142,500	31,408,825	115,897,814

	مباني وعقارات*	أثاث ومعدات	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات المأجور	وسائل نقل	حق استخدام موجودات	المجموع
2020	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	46,708,005	101,088,313	16,066,003	13,038,789	4,830,321	38,741,538	220,472,969
الإضافات والمحول من مشاريع تحت التنفيذ	1,071,275	7,861,833	1,652,236	428,932	141,844	3,034,599	14,190,719
الاستبعادات	–	(1,100,760)	(232,882)	–	(261,654)	–	(1,595,296)
الرصيد في نهاية السنة	47,779,280	107,849,386	17,485,357	13,467,721	4,710,511	41,776,137	233,068,392
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	7,747,357	63,052,617	12,945,690	7,010,888	1,439,793	3,947,275	96,143,620
الاستهلاك للسنة	609,242	9,120,864	1,443,382	1,082,405	396,982	4,219,525	16,872,400
الاستبعادات	–	(998,651)	(232,765)	–	(146,589)	–	(1,378,005)
الرصيد في نهاية السنة	8,356,599	71,174,830	14,156,307	8,093,293	1,690,186	8,166,800	111,638,015
صافي القيمة الدفترية:	39,422,681	36,674,556	3,329,050	5,374,428	3,020,325	33,609,337	121,430,377

* تشمل المباني والعقارات أراضٍ مملوكة للبنك لممارسة أعماله المصرفية بمبلغ 15,700,255 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 و2020.

تتضمن الممتلكات والآلات والمعدات بنود مستهلكة بالكامل ولا زالت تستخدم في عمليات البنك وتبلغ كلفتها مبلغ 62,216,394 دولار أمريكي ومبلغ 59,386,780 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 و2020، على التوالي.

14. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال إنشاء وتشطيب وتوسيع وتحسينات لفروع البنك الجديدة، وأعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور للبنك الإسلامي العربي (شركة تابعة). فيما يلي الحركة على المشاريع تحت التنفيذ خلال السنة:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2,680,297	3,175,677
إضافات	1,644,400	5,753,272
اطفاءات	(1,056,516)	-
محول إلى عقارات وآلات ومعدات وحق استخدام موجودات (إيضاح 13)	(1,901,389)	(6,248,652)
الرصيد في نهاية السنة	1,366,792	2,680,297

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2021 تقدر بمبلغ 2,314,435 دولار أمريكي، ويتوقع الانتهاء من هذه المشاريع خلال عام 2022.

15. موجودات غير ملموسة

	حق الشهرة	برامج الحاسب الآلي	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة			
في 1 كانون الثاني 2021	3,774,558	24,541,092	28,315,650
الإضافات	-	1,300,903	1,300,903
كما في 31 كانون الأول 2021	3,774,558	25,841,995	29,616,553
الإطفاء			
كما في 1 كانون الثاني 2021	-	12,887,255	12,887,255
الإطفاء للسنة	-	2,115,405	2,115,405
كما في 31 كانون الأول 2021	-	15,002,660	15,002,660
صافي القيمة الدفترية			
كما في 31 كانون الأول 2021	3,774,558	10,839,335	14,613,893

	حق الشهرة	برامج الحاسب الآلي	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة			
في 1 كانون الثاني 2020	3,774,558	22,423,297	26,197,855
الإضافات	–	2,117,795	2,117,795
كما في 31 كانون الأول 2020	3,774,558	24,541,092	28,315,650
الإطفاء			
كما في 1 كانون الثاني 2020	–	10,900,739	10,900,739
الإطفاء للسنة	–	1,986,516	1,986,516
كما في 31 كانون الأول 2020	–	12,887,255	12,887,255
صافي القيمة الدفترية			
كما في 31 كانون الأول 2020	3,774,558	11,653,837	15,428,395

تمت دراسة تدني القيمة المتوقع استردادها للشهرة الناتجة عن استحواذ البنك الإسلامي العربي بناءً على القيمة العادلة بعد خصم تكاليف البيع وفقاً لأسعار التداول لسهم البنك الإسلامي العربي (المستوى الأول) كما في 31 كانون الأول 2021 و2020. كما تمت مقارنة القيمة الدفترية للاستثمار بقيمته السوقية ومقارنته بعمليات بيع استثمارات مماثلة في الأسواق المالية. بحيث كانت القيمة السوقية للاستثمار أكبر من القيمة الدفترية، وعليه لم ينتج عند الدراسة أية خسائر تدني على قيمة حق الشهرة المسجل.

16. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ذمم مدينة وسلف مؤقتة، بالصافي*	11,743,498	9,815,677
فوائد وعمولات مستحقة	11,194,422	9,630,871
شيكات مقاصة	10,003,474	12,571,202
دفعات مقدمة	6,451,191	6,954,133
مخزون قرطاسية ومطبوعات وأجهزة	2,324,916	2,160,781
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون**	779,869	1,867,160
حسابات مدينة أخرى	1,840,817	4,628,866
	44,338,187	47,628,690

* تظهر الذمم المدينة والسلف المؤقتة بالصافي، حيث تم تقييد مخصص تدني خلال العام على هذه الذمم والسلف المؤقتة بمبلغ 300,000 دولار أمريكي.

** يمثل هذا البند الحركة على عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
في بداية السنة	1,867,160	677,531
بيع عقارات مستملكة	(419,760)	
إطفاءات	(667,531)	-
إضافات	-	1,189,629
في نهاية السنة	779,869	1,867,160

17. ودائع سلطة النقد الفلسطينية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية	46,296,880	28,191,932
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر	16,042,099	77,738,726
ودائع تحفيزية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر *	20,000,000	18,571,989
ودائع تبادلية تستحق خلال فترة تقل عن 3 أشهر	73,472,818	43,844,655
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	86,627,310	-
	242,439,107	168,347,302

* يمثل هذا البند قيمة ودائع تحفيزية من سلطة النقد الفلسطينية للبنك الإسلامي العربي (شركة تابعة) بهدف تخفيف الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) على أنشطة الشركة التابعة وما لحقها من خسائر نتيجة تأجيل أقساط العملاء خلال عام 2020. قام البنك بمعالجة أثر الفرق بين سعر الفائدة لهذه الودائع وسعر الفائدة السوقية لها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (20) – محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية، نتج عنها أرباح بقيمة 1,428,011 دولار أمريكي تم قيدها في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 ضمن بند صافي إيرادات التمويل والاستثمار (إيضاح 33). كما قام البنك خلال العام باطفاء كامل قيمة المبلغ المسجل خلال عام 2020 وقيده في قائمة الدخل الموحدة للسنة ليتوافق مع المعالجة المحاسبية للتعديلات الناتجة على التمويلات الإسلامية للشركة التابعة.

18. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند ما يلي:

	حسابات جارية وتحت الطلب	ودائع لأجل \ تستحق خلال فترة 3 أشهر	ودائع تبادلية	ودائع لأجل تستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2021					
محلي	1,010,601	18,996,455	10,000,000	2,000,000	32,007,056
أجنبي	11,425,149	66,629,663	10,000,000	–	88,054,812
	12,435,750	85,626,118	20,000,000	2,000,000	120,061,868
31 كانون الأول 2020					
محلي	* 32,582,614	4,820,874	–	–	37,403,488
أجنبي	16,076,862	28,607,851	–	–	44,684,713
	48,659,476	33,428,725	–	–	82,088,201

* يتضمن هذا البند مبلغ 30,473,580 دولار أمريكي يمثل أمانات شحن نقد لبعض البنوك المحلية كما بتاريخ 31 كانون الأول 2021.

19. ودائع العملاء

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع العملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	1,950,804,278	1,780,702,941
ودائع التوفير	1,308,094,915	1,060,677,761
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	789,999,818	809,683,606
حسابات مدينة – مؤقتاً دائنة	18,904,458	34,573,077
	4,067,803,469	3,685,637,385
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		
ودائع التوفير	569,584,056	387,933,636
ودائع لأجل	376,163,801	507,364,353
	945,747,857	895,297,989
	5,013,551,326	4,580,935,374

- بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 مبلغ 197,456,958 دولار أمريكي و150,023,920 دولار أمريكي أي ما نسبته 3,94% و 3,27% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع التي لا تتقاضى فوائد أو يُستوفى عليها عوائد كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 مبلغ 3,200,179,705 دولار أمريكي و2,764,362,450 دولار أمريكي أي ما نسبته 65,25% و60,34% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 مبلغ 129,318,773 دولار أمريكي و77,032,004 دولار أمريكي أي ما نسبته 2,58% و1,68% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت قيمة الودائع المحجوزة كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 مبلغ 113,799,938 دولار أمريكي و65,237,219 دولار أمريكي أي ما نسبته 2,27% و1,42% من إجمالي الودائع، على التوالي.

20. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	215,141,761	185,005,213
تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مباشرة	34,946,784	33,413,859
أخرى	41,499,731	34,669,808
	291,588,276	253,088,880

تتراوح نسبة الفوائد على هذه التأمينات ما بين 0,1% و5,5%، وتستحق خلال فترة من شهر إلى خمس سنوات.

21. قرض مساند

حصل البنك خلال عام 2016 على قرض مساند بموجب اتفاقية تم توقيعها بتاريخ 20 حزيران 2016 مع مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، ويسدد القرض بموجب هذه الاتفاقية على 10 أقساط نصف سنوية خلال مدة 10 سنوات منها 5 سنوات فترة سماح. استحق القسط الاول للقرض بتاريخ 15 كانون الأول 2021 ويستحق القسط الأخير بتاريخ 15 حزيران 2026. هذا ويستحق على القرض فائدة سنوية بمعدل 7,52% تسدد على أساس نصف سنوي بدأت بتاريخ 15 كانون الأول 2016.

كما وقع البنك بتاريخ 30 أيار 2017 إتفاقية قرض إضافية مع مؤسسة التمويل الدولية وعليها تمت زيادة قيمة القرض المساند بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي ليصبح 75 مليون دولار أمريكي، بنفس شروط إتفاقية القرض المساند المشار اليها أعلاه.

قام البنك خلال العام بسداد مبلغ 2,5 مليون دولار أمريكي من قيمة هذا القرض المساندة ليصبح الرصيد القائم 72,5 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 75 مليون دولار أمريكي كما في31 كانون الأول 2020.

22. أموال مقترضة

فيما يلي تفاصيل هذا البند:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي*	15,000,000	15,000,000
وكالة التنمية الفرنسية**	13,442,500	12,636,180
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ***	10,000,000	–
البنك الأوروبي للاستثمار ****	10,000,000	–
	48,442,500	27,636,180

* قام البنك خلال عام 2020 بتوقيع اتفاقية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي بهدف تمويل تسهيلات ائتمانية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يسدد هذا القرض بموجب 15 قسط نصف سنوي، يبدأ السداد بعد فترة سماح 36 شهراً، حيث يستحق القسط الأول بتاريخ 30 حزيران 2023 وينتهي السداد بتاريخ 30 حزيران2030. يستحق على القرض فائدة سنوية بمعدل 3%.

** قام البنك خلال عام 2018 بتوقيع اتفاقية تمويل المشاريع الخضراء مع وكالة التنمية الفرنسية (الوكالة) وبناءً عليه قام البنك بإطلاق مشروع "Sunref Palestine" والذي تهدف للتعريف بمبادرة التمويل الأخضر المقدمة من الوكالة بدعم من الاتحاد الأوروبي. وبناءً عليه، تتيح الاتفاقية للبنك تسهيلات بمبلغ أقصاه 12,500,000 يورو. يسدد هذا القرض بموجب 20 قسطاً نصف سنوي متساوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح 36 شهراً. استحق القسط الأول بتاريخ 30 تشرين الثاني 2021 وينتهي السداد بتاريخ 31 أيار 2031. يستحق على القرض فائدة سنوية بمعدل 2,62%. بلغ الرصيد المستغل كما في31 كانون الأول 2021 و 2020 مبلغ 13,442,500 دولار أمريكي و12,636,180 دولار أمريكي، على التوالي.

*** قام البنك خلال العام بتوقيع اتفاقية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي بهدف تمويل تسهيلات ائتمانية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تحويل مبلغ 10 مليون دولار أمريكي خلال العام، على أن يتم تحويل باقي المبلغ خلال العام القادم. يسدد هذا القرض بموجب 15 قسط نصف سنوي، يبدأ السداد بعد فترة سماح 18 شهراً، حيث يستحق القسط الأول بتاريخ 15 حزيران 2022 وينتهي السداد بتاريخ 15 حزيران 2026. يستحق على القرض فائدة سنوية بمعدل 3% + ليبور.

**** قام البنك خلال العام بتوقيع اتفاقية مع البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي بهدف تمويل تسهيلات ائتمانية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تحويل مبلغ 10 مليون دولار أمريكي خلال العام، على أن يتم تحويل باقي المبلغ خلال السنوات القادمة. يسدد هذا القرض بموجب 14 قسط نصف سنوي. حيث يستحق القسط الأول بتاريخ 15 أيار 2022 وينتهي السداد بتاريخ 15 تشرين الثاني 2028. يستحق على القرض فائدة سنوية بمعدل 3,49%.

23. قروض الاستدامة من سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند قيمة ودائع سلطة النقد الفلسطينية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2020/22) بهدف تخفيف الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) على الأنشطة والمشاريع الاقتصادية خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث تستوفي سلطة النقد فائدة بنسبة 0,5% على التمويل الممنوح من قبلها ويلتزم البنك باستيفاء فائدة متناقصة بحد أقصى بنسبة 3% من المقترضين. بلغ رصيد قروض الاستدامة 22,307,552 دولار أمريكي و9,134,926 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 و31 كانون الأول 2020، على التوالي.

24. مطلوبات عقود الايجار

يوضح الجدول أدناه القيمة الدفترية مطلوبات عقود الإيجار والحركة عليها:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	33,453,914	33,671,658
استبعادات	(634,533)	–
إضافات خلال السنة	2,917,015	3,034,599
تكاليف التمويل للسنة	958,455	1,011,795
دفعات	(4,794,691)	(4,264,138)
رصيد نهاية السنة	31,900,160	33,453,914

تمثل التزامات العقود المستأجرة الاعتراف بمطلوبات عقود الايجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي ان يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

تم خصم التزامات العقود المستأجرة باستخدام نسبة عائد 3,01%. هذا وقد تم احتساب العمر المتوقع لمطلوبات عقود الإيجار على فترة 10 سنوات.

إن قيمة مصروف الايجار للعقود قصيرة الاجل وعقود ايجار الأصول منخفضة القيمة والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و31 كانون الأول 2020 بلغت 766,480 دولار أمريكي و909,304 دولار أمريكي، على التوالي (إيضاح 38).

25. مخصصات متنوعة

	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2021				
تعويض نهاية الخدمة	46,931,940	9,833,706	(8,001,758)	48,763,888
مخصص قضايا	1,919,435	300,000	–	2,219,435
	48,851,375	10,133,706	(8,001,758)	50,983,323
31 كانون الأول 2020				
تعويض نهاية الخدمة	45,056,909	5,982,147	(4,107,116)	46,931,940
مخصص قضايا	1,919,435	–	–	1,919,435
	46,976,344	5,982,147	(4,107,116)	48,851,375

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك. كما يقوم البنك بإجراء دراسة إكتوارية للتحقق من عدم وجود فروقات جوهرية عن احتساب المخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19)

26. مخصصات الضرائب

لقد كانت الحركة على حساب مخصصات الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و2020 كما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	4,610,652	1,421,119
إضافات	28,350,526	17,748,220
سلفيات مدفوعة	(10,764,288)	(14,339,725)
المسدد خلال السنة	(704,576)	(218,962)
رصيد نهاية السنة	21,492,314	4,610,652

فيما يلي تفاصيل مخصص الضرائب للسنة:	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المخصص المكون للسنة	28,920,430	18,619,982
خصومات ضريبية تشجيعية وتسويات أخرى	(569,904)	(871,762)
مصروف الضرائب الظاهر في قائمة الدخل الموحدة للسنة	28,350,526	17,748,220

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة للبنك:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الربح المحاسبي	84,604,853	40,160,368
أرباح غير خاضعة للضريبة	(5,714,944)	(15,879,892)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	14,015,342	25,286,539
إجمالي الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	92,905,251	49,567,015
صافي الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	92,905,251	49,567,015
ينزل: ضريبة القيمة المضافة	(12,814,517)	(6,836,830)
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	(7,800,711)	(7,652,138)
تعديلات لغايات إحتساب ضريبة الدخل	(3,286,669)	(1,753,511)
الدخل الخاضع لضريبة الدخل	69,003,354	33,324,536
ضريبة الدخل	10,350,503	4,998,680
الضرائب المستحقة عن السنة	23,165,020	11,835,510
الضرائب المخصص لها خلال السنة	28,920,430	18,619,982
نسبة الضريبة الفعلية	%34,18	%46,36

يقوم البنك بالتخصيص للضرائب وفقاً للقوانين السارية المفعول والتي تتضمن القرار بقانون رقم (22) لسنة 2017 والقرار بقانون رقم (10) لسنة 2017.

لم يتوصل البنك إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعماله لعامي 2020 و2019. وقد قام البنك بتقديم الإقرارات الضريبية في موعدها ويتابع المستشار الضريبي إجراء المخالصات النهائية.

بلغت النسبة القانونية لضريبة الدخل 15%، كما بلغت النسبة القانونية لضريبة القيمة المضافة 16% وذلك كما في 31 كانون الأول 2021. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لعام 2011 بشأن ضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10% من تلك الأرباح.

27. مطلوبات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شيكات بنكية مصدقة	22,086,247	23,422,336
ذمم عملاء شركات تابعة	13,679,208	13,364,659
حوالات صادرة	10,679,050	8,985,958
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	6,696,086	7,466,146
مشتقات مالية سالبة (عمليات بين البنوك)	6,256,487	12,564,464
مخصص مكافآت موظفيين	5,700,000	–
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة	5,505,477	6,503,254
فوائد وعمولات مدفوعة مقدماً	4,655,044	1,997,074
أمانات مؤقتة	4,580,207	4,493,292
تأمينات نقدية لجهات مانحة	3,038,627	2,717,255
ضرائب مستحقة	2,775,327	1,308,279
عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلق	2,767,005	2,602,245
مصاريف مستحقة	1,987,990	1,556,251
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	1,240,000	1,020,000
مخصص تدني تسهيلات إئتمانية غير مباشرة (إيضاح 51)	315,086	302,153
أخرى	4,894,110	4,839,147
	96,855,951	93,142,513

28. علاوة إصدار

نتجت علاوة الإصدار مما يلي:

- الاستحواذ على المحفظة البنكية للبنك التجاري الفلسطيني من خلال قيام بنك فلسطين بإصدار 10,008,685 سهماً من اسهمه لمساهمي البنك التجاري الفلسطيني. تمثل علاوة الإصدار والبالغة 15,813,723 دولار أمريكي الفرق بين سعر تداول الأسهم والتي بلغت 2,58 دولار أمريكي للسهم وقيمتها الأسمية والبالغة واحد دولار أمريكي للسهم، وذلك وفقاً لما أقرته الهيئة العامة غير العادية للبنك بتاريخ 25 آذار 2016.
- إدخال مؤسسة التمويل الدولية كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5% من رأسمال البنك أي ما يعادل 4,070,239 سهماً بقيمة إسمية مقدارها واحد دولار أمريكي للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (2,06) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 8,384,692 دولار أمريكي، وذلك وفقاً لما أقره مجلس إدارة البنك في جلسته التي انعقدت في 15 حزيران 2008.
- طرح 13 مليون سهم للإكتتاب الثانوي مقصوراً على مساهمي البنك فقط بقيمة إسمية مقدارها واحد دولار أمريكي للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0.5) دولار أمريكي للسهم، بمجموع علاوة إصدار قدرها 650,000 دولار أمريكي، وذلك وفقاً لما أقرته الهيئة العامة غير العادية للبنك في جلستها التي انعقدت في 6 نيسان 2007.
- قام البنك بتاريخ 15 تموز 2021 بتوقيع اتفاقية مع مع مؤسسة بروباركو الفرنسية (المؤسسة) بحيث تستثمر من خلالها مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية (FISEA) التابعة للمؤسسة والتي تم بموجبها إدخال المؤسسة كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 3,34% من رأسمال البنك أي ما يعادل 7,272,727 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0,65) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 4,727,273 دولار أمريكي.

29. الإحتياطيات

الإحتياطي الإجباري

وفقاً لقانون الشركات وقانون المصارف يقتطع ما نسبته10% من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الإحتياطي الإجباري. لا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الإحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

الإحتياطي الإختياري

يمثل الإحتياطي الإختياري ما يتم إقتطاعه من قبل الشركات التابعة.

إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1,5% من التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية والفوائد والأرباح والعمولات المعلقة و0,5% من التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين إحتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. قام البنك خلال عام 2018 بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتسجيل أثر المعيار من حساب هذا الاحتياطي بما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2). لا يجوز التصرف بهذا الاحتياطي أو توزيعه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إحتياطي تقلبات دورية

يمثل هذا البند قيمة الإحتياطي الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2011/1) و(2015/6) بنسبة 15% من الأرباح الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأسمال البنك ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل البنكي. لا يجوز استخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. لا يجوز وقف هذا الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل 20 % من رأسمال البنك. تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/1) بشأن احتساب احتياطي التقلبات الدورية، حيث سيتم احتسابه كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر تقررها سلطة النقد الفلسطينية تتراوح بين (0%-2,5%). تم تحديد هذه النسبة من قبل سلطة النقد لعام 2018 بحيث تكون 0,57% من الأصول المرجحة بالمخاطر. تم خلال عام 2019 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2019/13) بشأن احتساب مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية، حيث سيتم احتسابه كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر تقررها سلطة النقد الفلسطينية تتراوح بين (0% - 2,5%)، تم تحديد هذه النسبة لعام 2019 بحيث تكون 0,66% من الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث يجب على البنك الإفصاح عن مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية في بياناته المالية ابتداء من بيانات كانون الأول 2023. لم يقم البنك خلال العام باقتطاع إحتياطي التقلبات الدورية بناءً على تفاهمات مع سلطة النقد الفلسطينية. كما يحظر التصرف في هذا الاحتياطي دون موافقة سلطة النقد الفلسطينية.

30. توزيعات أرباح

أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها العادية التي إنعقدت بتاريخ 31 آذار 2021 توزيع أرباح بمبلغ 10,404,000 دولار أمريكي وذلك بواقع 2,080,800 دولار أمريكي كتوزيعات أسهم و8,323,200 دولار أمريكي كأرباح نقدية على مساهمي البنك كلٌ بنسبة ما يملكه من أسهم البنك.

أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها العادية التي إنعقدت بتاريخ 26 آذار 2020 توزيع أرباح بمبلغ 20,400,000 دولار أمريكي وذلك بواقع 4,080,000 دولار أمريكي كتوزيعات أسهم و16,320,000 دولار أمريكي كأرباح نقدية على مساهمي البنك كلٌ بنسبة ما يملكه من أسهم البنك.

كما أقرت الهيئة العامة العادية للبنك الإســـلامي العربي في اجتماعها المنعقد بتاريخ 17 آذار 2021 توزيع أرباح بمبلغ 5,815,000 دولار أمريكي وذلك بواقع 3,250,000 دولار أمريكي كتوزيعات أسهم و2,565,000 دولار أمريكي كأرباح نقدية على مساهمي البنك الإسلامي العربي.

31. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
قروض	109,480,832	106,496,865
حسابات جارية مدينة	27,858,793	27,246,987
حسابات طلب مكشوفة	12,219,407	11,137,370
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	8,874,043	7,433,087
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4,272,445	4,360,528
بطاقات الائتمان	3,546,854	4,426,409
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	–	188,133
	166,252,374	161,289,379

32. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند الفوائد المدينة على الحسابات التالية:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد على ودائع العملاء:		
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	25,198,716	29,936,376
ودائع التوفير	2,944,509	1,326,084
حسابات جارية وتحت الطلب	154,305	246,168
	28,297,530	31,508,628
فوائد على القرض المساند	5,831,888	5,855,620
فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية	1,491,136	1,991,480
فوائد على الأموال المقترضة	1,049,100	269,768
فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,276,759	2,013,306
فوائد على مطلوبات عقود ايجار	959,837	1,011,795
	38,906,250	42,650,597

33. صافي ايرادات التمويل والاستثمار

يمثل هذا البند صافي ايرادات التمويل والإستثمار للبنك الإسلامي العربي (شركة تابعة) منذ تاريخ الإستحواذ، فيما يلي تفاصيل هذا البند:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات عوائد تمويلات	60,693,209	43,348,373
عوائد إستثمارات	2,192,718	2,584,535
	62,885,927	45,932,908
ينزل: عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلق	(12,719,228)	(10,270,226)
	50,166,699	35,662,682

34. صافي إيرادات العمولات

يشمل هذا البند عمولات مقابل ما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عمولات دائنة:		
تسهيلات ائتمانية مباشرة	11,454,945	10,510,904
صافي إيرادات عمولات البطاقات الائتمانية	5,439,515	6,559,130
عمولة إدارة حساب	7,460,217	7,238,433
شيكات	4,977,780	5,700,480
حوالات بنكية	7,344,144	5,371,148
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	3,217,377	3,470,702
عمولة تحويل رواتب	3,524,533	3,775,575
خدمات بنكية مختلفة	6,414,128	3,983,597
	49,832,639	46,609,969
ينزل: عمولات مدينة	(3,747,398)	(3,453,484)
	46,085,241	43,156,485

35. صافي أرباح محفظة موجودات مالية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرباح (خسائر) غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	4,199,145	(1,223,581)
عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	1,977,333	585,596
أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	1,255,231	-
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباعة خلال العام	711,980	-
عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	481,418	885,949
أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	19,858	820,823
عمولة إدارة إستثمارات	(693,134)	(457,058)
	7,951,831	611,729

36. إيرادات أخرى، بالصافي

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيجارات الصناديق الحديدية	247,207	205,875
إسترداد فوائد معلقة	3,857,115	2,922,628
متفرقة	4,325,101	3,812,512
	8,429,423	6,941,015

37. نفقات الموظفين

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	50,225,633	49,195,022
تعويض نهاية خدمة الموظفين	9,833,706	5,982,147
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	7,800,711	7,652,138
مكافآت وحوافز	6,134,250	3,307,283
تأمين ونفقات طبية	3,745,537	3,341,861
مساهمة البنك في صندوق إدخار الموظفين*	2,128,265	2,139,786
بدل ملابس	919,211	983,227
تدريب موظفين	839,351	608,258
تنقلات	545,530	385,850
	82,172,194	73,595,572

* يقوم البنك وفقاً لنظام صندوق إدخار الموظفين باقتطاع 5% شهرياً من الراتب الأساسي لكل موظف ويساهم البنك بنسبة 5% للموظفين الذين أمضوا في الخدمة حتى أقل من خمس سنوات، و8% للموظفين الذين أمضوا في الخدمة من خمس سنوات حتى أقل من عشر سنوات، و10% للموظفين الذين أمضوا في الخدمة لفترة عشر سنوات فأكثر.

38. مصاريف تشغيلية أخرى

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
صيانة وترميمات	6,308,071	5,879,385
بريد وفاكس وهاتف	5,702,374	6,239,107
رسوم اشتراك مؤسسة ضمان الودائع *	4,721,739	6,905,465
مصاريف نقل النقد	4,592,840	3,061,256
مصاريف مهنية	4,297,917	3,106,446
دعاية وإعلان	3,342,266	3,683,130
اشتراكات	2,355,459	2,322,846
كهرباء ومياه	2,298,849	2,229,688
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	2,077,907	1,987,198
مسؤولية إجتماعية **	1,775,464	2,316,929
قرطاسية ومطبوعات	1,674,300	1,658,676
رسوم تأمين	1,441,958	1,265,049
رسوم ترخيص	1,328,054	1,261,751
محروقات	1,037,508	1,005,719
حراسة وتنظيف	804,476	959,892
الايجارات (إيضاح 24)	766,480	909,304
مصاريف ضيافة وفعاليات	431,210	319,315
مصاريف سفر وندوات	278,847	289,094
مصاريف سيارات	265,869	282,277
متفرقة	5,355,921	2,937,599
	50,857,509	48,620,126

* يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية (المؤسسة) بنسبة 0,3% من إجمالي رصيد الودائع المحددة بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013. صدر بتاريخ 1 كانون الأول 2019 تعميم من المؤسسة الودائع رقم (2019/03) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (0,2% – 0,8%)، حيث واعتباراً من 1 كانون الثاني 2020، ستكون نسبة رسوم الاشتراك 0,2% من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من 0,3% من متوسط إجمالي الودائع. صدر بتاريخ 27 تشرين أول 2020 تعميم من المؤسسة رقم (2020/02) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (0,1% – 0,8%)، حيث واعتباراً من 1 تشرين الأول 2020 تحتسب نسبة رسوم الاشتراك بواقع 0,1% من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من 0,2% من متوسط إجمالي الودائع. قامت المؤسسة بتاريخ 9 تشرين الثاني 2021 إصدار تعميم رقم (2021/2) بخصوص رفع نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح 0,2% من متوسط اجمالي الودائع الخاضعة وذلك اعتباراً من مطلع العام القادم. قامت المؤسسة بتاريخ 9 تشرين الثاني 2021 إصدار تعميم رقم (2021/2) بخصوص رفع نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح 0.2% من متوسط اجمالي الودائع الخاضعة وذلك اعتباراً من مطلع العام القادم.

** يهتم بنك فلسطين بدعم مشاريع وأنشطة المسؤولية الاجتماعية عبر المساهمة في تطوير عدة مجالات تتركز في قطاعات التعليم والشباب والابداع والرياضة والصحة والبيئة والثقافة والفنون والتنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين والمساعي الإنسانية وشؤون المرأة، وكما يعمل البنك على تشجيع موظفيه على العمل التطوعي من خلال المشاريع التنموية التي يقودها مع المؤسسات الشريكة والمبادرات الانسانية. بلغت المسئولية الاجتماعية ما نسبته 3,14% و11,4% من ربح عامي 2021 و2020، على التوالي.

39. (مخصص) استرداد خسائر ائتمانية متوقعة على الاستثمارات والتسهيلات والتمويلات الائتمانية غير المباشرة

يمثل هذا البند أثر معيار التقارير المالية رقم (9) على الموجودات المالية باستثناء التسهيلات الائتمانية المباشرة حيث تظهر الخسائر الائتمانية المتوقعة في إيضاح رقم (8)، حسب الجدول أدناه:

	2021				2020
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية إيضاح (5)	809,904	–	–	809,904	(50,150)
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية إيضاح (6)	(398,058)	–	542,642	144,584	543,433
موجودات مالية بالكلفة المطفأة إيضاح (10)	73,380	5,209	800,000	878,589	(60,246)
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة إيضاح (51)	(156,179)	169,112	–	12,933	56,109
المجموع	329,047	174,321	1,342,642	1,846,010	489,146

40. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند غرامات مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية على البنك وشركته التابعة بمبلغ 20,000 دولار أمريكي خلال عامي 2021 و2020 لمخالفة البنك لبعض تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين ذات العلاقة.

41. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من المبالغ المبينة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	1,780,389,793	1,323,410,056
يضاف:		
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	785,484,594	750,968,424
	2,565,874,387	2,074,378,480
يُنزل:		
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	(13,000,000)	(9,167,842)
إستثمارات تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	(3,000,000)	(4,062,368)
أرصدة مقيدة السحب	(83,831,814)	(76,264,641)
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	(135,811,797)	(149,775,313)
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	(118,061,868)	(82,088,201)
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	(424,300,643)	(410,440,348)
	1,787,868,265	1,342,579,767

42. الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	49,132,664	19,881,004
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها خلال السنة	212,952,389	210,160,800
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	0,23	0,09

43. معاملات مع الجهات ذات علاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الادارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات وتمويلات ائتمانية ممنوحة كما يلي:

2021	شركات حليفة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أخرى*	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة:				
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	3,975,723	50,461,025	30,547,514	84,984,262
منها:				
تسهيلات ائتمانية غير منتظمة	–	–	583,814	583,814
ودائع	1,650,705	38,080,993	29,734,843	69,466,541
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	–	8,000,000	–	8,000,000
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة	–	1,240,000	–	1,240,000
إلتزامات محتملة:				
كفالات	211,566	9,505,161	976,060	10,692,787
إعتمادات	–	–	566,000	566,000
سقوف غير مستغلة	–	291,984	8,688,879	8,980,863
بنود قائمة الدخل الموحدة:				
فوائد وعمولات مقبوضة	178,976	2,524,995	1,002,702	3,706,673
فوائد وعمولات مدفوعة	–	651,727	211,775	863,502

2020	شركات حليفة	مساهمون رئيسيون	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أخرى*	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة:					
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	4,657,378	–	50,421,286	34,927,753	90,006,417
منها:					
تسهيلات ائتمانية غير منتظمة	–	–	–	209,034	209,034
ودائع	780,797	–	45,302,876	21,997,685	68,081,358
قرض مساند	–	75,000,000	–	–	75,000,000
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	–	–	8,000,000	–	8,000,000
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة	–	–	1,020,000	–	1,020,000
إلتزامات محتملة:					
كفالات	211,566	–	19,910,341	1,036,153	21,158,060
إعتمادات	–	–	–	614,400	614,400
سقوف غير مستغلة	–	–	258,003	6,422,735	6,680,738
بنود قائمة الدخل الموحدة:					
فوائد وعمولات مقبوضة	209,582	–	2,507,193	1,860,039	4,576,814
فوائد وعمولات مدفوعة	–	5,855,620	802,624	127,138	6,785,382

* يتضمن بند أخرى مدراء الفروع وموظفين من غير الادارة التنفيذية وأقاربهم ومساهمين غير رئيسيين (بنسبة مساهمة اقل من5% من رأسمال البنك) وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية.

- يشكل صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 ما نسبته 2,47% و3,27% من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة، على التوالي.
- يشكل صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 ما نسبته 15,45% و21,34% من قاعدة رأسمال البنك، على التوالي.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالدولار الأمريكي بين 1,8% إلى 24%.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالشيقل الإسرائيلي بين 3% إلى 16%.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالدينار الأردني بين 7,5% إلى 11%.
- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي بين 1% إلى 5,25%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها (منافع قصيرة الأجل)	2,867,378	4,945,839
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة (منافع طويلة الأجل)	440,746	419,911
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة *	1,240,000	1,020,000
بدلات رئيس مجلس الإدارة	480,000	480,000

* يشمل هذا البند مكافآت أعضاء مجلس إدارة بنك فلسطين بمبلغ 990,000 و800,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 على التوالي.

فيما يلي تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك لعامي 2021 و2020:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
هاشم هاني الشوا	108,659	80,000
هاني حسن نجم	108,659	80,000
ماهر جواد فرح	108,659	80,000
لنا أبو حجلة	108,659	80,000
مها عواد	108,659	80,000
تفيدة الجرباوي	108,659	80,000
عماد إريك شحادة	108,659	35,556
عبد الله الغانم	96,585	62,222
طارق العقاد	84,512	80,000
ندى أبو شوشه	48,290	80,000
فيصل غازي الشوا	–	17,778
طارق الشكعة	–	44,444
	990,000	800,000

ينص بند (ت) من المادة رقم (56) من النظام الداخلي للبنك بتوزيع ما نسبته 5% من الأرباح الصافية السنوية لأعضاء مجلس الإدارة. بلغت نسبة المكافأة الفعلية لأعضاء مجلس الإدارة ما نسبته 2,01% و4,02% من ربح سنتي 2021 و2020.

44. القيمة العادلة للأدوات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2021:

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة			
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	1,779,579,889	–	–	1,779,579,889	1,779,579,889
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	782,230,313	–	–	782,230,313	782,230,313
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر					
أسهم مدرجة	5,253,849	5,253,849	–	–	5,253,849
أسهم غير مدرجة	5,000,000	–	–	5,000,000	5,000,000
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة					
أفراد	1,014,724,224	–	–	1,014,724,224	1,014,724,224
شركات ومؤسسات ومشاريع صغيرة	1,595,962,427	–	–	1,595,962,427	1,595,962,427
قطاع عام	842,520,509	–	–	842,520,509	842,520,509
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى					
أسهم مدرجة	37,041,837	37,041,837	–	–	37,041,837
أسهم غير مدرجة	5,213,425	–	–	5,213,425	5,213,425
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:					
أذونات خزينة حكومية	141,921,436	76,160,924	–	66,557,446	142,718,370
سندات مدرجة	40,865,932	41,865,136	–	–	41,865,136
سندات غير مدرجة	12,348,257	–	–	12,500,000	12,500,000
صكوك إسلامية	33,709,792	33,709,792	–	–	33,709,792
موجودات مالية أخرى	34,782,211	–	–	34,782,211	34,782,211
مجموع الموجودات	6,331,154,101	194,031,538	–	6,139,070,444	6,333,101,982
مطلوبات مالية					
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	242,439,107	–	–	242,439,107	242,439,107
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	120,061,868	–	–	120,061,868	120,061,868
ودائع العملاء	5,013,551,326	–	–	5,013,551,326	5,013,551,326
تأمينات نقدية	291,588,276	–	–	291,588,276	291,588,276
قرض مساند	72,500,000	–	–	72,500,000	72,500,000
أموال مقترضة	48,442,500	–	–	48,442,500	48,442,500
قروض الاستدامة من سلطة النقد الفلسطينية	22,307,552	–	–	22,307,552	22,307,552
مطلوبات عقود الاجار	31,900,160	–	–	31,900,160	31,900,160
مطلوبات مالية أخرى	96,540,865	–	–	96,540,865	96,540,865
مجموع المطلوبات	5,939,331,654	–	–	5,939,331,654	5,939,331,654

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2020:

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة			
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	1,323,410,056	–	–	1,323,410,056	1,323,410,056
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	747,858,727	–	–	747,858,727	747,858,727
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر					
أسهم مدرجة	13,735,350	13,735,350	–	–	13,735,350
أسهم غير مدرجة	5,000,000	–	–	5,000,000	5,000,000
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	3,266,748,588	–	–	3,266,748,588	3,266,748,588
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى					
أسهم مدرجة	23,561,092	23,561,092	–	–	23,561,092
أسهم غير مدرجة	4,997,932	–	–	4,997,932	4,997,932
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:					
أذونات خزينة حكومية	106,372,103	76,803,682	–	30,137,936	106,941,618
سندات مدرجة	62,247,819	64,399,222	–	–	64,399,222
سندات غير مدرجة	7,830,904	–	–	8,000,000	8,000,000
صكوك إسلامية	29,048,404	30,513,425	–	–	30,513,425
موجودات مالية أخرى	36,646,616	–	–	36,646,616	36,646,616
مجموع الموجودات	5,627,457,591	209,012,771	–	5,422,799,855	5,631,812,626
مطلوبات مالية					
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	168,347,302	–	–	168,347,302	168,347,302
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	82,088,201	–	–	82,088,201	82,088,201
ودائع العملاء	4,580,935,374	–	–	4,580,935,374	4,580,935,374
تأمينات نقدية	253,088,880	–	–	253,088,880	253,088,880
قرض مساند	75,000,000	–	–	75,000,000	75,000,000
أموال مقترضة	27,636,180	–	–	27,636,180	27,636,180
قروض الاستدامة من سلطة النقد الفلسطينية	9,134,926	–	–	9,134,926	9,134,926
مطلوبات عقود الاجار	33,453,914	–	–	33,453,914	33,453,914
مطلوبات مالية أخرى	92,840,360	–	–	92,840,360	92,840,360
مجموع المطلوبات	5,322,525,137	–	–	5,322,525,137	5,322,525,137

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

إن القيم العادلة للنقد وللأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.

تم تقدير القيمة العادلة للبنود الخاضعة للفائدة من خلال خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام نفس أسعار الفائدة لبنود تحمل نفس الشروط وصفات المخاطر.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر وللموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى غير المدرجة باستخدام طرق تقييم مناسبة.

تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار الفوائد أو الأرباح وعوامل المخاطر وقدرة المدين. لا تختلف القيمة الدفترية للتسهيلات والتمويلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2021.

45. قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي للتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

- المستوى الأول: بإستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة للأدوات المالية.
- المستوى الثاني: بإستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: بإستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2021:

			قياس القيمة العادلة بإستخدام		
		المجموع	أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
	تاريخ التقييم	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (ايضاح 7):					
مدرجة	31 كانون الأول 2021	5,253,849	5,253,849	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2021	5,000,000	-	-	5,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 9):					
مدرجة	31 كانون الأول 2021	37,041,837	37,041,837	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2021	5,213,425	-	-	5,213,425
موجودات مالية تم الإفصاح عنها بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (ايضاح 10):					
أذونات خزينة حكومية	31 كانون الأول 2021	142,718,370	76,160,924	-	66,557,446
سندات مدرجة	31 كانون الأول 2021	41,865,136	41,865,136	-	-
سندات غير مدرجة	31 كانون الأول 2021	12,500,000	-	-	12,500,000
صكوك إسلامية	31 كانون الأول 2021	33,709,792	33,709,792	-	-
إستثمارات عقارية (إيضاح 12)	31 كانون الأول 2021	25,962,178	-	-	25,962,178
المطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة على أساس متكرر					
مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (إيضاح 27)	31 كانون الأول 2021	6,256,487	6,256,487	-	-

فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2020:

			قياس القيمة العادلة بإستخدام		
		المجموع	أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
	تاريخ التقييم	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (ايضاح 7):	31 كانون الأول 2020				
مدرجة	31 كانون الأول 2020	13,735,305	13,735,305	–	–
غير مدرجة	31 كانون الأول 2020	5,000,000	–	–	5,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 9):					
مدرجة	31 كانون الأول 2020	23,561,092	23,561,092	–	–
غير مدرجة	31 كانون الأول 2020	4,997,932	–	–	4,997,932
موجودات مالية تم الإفصاح عنها بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (ايضاح 10):					
أذونات خزينة حكومية	31 كانون الأول 2020	106,941,684	76,803,680	–	30,138,004
سندات مدرجة	31 كانون الأول 2020	64,399,222	64,399,222	–	–
سندات غير مدرجة	31 كانون الأول 2020	8,000,000	–	–	8,000,000
صكوك إسلامية	31 كانون الأول 2020	30,513,425	30,513,425	–	–
إستثمارات عقارية (إيضاح 12)	31 كانون الأول 2020	25,884,919	–	–	25,884,919
المطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة على أساس متكرر					
مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (إيضاح 27)	31 كانون الأول 2020	12,564,464	12,564,464	–	–

لم يقم البنك بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2021 و2020.

يمثل الجدول التالي حساسية القيمة العادلة للاستثمارات العقارية:

	الزيادة/النقص في القيمة العادلة	الأثر على القيمة العادلة
	%	دولار أمريكي
2021		
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	5+	1,298,109
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	5−	(1,298,109)
2020		
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	5+	1,294,246
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	5−	(1,294,246)

لقد كانت الحركة على الاستثمارات التي تم قياس قيمتها العادلة باستخدام المستوى الثالث كما يلي:

	رصيد بداية السنة	إضافات	استحقاق	إحتياطي القيمة العادلة	خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية تم قيدها في قائمة الدخل الموحدة	رصيد نهاية السنة
31 كانون الأول 2021	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (إيضاح 7):						
غير مدرجة	8,358,340	70,000	–	–	492,088	8,920,428
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 9):						
غير مدرجة	1,733,974	89,167	–	125,719	–	1,948,860
	10,092,314	159,167	–	125,719	492,088	10,869,288

	رصيد بداية السنة	شراء	استحقاق	إحتياطي القيمة العادلة	خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	رصيد نهاية السنة
31 كانون الأول 2020	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (إيضاح 7):						
غير مدرجة	8,417,709	–	–	–	(59,369)	8,358,340
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 9):						
غير مدرجة	487,488	1,868,846	–	(622,360)	–	1,733,974
	8,905,197	1,868,846	–	(622,360)	(59,369)	10,092,314

– حساسية المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث):

يتم تكليف مخمنين خارجيين معتمدين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات العقارية والإستثمار في موجودات مالية غير مدرجة بالسوق المالي. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة، والتي تمث في الأغلب أسعار بيع لأراضي مشابهة خلال العام والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة للمتر المربع من الأرض مضروباً بعدد الأمتار المربعة.

46. التركز في الموجودات والمطلوبات

توزيع الموجودات والمطلوبات وبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة طبقاً للتوزيع الجغرافي والقطاعي كما يلي:

	2021			2020		
	موجودات	مطلوبات وحقوق الملكية	بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	موجودات	مطلوبات وحقوق الملكية	بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
حسب المناطق الجغرافية	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	5,587,593,535	6,039,564,771	518,404,126	4,796,397,240	5,562,040,032	563,175,088
اسرائيل	66,010,809	29,674,222	105,015	144,234,582	-	241,416
الأردن	358,571,719	36,773,557	2,325,015	307,442,054	(4,115,244)	1,139,345
أوروبا	354,937,523	128,056,121	12,851,852	361,719,570	41,244,031	18,938,689
أمريكا	16,910,577	72,500,000	881,641	27,122,880	75,000,000	-
دول أخرى	124,197,643	201,653,135	14,287,778	172,893,662	135,641,169	17,337,247
المجموع	6,508,221,806	6,508,221,806	548,855,427	5,809,809,988	5,809,809,988	600,831,785
حسب القطاع						
الأفراد	1,091,230,036	3,509,982,647	40,917,886	972,687,296	3,053,932,599	88,927,009
الشركات والمؤسسات والقطاع العام	2,361,977,124	1,795,156,955	507,937,541	2,294,061,292	1,900,541,636	511,904,776
خزينة	2,852,835,782	505,751,027	-	2,330,008,722	358,409,081	-
أخرى	202,178,864	697,331,177	-	213,052,678	496,926,672	-
المجموع	6,508,221,806	6,508,221,806	548,855,427	5,809,809,988	5,809,809,988	600,831,785

47. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية الموحدة في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك والناشئة عن الأدوات المالية كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وهي كما يلي:

إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك ولجنة إدارة المخاطر مسؤولين عن تحديد ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى وجود عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك في كافة مناطق تواجده.

لجنة إدارة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة إدارة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود استراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول. يتم جمع المعلومات من الدوائر المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة ادارة المخاطر والدوائر التنفيذية لإدارة المخاطر.

المخاطر

يتبع البنك سياسات لإدارة المخاطر المختلفة ضمن إستراتيجية محددة وتتولى دوائر المخاطر رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات ومخاطر التغيير بأسعار الأسهم) ومخاطر السيولة. قام البنك بإنشاء وحدة جودة الائتمان والتي تهدف إلى تحديد التدني في جودة ائتمان العملاء أو انخفاض القيمة العادلة لضماناتهم بشكل مبكر. كما يقوم البنك حالياً بإعداد نظام تصنيف ائتماني لعملائه.

أولاً: مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال إعداد دراسة تمويلية تتضمن التركيز على التدفق النقدي والسداد، ووضع سقوف لمبالغ التمويل (فرد أو مؤسسة) لكل قطاع وكل منطقة جغرافية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

فيما يلي إجمالي التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر)

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	575,902,313	515,342,289
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	782,230,313	747,858,727
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة:		
أفراد	1,014,724,224	972,687,296
شركات ومؤسسات	1,595,962,427	1,496,499,973
قطاع عام	842,520,509	797,561,319
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	228,845,417	205,499,230
موجودات مالية أخرى	34,782,211	36,518,160
	5,074,967,414	4,771,966,994
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	206,492,217	191,064,802
إعتمادات	46,069,513	32,823,758
قبولات	9,417,798	12,810,821
سقوف تسهيلات وتمويلات غير مستغلة	286,553,199	363,743,554
أخرى	322,700	388,850
	548,855,427	600,831,785

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. توجد إرشادات لكيفية قبول وتقييم كل نوع من أنواع الضمانات.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقًا للاتفاق الأساسي. في سياق أعماله الاعتيادية، يستعين البنك بوكلاء خارجيين لاسترداد الأموال من الممتلكات المعاد حيازتها أو غيرها من الأصول في محفظة التجزئة الخاصة به، مثال ذلك: المزادات العلنية. أي أموال فائضة يتم إعادتها إلى العملاء. نتيجة لذلك، فإن العقارات السكنية لا يتم تسجيلها في قائمة المركز المالي الموحدة ولا تعامل كموجودات غير متداولة محتفظ للبيع.

على الرغم من أن عمليات التقاص الرئيسية قد تقلل بشكل كبير من مخاطر الائتمان، إلا أنه يجب ملاحظة أن مخاطر الائتمان يتم استبعادها فقط في حدود المبالغ المستحقة لنفس الطرف المقابل. توضح الجداول الواردة أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان حسب فئة الموجودات المالية. يتم إظهار إجمالي القيمة العادلة للضمانات، أي الفائض في الضمانات (الفرق بين القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها أكبر من قيمة التعرض المتعلق به)، وصافي التعرض لمخاطر الائتمان.

نسبة تغطية المخصصات

2021	إجمالي التعرض			الخسائر الإئتمانية المتوقعة			نسبة تغطية المخصصات		
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد	575,902,313	–	–	809,904	–	–	0.14%	–	–
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	782,375,968	–	3,108,626	411,639	–	2,842,642	0.05%	–	91.44%
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:									
الأفراد	377,055,962	657,635,824	43,835,261	3,091,987	22,029,370	24,571,583	0.82%	3.35%	56.05%
شركات صغيرة ومتوسطة	367,263,182	106,279,350	66,400,849	3,265,647	5,589,473	36,157,650	0.89%	5.26%	54.45%
شركات كبرى	625,083,355	486,651,896	74,664,520	2,566,262	15,604,353	43,121,099	0.41%	3.21%	57.75%
للحكومة والقطاع العام	840,205,893	–	–	13,773,547	–	–	1.64%	–	–
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	207,400,502	20,944,135	3,663,425	951,545	145,805	2,065,295	0.46%	0.70%	56.38%
موجودات مالية أخرى	34,482,211	–	300,000	–	–	300,000	0.00%	–	100.00%
المجموع	3,809,769,386	1,271,511,205	191,972,681	24,870,531	43,369,001	109,058,269	0.65%	3.41%	56.81%
التعرض الائتماني لبنود خارج قائمة المركز المالي:	458,520,533	89,970,915	–	142,407	172,679	–	0.08%	0.41%	–

2020	إجمالي التعرض			الخسائر الإئتمانية المتوقعة			نسبة تغطية المخصصات		
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد	515,342,289	–	–	–	–	–	–	–	–
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	732,016,418	15,561,602	3,390,404	702,444	107,253	2,300,000	0.10%	0.69%	67.84%
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:									
الأفراد	433,379,011	520,213,150	43,238,657	4,671,881	21,759,327	23,595,430	1.08%	4.18%	54.57%
شركات صغيرة ومتوسطة	282,314,230	102,443,712	72,334,228	3,136,224	2,839,444	36,829,627	1.11%	2.77%	50.92%
شركات كبرى	793,603,429	324,534,468	71,925,237	2,779,041	4,553,223	38,094,366	0.35%	1.40%	52.96%
للحكومة والقطاع العام	793,887,297	–	–	12,453,170	–	–	1.57%	–	–
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	180,446,295	26,073,566	1,263,425	952,904	67,727	1,263,425	0.53%	0.26%	100.00%
موجودات مالية أخرى	36,518,160	–	–	–	–	300,000	–	–	–
المجموع	3,767,507,129	988,826,498	192,151,951	24,695,664	29,326,974	102,382,848	0.66%	2.97%	53.28%
التعرض الائتماني لبنود خارج قائمة المركز المالي:	548,215,863	52,221,211	–	298,586	3,567	–	0.08%	0.41%	–

تحليل قروض المرحلة (2) الذي يعكس معايير الإدراج في المرحلة (2):

فيما يلي تحليل التعرضات للمرحلة 2 في تاريخ إعداد التقرير الذي يعكس أسباب التضمين في المرحلة (2) حسب فئة القروض للعملاء (إجمالي القيمة الدفترية والخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة). لأغراض هذا التحليل، عندما تستوفي التعرضات أكثر من معيار واحد لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، يتم تخصيص إجمالي القيمة الدفترية والخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة بترتيب لهذه الفئات.

تم توضيح مؤشرات الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) في إيضاح (3)

2021	أفراد		شركات صغيرة ومتوسطة		شركات كبرى		قطاع عام		إجمالي المرحلة (2)	
	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أقل من 30 يوم										
أسباب نوعية	86,143,441	2,227,034	49,330,809	1,990,032	298,592,152	10,880,949	–	–	434,066,402	15,098,015
أكثر من 30 يوم	571,492,383	19,802,336	56,948,541	3,599,441	188,059,744	4,723,404	–	–	816,500,668	28,125,181
	657,635,824	22,029,370	106,279,350	5,589,473	486,651,896	15,604,353	–	–	1,250,567,070	43,223,196

2020	أفراد		شركات صغيرة ومتوسطة		شركات كبرى		قطاع عام		إجمالي المرحلة (2)	
	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أقل من 30 يوم										
أسباب نوعية	301,894,519	19,828,375	16,283,459	811,298	56,131,294	1,280,636	–	–	374,309,272	21,920,309
أكثر من 30 يوم	218,318,631	1,930,952	86,160,253	2,028,146	268,403,174	3,272,587	–	–	572,882,058	7,231,685
	520,213,150	21,759,327	102,443,712	2,839,444	324,534,468	4,553,223	–	–	947,191,330	29,151,994

القيمة العادلة للضمانات لإجمالي التعرضات الائتمانية:

2021	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	معادن ثمينة واخرى	أسهم متداولة وكفالات	سيارات وآلات وأخرى	عقارات	إجمالي قيمة الضمانات		
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط لبنود داخل قائمة المركز المالي:									
أرصدة لدى سلطة النقد	575,902,313	–	–	–	–	–	–	575,902,313	809,904
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	785,484,594	–	–	–	–	–	–	785,484,594	3,254,281
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:									
الأفراد	1,078,527,047	31,163,600	17,974,054	69,936,554	36,297,315	117,149,828	272,521,351	806,005,696	49,692,940
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	539,943,381	81,641,358	3,216,834	254,526,793	47,781,110	77,600,519	464,766,614	75,176,767	45,012,770
الشركات الكبرى	1,186,399,771	69,721,258	79,239,329	119,123,533	81,787,170	212,459,563	562,330,853	624,068,918	61,291,714
الحكومة والقطاع العام	840,205,893	–	–	–	–	–	–	–	13,773,547
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	232,008,062	–	–	–	–	–	–	232,008,062	3,162,645
موجودات مالية أخرى	34,782,211	–	–	–	–	–	–	34,782,211	300,000
المجموع	5,273,253,272	182,526,216	100,430,217	443,586,880	165,865,595	407,209,910	1,299,618,818	3,133,428,561	177,297,801
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي:	548,855,427	51,533,860	–	13,446,754	294,782	1,662,141	66,937,537	481,917,890	315,086

القيمة العادلة للضمانات للتعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

2021	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	معادن ثمينة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات وأخرى	إجمالي قيمة الضمانات		
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط لبنود داخل قائمة المركز المالي:									
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:									
الأفراد	47,629,378	2,035,298	12,717	6,656,264	–	3,175,278	11,879,557	35,749,821	31,109,022
شركات ومؤسسات	115,173,277	10,906,161	21,948	32,862,768	8,540	481,344	44,280,761	70,892,516	72,741,313
المجموع	162,802,655	12,941,459	34,665	39,519,032	8,540	3,656,622	56,160,318	106,642,337	103,850,335

القيمة العادلة للضمانات لإجمالي التعرضات الائتمانية:

2020	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	معادن ثمينة	أسهم متداولة وكفالات	سيارات وآلات وأخرى	عقارات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط لبنود داخل قائمة المركز المالي:									
أرصدة لدى سلطة النقد	515,342,289	–	–	–	–	–	–	515,342,289	–
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	747,858,727	–	–	–	–	–	–	747,858,727	3,109,697
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الأفراد	1,021,872,542	28,963,365	349,045	13,167,151	79,890,197	144,123,970	266,493,728	755,378,814	49,185,246
شركات ومؤسسات	1,585,063,494	135,708,682	235,016	42,794,581	228,517,370	562,348,764	969,604,413	615,459,081	88,563,521
للحكومة والقطاع العام	810,524,285	–	–	–	–	–	–	810,524,285	12,962,966
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	205,499,230	–	–	–	–	–	–	205,499,230	2,284,056
موجودات مالية أخرى	36,518,160	–	–	–	–	–	–	36,518,160	–
المجموع	4,922,678,727	164,672,047	584,061	55,961,732	308,407,567	706,472,734	1,236,098,141	3,686,580,586	156,105,486
									–
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي:	600,831,785	46,450,829	–	1,346,872	1,073,774	9,923,021	58,794,496	542,037,289	302,153

القيمة العادلة للضمانات للتعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

2020	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	معادن ثمينة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات وأخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط لبنود داخل قائمة المركز المالي:									
التسهيلات والتمويلات الائتمانية:									
الأفراد	32,586,904	1,383,586	92,245	3,905,741	–	1,376,082	6,757,654	25,829,250	22,804,359
شركات ومؤسسات	134,221,808	13,843,683	27,660	40,516,124	8,540	910,333	55,306,340	78,915,468	75,720,066
المجموع	166,808,712	15,227,269	119,905	44,421,865	8,540	2,286,415	62,063,994	104,744,718	98,524,425

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

2021	داخل فلسطين	دول عربية	إسرائيل	أوروبا	أمريكا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	575,902,313	-	-	-	-	-	575,902,313
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	10,370,999	314,216,960	66,010,809	347,446,129	5,700,126	38,485,290	782,230,313
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	3,399,513,934	49,509,372	-	2,475,539	1,708,315	-	3,453,207,160
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	78,266,658	97,334,623	-	5,015,855	9,502,136	38,726,145	228,845,417
أخرى	34,782,211	-	-	-	-	-	34,782,211
كما في 31 كانون الأول 2021	4,098,836,115	461,060,955	66,010,809	354,937,523	16,910,577	77,211,435	5,074,967,414
كما في 31 كانون الأول 2020	3,783,238,702	377,360,859	144,234,582	360,490,770	21,484,454	85,157,627	4,771,966,994

فيما يلي توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول2021 و2020:

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	3,093,365,200	946,318,578	58,952,337	4,098,636,115
دول عربية	414,843,531	46,217,424	-	461,060,955
إسرائيل	66,010,809	-	-	66,010,809
أوروبا	353,007,150	1,930,373	-	354,937,523
أمريكا	15,907,042	1,003,535	-	16,910,577
دول أخرى	67,560,301	9,107,020	1,864,114	78,531,435
المجموع	4,010,694,033	1,004,576,930	60,816,451	5,076,087,414

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	2,784,485,608	930,463,805	68,289,289	3,783,238,702
دول عربية	367,079,438	10,281,421	–	377,360,859
إسرائيل	144,234,582	–	–	144,234,582
أوروبا	358,417,615	2,073,155	–	360,490,770
أمريكا	21,484,454	–	–	21,484,454
دول أخرى	76,954,779	8,202,848	–	85,157,627
المجموع	3,752,656,476	951,021,229	68,289,289	4,771,966,994

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي كما يلي:

	مالي	صناعي	تجاري	عقاري	قطاع عام	أخرى	إجمالي
2021	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	575,902,313	–	–	–	–	–	575,902,313
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	782,230,313	–	–	–	–	–	782,230,313
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	21,383,633	198,169,018	541,334,526	756,493,472	842,520,509	1,093,306,002	3,453,207,160
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	52,036,571	5,002,323	–	2,804,181	141,921,436	27,080,906	228,845,417
أخرى	18,125,106	–	–	–	–	16,657,105	34,782,211
كما في 31 كانون الأول 2021	1,449,677,936	203,171,341	541,334,526	759,297,653	984,441,945	1,137,044,013	5,074,967,414
كما في 31 كانون الأول 2020	1,316,186,103	259,332,866	464,595,712	744,139,735	903,933,526	1,083,779,052	4,771,966,994

فيما يلي توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2021 و2020:

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
قطاع مالي	1,427,767,124	22,078,933	151,879	1,449,997,936
الصناعة	111,008,839	86,757,631	5,404,871	203,171,341
تجارة	374,785,344	151,716,014	14,833,168	541,334,526
عقاري	318,766,337	420,814,686	19,716,630	759,297,653
قطاع عام	984,441,945	–	–	984,441,945
أخرى	793,924,444	323,209,666	20,709,903	1,137,844,013
المجموع	4,010,694,033	1,004,576,930	60,816,451	5,076,087,414

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
قطاع مالي	1,295,140,453	20,901,868	143,782	1,316,186,103
الصناعة	172,083,704	82,132,434	5,116,728	259,332,866
تجارة	295,620,054	143,627,776	25,347,882	464,595,712
عقاري	327,093,891	398,380,341	18,665,503	744,139,735
أوراق مالية	–	–	–	–
قطاع عام	903,933,526	–	–	903,933,526
أخرى	758,784,848	305,978,810	19,015,394	1,083,779,052
المجموع	3,752,656,476	951,021,229	68,289,289	4,771,966,994

عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام اكثر من سيناريو :

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2021:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو (%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%) 2021	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%) 2022	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%) 2023	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%) 2024	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%) 2025	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%) 2026
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	0	5,69	2,70	(0,31)	(0,26)	(0,23)	(0,23)
	السيناريو الأفضل	0	13,40	10,41	7,40	7,45	7,48	7,48
	السيناريو الأسوأ	100	1,84	(1,16)	(4,17)	(4,12)	(4,09)	(4,09)
معدلات البطالة	السيناريو العادي	0	(12,42)	(7,80)	0,77	0,76	0,76	0,76
	السيناريو الأفضل	0	(13,19)	(8,36)	0,83	0,82	0,82	0,82
	السيناريو الأسوأ	100	(12,07)	(7,55)	0,74	0,74	0,73	0,73

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2020:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي(%)
		(%)	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	50	(19,10)	5,69	2,70	(0,31)	(0,26)	(0,23)
	السيناريو الأفضل	0	(11,39)	13,40	10,41	7,40	7,45	7,48
	السيناريو الأسوأ	50	(22,96)	1,84	(1,16)	(4,17)	(4,12)	(4,09)
معدلات البطالة								
	السيناريو العادي	50	26,77	(12,42)	(7,80)	0,77	0,76	0,76
	السيناريو الأفضل	0	19,37	(13,19)	(8,36)	0,83	0,82	0,82
	السيناريو الأسوأ	50	30,47	(12,07)	(7,55)	0,74	0,74	0,73

تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر

الجدول التالي يبين تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر باستخدام التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية:

التصنيف الائتماني	2021 موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة دولار أمريكي	2020 موجودات مالية أخرى بالكلفة المطفأة دولار أمريكي
القطاع الخاص:		
من A- إلى AAA	41,002,749	48,962,473
من B- إلى BBB+	35,786,943	43,879,195
غير مصنف	12,500,000	8,000,000
حكومات وقطاع عام	142,718,370	106,941,618
	232,008,062	207,783,286

ثانياً: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن إحتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير إستناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

العملة	2021 الزيادة في سعر الفائدة (نقطة أساس)	2021 حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة) دولار أمريكي	2020 الزيادة في سعر الفائدة (نقطة أساس)	2020 حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة) دولار أمريكي
دولار أمريكي	10	688,486	10	1,328,727
دينار أردني	10	346,492	10	244,744
شيقل إسرائيلي	10	663,217	10	1,264,542
عملات اخرى	10	(40,083)	10	15,781

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2021

	فجوة اعادة تسعير الفائـدة					
	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات							
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	–	75,246,827	–	–	–	1,704,333,062	1,779,579,889
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	441,817,421	28,494,563	33,421,174	–	–	278,497,155	782,230,313
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	–	–	–	–	–	10,253,849	10,253,849
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	524,042,794	313,172,856	316,743,294	1,342,669,007	956,579,209	–	3,453,207,160
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	–	–	–	–	–	42,255,262	42,255,262
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	14,414,319	18,660,030	12,472,978	38,574,030	144,724,060	–	228,845,417
إستثمار في شركات حليفة ومشروع مشترك	–	–	–	–	–	9,671,052	9,671,052
إستثمارات عقارية	–	–	–	–	–	25,962,178	25,962,178
عقارات وآلات ومعدات	–	–	–	–	–	115,897,814	115,897,814
مشاريع تحت التنفيذ	–	–	–	–	–	1,366,792	1,366,792
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	14,613,893	14,613,893
موجودات أخرى	7,177,139	4,676,273	4,676,273	2,567,138	–	25,241,364	44,338,187
مجموع الموجودات	987,451,673	440,250,549	367,313,719	1,383,810,175	1,101,303,269	2,228,092,421	6,508,221,806
مطلوبات							
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	51,109,509	171,329,598	–	–	20,000,000	–	242,439,107
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	99,005,994	20,997,040	–	–	58,834	–	120,061,868
ودائع العملاء	487,273,630	350,430,712	332,414,494	518,218,265	125,034,520	3,200,179,705	5,013,551,326
تأمينات نقدية	132,793,473	27,092,682	36,275,334	68,443,218	26,983,569	–	291,588,276
قرض مساند	–	–	–	7,500,000	65,000,000	–	72,500,000
أموال مقترضة	672,125	–	672,125	1,386,411	45,711,839	–	48,442,500
قروض استدامة	–	–	–	943,406	14,848,893	6,515,253	22,307,552
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	50,983,323	50,983,323
مخصصات الضرائب	–	–	–	–	–	21,492,314	21,492,314
مطلوبات عقود الاجار	–	–	–	–	–	31,900,160	31,900,160
مطلوبات أخرى	823,573	250,000	8,557,053	8,191,008	–	79,034,317	96,855,951
مجموع المطلوبات	771,678,304	570,100,032	377,919,006	604,682,308	297,637,655	3,390,105,072	6,012,122,377
حقوق الملكية							
رأس المال المدفوع	–	–	–	–	–	217,433,527	217,433,527
علاوة إصدار	–	–	–	–	–	29,575,688	29,575,688
إحتياطي إجباري	–	–	–	–	–	61,883,607	61,883,607
إحتياطي إختياري	–	–	–	–	–	246,361	246,361
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	–	–	–	–	–	10,311,877	10,311,877
إحتياطي تقلبات دورية	–	–	–	–	–	40,000,000	40,000,000
إحتياطي القيمة العادلة	–	–	–	–	–	(1,692,549)	(1,692,549)
أرباح مدورة	–	–	–	–	–	77,612,532	77,612,532
حقوق ملكية مساهمي البنك	–	–	–	–	–	435,371,043	435,371,043
حقوق جهات غير مسيطرة	–	–	–	–	–	60,728,386	60,728,386
مجموع حقوق الملكية	–	–	–	–	–	496,099,429	496,099,429
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	771,678,304	570,100,032	377,919,006	604,682,308	297,637,655	3,886,204,501	6,508,221,806
فجوة إعادة تسعير الفائدة	215,773,369	(129,849,483)	(10,605,287)	779,127,867	803,665,614	(1,658,112,080)	–
الفجوة التراكمية	215,773,369	85,923,886	75,318,599	854,446,466	1,658,112,080	–	–

31 كانون الأول 2020

	فجوة اعادة تسعير الفائـدة					
	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الموجودات	2,082,907,998	658,101,744	376,741,097	789,046,822	1,310,501,394	592,510,933	5,809,809,988
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	393,710,616	387,263,110	420,251,290	411,042,507	751,236,207	3,446,306,258	5,809,809,988
فجوة إعادة تسعير الفائدة	1,689,197,382	270,838,634	(43,510,193)	378,004,315	559,265,187	(2,853,795,325)	–
الفجوة التراكمية	1,689,197,382	1,960,036,016	1,916,525,823	2,294,530,138	2,853,795,325	–	–

سعر الفائدة المرجعي بين البنوك (IBOR)

يتم إجراء تعديل أساسي لمعايير أسعار الفائدة المرجعية الرئيسية على الصعيد العالمي، بما في ذلك استبدال بعض ألسعار المعروضة بين البنوك (IBOR) بمعدلات بديلة خالية من المخاطر تقريبًا (يشار إليها باسم اصالح (IBOR). يتعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة IBOR على أدواتها المالية، والتي تم تحويل بعضها بالفعل، والبعض الآخر سيتم تحويله في تاريخ الانتقال وكجزء من هذه المبادرات على مستوى السوق. يتابع البنك السوق عن كثب وما يصدر عن الجهات المختلفة ذات العالقة التي تدير عملية الانتقال إلى اسعار فائدة مرجعية ويشمل ذلك ما يصدرعن الجهات المنظمة لتعليماتIBOR .

سيتم تعديل العقود التي تحتوي على سعرLIBOR كسعر مرجعي إلى أسعار الفائدة ليوم واحد الخالي من المخاطر تماشيا مع أفضل الممارسات في السوق كما يلي:

العملة	الفائدة	سعر الفائدة البديل	تاريخ الانتقال
دولار أمريكي	لايبور دولار 3 و6 شهور	CME TERM SOFR دولار 3 و 6 شهور	1 كانون الثاني 2022
يورو	لايبور اليورو/ سعر الفائدة المرجعي بين البنوك	سعر الفائدة المعتمد من قبل البنك لليورو هو Euribor	1 كانون الثاني 2022

يهدف البنك إلى الحفاظ على التكافؤ الاقتصادي، من خلال التأكد من أن الشروط المالية لعملية الانتقال تتماشى مع ممارسات السوق فيما يتعلق بتعديلات الهامش. تعديلات الهامش الصادرة عن المنظمة الدولية للمشتقات والتبادل ISDA's والتي اعلنت في 5 آذار 2021 في وقت الانتقال. نتيجة لذلك، ال يُتوقع وجود أي تأثير جوهري على الربح والخسارة. بالنسبة للعقود بعملات غير الدولار الأمريكي فإن الانتقال تم في المواعيد المحددة. بالنسبة للعقود بعملة الدولار الأمريكي والتي تتضمن أي من الفترات شهر– ثلاثة شهور– ستة شهور – سنة ليبور فإن التعديل سيتم في او قبل 30حزيران 2023.

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدولار الأمريكي مربوط بسعر ثابت مع الدينار الأردني وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	2021		2020	
العملة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة
	(%)	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي
شيقل إسرائيلي	10	(282,760)	10	(74,376)
عملات أخرى	10	1,260,456	10	1,268,690

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

	31 كانون الأول2021			
	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	231,966,931	1,198,873,515	11,637,567	1,442,478,013
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	275,067,225	62,606,037	152,090,205	489,763,467
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر	–	–	–	–
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	376,125,608	1,700,322,074	54,244,891	2,130,692,573
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	32,162,331	–	1,677,959	33,840,290
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	69,149,674	40,256,326	4,296,101	113,702,101
موجودات أخرى	4,352,586	15,213,606	618,116	20,184,308
عقود تبادل عملات أجنبية	–	45,774,249	1,263,536	47,037,785
مجموع الموجودات	988,824,355	3,063,045,807	225,828,375	4,277,698,537
المطلوبات				
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	–	185,676,591	25,775,636	211,452,227
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	541,226	85,728,956	1,878,404	88,148,586
ودائع العملاء	953,715,233	1,875,078,431	156,542,266	2,985,335,930
تأمينات نقدية	28,394,661	159,306,469	6,468,270	194,169,400
أموال مقترضة	–	–	13,442,500	13,442,500
مطلوبات أخرى	4,993,754	17,809,042	1,843,626	24,646,422
عقود تبادل عملات اجنبية	–	742,273,918	7,273,112	749,547,030
مجموع المطلوبات	987,644,874	3,065,873,407	213,223,814	4,266,742,095
صافي التركز داخل المركز المالي	1,179,481	(2,827,600)	12,604,561	10,956,442
إلتزامات محتملة خارج المركز المالي	32,134,277	180,767,719	42,404,046	255,306,042

	31 كانون الأول 2020			
	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	أخرى	إجمالي
مجموع الموجودات	914,357,213	2,555,413,662	171,006,885	3,640,777,760
مجموع المطلوبات	913,610,951	2,556,157,307	158,319,986	3,628,088,244
صافي التركز داخل المركز المالي	746,262	(743,645)	12,686,899	12,689,516
إلتزامات محتملة خارج المركز المالي	37,778,173	208,168,239	42,001,347	287,947,759

مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

		2021		2020	
المؤشر	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية
	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10	50,092	1,748,100	973,854	748,358
أسواق مالية خارجية مدرجة	10	975,293	1,956,084	899,677	1,607,752

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم للوفاء بإلتزاماته في تواريخ استحقاقها، وللحد من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه. فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك بناءً على الفترات المتبقية على استحقاقاتها كما في 31 كانون الأول 2021 و2020:

31 كانون الأول 2021	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات:								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	1,779,579,889	–	–	–	–	–	–	1,779,579,889
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	590,695,912	71,806,945	33,421,175	–	–	–	86,306,281	782,230,313
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر	–	–	–	10,253,849	–	–	–	10,253,849
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	185,159,286	238,974,733	280,788,331	410,642,794	935,042,903	1,402,599,113	–	3,453,207,160
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل	–	–	–	–	–	–	42,255,262	42,255,262
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	14,414,320	18,660,030	12,472,978	38,574,030	92,772,467	51,951,592	–	228,845,417
إستثمار في شركات حلفة	–	–	–	–	–	–	9,671,052	9,671,052
إستثمارات عقارية	–	–	–	–	–	–	25,962,178	25,962,178
عقارات وآلات ومعدات	–	–	–	–	–	–	115,897,814	115,897,814
مشاريع تحت التنفيذ	–	–	–	–	–	–	1,366,792	1,366,792
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	14,613,893	14,613,893
موجودات أخرى	9,668,411	13,975,857	4,676,273	2,567,138	–	–	13,450,508	44,338,187
مجموع الموجودات	2,579,517,818	343,417,565	331,358,757	462,037,811	1,027,815,370	1,454,550,705	309,523,780	6,508,221,806
المطلوبات:								
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	51,109,510	171,329,597	–	–	20,000,000	–	–	242,439,107
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	99,104,929	19,997,039	–	1,993	957,907	–	–	120,061,868
ودائع العملاء	1,008,542,155	490,554,651	519,634,848	690,394,959	906,703,642	1,397,721,071	–	5,013,551,326
تأمينات نقدية	132,793,473	27,092,682	36,275,334	68,443,218	26,602,821	380,748	–	291,588,276
قرض مساند	–	–	–	7,500,000	30,000,000	35,000,000	–	72,500,000
أموال مقترضة	672,125	–	672,125	1,386,411	10,990,087	34,721,752	–	48,442,500
قروض الاستدامة	–	–	–	943,406	14,848,893	6,515,253	–	22,307,552
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	50,983,323	50,983,323
مخصصات الضرائب	–	–	–	21,492,314	–	–	–	21,492,314
مطلوبات عقود الايجار	–	–	–	–	–	–	31,900,160	31,900,160
مطلوبات أخرى	74,257,348	250,000	8,557,053	13,476,492	–	–	315,058	96,855,951
مجموع المطلوبات	1,366,479,540	709,223,969	565,139,360	803,638,793	1,010,103,350	1,474,338,824	83,198,541	6,012,122,377
حقوق الملكية:								
رأس المال المدفوع	–	–	–	–	–	–	217,433,527	217,433,527
علاوة إصدار	–	–	–	–	–	–	29,575,688	29,575,688
إحتياطي إجباري	–	–	–	–	–	–	61,883,607	61,883,607
إحتياطي إختياري	–	–	–	–	–	–	246,361	246,361
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	–	–	–	–	–	–	10,311,877	10,311,877
إحتياطي تقلبات دورية	–	–	–	–	–	–	40,000,000	40,000,000
إحتياطي القيمة العادلة	–	–	–	–	–	–	(1,692,549)	(1,692,549)
أرباح مدورة	–	–	–	–	–	–	77,612,532	77,612,532
حقوق ملكية مساهمي البنك	–	–	–	–	–	–	435,371,043	435,371,043
حقوق جهات غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	60,728,386	60,728,386
مجموع حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	496,099,429	496,099,429
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,366,479,540	709,223,969	565,139,360	803,638,793	1,010,103,350	1,474,338,824	579,297,970	6,508,221,806
فجوة الاستحقاق	1,213,038,278	(365,806,404)	(233,780,603)	(341,600,982)	17,712,020	(19,788,119)	(269,774,190)	–
الفجوة التراكمية	1,213,038,278	847,231,874	613,451,271	271,850,289	289,562,309	269,774,190	–	–

31 كانون الأول 2020	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات:								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	1,323,410,056	–	–	–	–	–		1,323,410,056
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	562,165,994	91,086,680	–	18,273,667	–	–	76,332,386	747,858,727
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر	–	–	–	–	–		18,735,305	18,735,305
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	620,954,494	222,027,670	128,490,920	347,312,596	797,016,967	1,150,945,941	–	3,266,748,588
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل	–	–	–	–	–	–	28,559,024	28,559,024
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	5,003,214	9,144,037	7,419,893	31,193,954	74,169,222	78,568,910	–	205,499,230
إستثمار في شركات حليفة	–	–	–	–	–	–	5,946,380	5,946,380
إستثمارات عقارية	–	–	–	–	–	–	25,884,919	25,884,919
عقارات وآلات ومعدات	–	–	–	–	–	–	121,430,377	121,430,377
مشاريع تحت التنفيذ	–	–	–	–	–	–	2,680,297	2,680,297
موجودات غير ملموسة	–	–	–	–	–	–	15,428,395	15,428,395
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	–	47,628,690	47,628,690
مجموع الموجودات	2,511,533,758	322,258,387	135,910,813	396,780,217	871,186,189	1,229,514,851	342,625,773	5,809,809,988
المطلوبات:								
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	44,302,800	54,079,649	69,964,853		–	–	–	168,347,302
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	82,088,201	–	–	–	–	–	–	82,088,201
ودائع العملاء	3,112,344,124	259,184,069	397,792,876	288,772,405	207,113,578	315,728,322	–	4,580,935,374
تأمينات نقدية	18,861,866	14,611,855	22,098,100	43,427,650	41,198,799	77,337,132	35,553,478	253,088,880
قرض مساند	–	–	–	–	22,500,000	52,500,000	–	75,000,000
أموال مقترضة	–	–	–	–	1,000,000	26,636,180	–	27,636,180
قروض الاستدامة	321,123	35,625	360,314	1,195,666	7,222,198	–	–	9,134,926
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	48,851,375	48,851,375
مخصصات الضرائب	–	–	–	4,610,652	–	–	–	4,610,652
مطلوبات عقود الايجار	–	–	–	–	–	–	33,453,914	33,453,914
مطلوبات أخرى	92,840,360	–	–	–	–	–	302,153	93,142,513
مجموع المطلوبات	3,350,758,474	327,911,198	490,216,143	338,006,373	279,034,575	472,201,634	118,160,920	5,376,289,317
حقوق الملكية:								
رأس المال المدفوع	–	–	–	–	–	–	208,080,000	208,080,000
علاوة إصدار	–	–	–	–	–	–	24,848,415	24,848,415
إحتياطي إجباري	–	–	–	–	–	–	56,970,341	56,970,341
إحتياطي إختياري	–	–	–	–	–	–	246,361	246,361
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	–	–	–	–	–	–	10,311,877	10,311,877
إحتياطي تقلبات دورية	–	–	–	–	–	–	40,000,000	40,000,000
إحتياطي القيمة العادلة	–	–	–	–	–	–	(4,999,792)	(4,999,792)
أرباح مدورة	–	–	–	–	–	–	43,763,159	43,763,159
حقوق ملكية مساهمي البنك	–	–	–	–	–	–	379,220,361	379,220,361
حقوق جهات غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	54,300,310	54,300,310
مجموع حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–	433,520,671	433,520,671
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	3,350,758,474	327,911,198	490,216,143	338,006,373	279,034,575	472,201,634	551,681,591	5,809,809,988
فجوة الاستحقاق	(839,224,716)	(5,652,811)	(354,305,330)	58,773,844	592,151,614	757,313,217	(209,055,818)	–
الفجوة التراكمية	(839,224,716)	(844,877,527)	(1,199,182,857)	(1,140,409,013)	(548,257,399)	209,055,818	–	–

يبين الجدول التالي أرصدة المطلوبات المالية الموحدة غير المخصومة للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 حسب فترة الاستحقاق التعاقدي:

31 كانون الأول 2021	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	51,109,510	163,624,631	6,708,815	21,039,120	–	–	–	242,482,076
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	19,987,102	98,060,606	2,130,219	–	–	–	–	120,177,927
ودائع العملاء	1,018,030,578	727,796,802	539,533,586	714,022,949	932,211,283	1,082,358,276	–	5,013,953,474
تأمينات نقدية	133,909,537	27,580,217	37,318,902	69,870,400	27,331,643	475,459	–	296,486,158
قرض مساند	–	–	2,159,129	5,192,189	18,300,451	50,109,210	–	75,760,979
أموال مقترضة	–	–	2,340,912	11,519,790	35,763,405	–	–	49,624,107
قروض الاستدامة	–	–	–	12,948,123	10,802,480	–	–	23,750,603
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	50,983,323	50,983,323
مخصصات الضرائب	–	–	–	21,492,314	–	–	–	21,492,314
مطلوبات عقود الإيجار	–	1,230,191	2,309,412	3,223,981	8,819,921	16,889,821	–	32,473,326
مطلوبات أخرى	75,310,702	1,258,500	8,947,993	11,469,502	–	–	–	96,986,697
مجموع المطلوبات	1,298,347,429	1,019,550,947	601,448,968	870,778,368	1,033,229,183	1,149,832,766	50,983,323	6,024,170,984
مجوع الموجودات حسب استحقاقها المتوقعة	2,375,606,668	433,229,339	320,941,592	465,988,836	1,037,133,755	1,029,169,682	847,241,501	6,509,311,373

31 كانون الأول 2020	شهر فأقل	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	49,953,381	56,620,380	71,014,326	–	–	–	–	177,588,087
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	82,432,474	2,056,852	–	–	–	–	–	84,489,326
ودائع العملاء	3,135,945,319	270,847,097	416,412,216	301,414,545	212,979,173	324,568,715	–	4,662,167,065
تأمينات نقدية	19,031,623	14,743,362	22,599,328	44,572,274	42,481,631	79,088,451	35,873,447	258,390,116
قرض مساند	–	–	–	–	24,255,000	56,595,000	–	80,850,000
أموال مقترضة	–	–	–	–	1,030,000	27,435,265	–	28,465,265
قروض الاستدامة	322,729	35,803	362,116	1,201,644	7,242,378	–	–	9,164,670
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	41,423,327	41,423,327
مخصصات الضرائب	–	–	–	1,439,197	–	–	–	1,439,197
مطلوبات عقود الإيجار	–	–	–	–	–	–	24,693,477	24,693,477
مطلوبات أخرى	67,062,175	–	–	–	–	–	125,341	67,187,516
مجموع المطلوبات	3,354,747,701	344,303,494	510,387,986	348,627,660	287,988,182	487,687,431	102,115,592	5,435,858,046
مجوع الموجودات حسب استحقاقها المتوقعة	2,511,533,758	322,258,387	135,910,813	396,780,217	871,186,189	1,229,514,854	342,625,770	5,809,809,988

نسبة تغطية السيولة

تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/4) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%، حيث تهدف نسبة تغطية السيولة إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو الاجهاد ولمدة 30 يوما، وبغرض استمرار البنك بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الاجهاد ولحين اتخاذ البنك الإجراءات لحل المشكلة بطريقة منظمة.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021:

البند	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي
مجموع الأصول عالية الجودة	2,164,917,110	2,014,566,910
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع المستقرة	2,054,400,341	141,899,781
ب- الودائع الأقل استقراراً	2,002,895,146	156,854,813
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتبارين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع التشغيلية	208,810,507	52,202,627
ب- الودائع غير التشغيلية	1,659,447,851	595,680,294
الودائع والتمويل المضمون	5,925,553,845	946,637,515
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	472,016,161	135,571,064
أي تدفقات نقدية خارجة أخرى	152,514,631	10,405,650
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	6,550,084,637	1,092,614,229
الإقراض المضمون	40,844,180	20,422,090
التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة	708,537,825	439,992,156
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	749,382,005	460,414,246
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		632,199,983
مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات		2,014,566,910
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		632,199,983
نسبة تغطية السيولة (%)		319

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020:

البند	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي
مجموع الأصول عالية الجودة	1,520,620,997	1,438,616,130
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع المستقرة	2,177,506,688	132,692,626
ب- الودائع الأقل استقراراً	1,481,602,842	114,412,848
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتبارين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع التشغيلية	205,649,214	51,412,303
ب- الودائع غير التشغيلية	1,287,438,836	421,793,585
الودائع والتمويل المضمون	5,152,197,580	720,311,362
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	473,124,725	143,678,057
أي تدفقات نقدية خارجة أخرى	191,716,240	10,008,559
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	5,817,038,546	873,997,978
الإقراض المضمون	87,191,770	43,595,885
التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة	595,719,901	339,904,780
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	682,911,671	383,500,665
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		490,497,313
مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات		1,438,616,130
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		490,497,313
نسبة تغطية السيولة (%)		293

نسبة صافي التمويل المستقر

تم اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنك من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقرار لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد البنك على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021:

البند	2021
	دولار أمريكي
رأس المال الرقابي	546,457,129
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)	1,221,243,028
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)	2,313,184,445
التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون	571,417,166
تمويل وودائع أخرى	48,442,500
فئات الالتزامات الأخرى (والتي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه)	200,752,325
إجمالي التمويل المستقر المتاح	4,901,496,593
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة	242,176
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة	60,329,108
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة	37,603,676
القروض	831,739,416
القروض السكنية المؤهلة غير المرهونة	159,906,059
أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك	31,541,510
الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	79,370,610
الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	87,068,516
القروض غير المنتظمة	47,776,133
جميع الأصول الأخرى	455,681,688
تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة	15,950,609
التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:	10,869,804
الالتزامات غير التعاقدية الأخرى	2,231,961
جميع التعرضات خارج الميزانية التي لم يتم ادراجها في الفئات السابقة	17,106
إجمالي التمويل المستقر المطلوب	1,820,328,372
نسبة صافي التمويل المستقر	%269

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020:

البند	2020
	دولار أمريكي
رأس المال الرقابي	511,170,112
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)	1,083,928,803
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)	2,188,699,326
التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون	534,997,068
تمويل وودائع أخرى	27,636,180
فئات الالتزامات الأخرى (والتي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه)	179,346,245
إجمالي التمويل المستقر المتاح	4,525,777,734
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة	107,890
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة	17,101,256
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة	40,522,545
القروض	1,210,775,780
القروض السكنية المؤهلة غير المرهونة	136,646,352
أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك	36,778,100
الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	54,911,030
الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	88,652,117
القروض غير المنتظمة	11,820,678
جميع الأصول الأخرى	455,336,141
تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة	18,187,177
التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:	9,762,041
الالتزامات غير التعاقدية الأخرى	2,072,928
جميع التعرضات خارج الميزانية التي لم يتم ادراجها في الفئات السابقة	19,442
إجمالي التمويل المستقر المطلوب	2,082,693,477
نسبة صافي التمويل المستقر	%217

48. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانون الأول 2021			
	أقل من سنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	1,779,579,889	–	–	1,779,579,889
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	695,924,032	–	86,306,281	782,230,313
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	10,253,849	–	–	10,253,849
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1,115,565,144	2,337,642,016	–	3,453,207,160
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	–	–	42,255,262	42,255,262
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	84,121,358	144,724,059	–	228,845,417
إستثمار في شركات حليفة	–	–	9,671,052	9,671,052
إستثمارات عقارية	–	–	25,962,178	25,962,178
عقارات وآلات ومعدات	–	–	115,897,814	115,897,814
مشاريع تحت التنفيذ	–	–	1,366,792	1,366,792
موجودات غير ملموسة	–	–	14,613,893	14,613,893
موجودات أخرى	30,887,679	–	13,450,508	44,338,187
مجموع الموجودات	3,716,331,951	2,482,366,075	309,523,780	6,508,221,806
المطلوبات				
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	222,439,107	20,000,000	–	242,439,107
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	119,103,961	957,907	–	120,061,868
ودائع العملاء	2,709,126,613	2,304,424,713	–	5,013,551,326
تأمينات نقدية	264,604,707	26,983,569	–	291,588,276
قرض مساند	7,500,000	65,000,000	–	72,500,000
أموال مقترضة	2,730,661	45,711,839	–	48,442,500
قروض الاستدامة	943,406	21,364,146	–	22,307,552
مخصصات متنوعة	–	–	50,983,323	50,983,323
مخصصات الضرائب	21,492,314	–	–	21,492,314
مطلوبات عقود الايجار	–	–	31,900,160	31,900,160
مطلوبات أخرى	96,540,893	–	315,058	96,855,951
مجموع المطلوبات	3,444,481,662	2,484,442,174	83,198,541	6,012,122,377
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	–	–	217,433,527	217,433,527
علاوة إصدار	–	–	29,575,688	29,575,688
إحتياطي إجباري	–	–	61,883,607	61,883,607
إحتياطي إختياري	–	–	246,361	246,361
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	–	–	10,311,877	10,311,877
إحتياطي تقلبات دورية	–	–	40,000,000	40,000,000
إحتياطي القيمة العادلة	–	–	(1,692,549)	(1,692,549)
أرباح مدورة	–	–	77,612,532	77,612,532
حقوق ملكية مساهمي البنك	–	–	435,371,043	435,371,043
حقوق جهات غير مسيطرة	–	–	60,728,386	60,728,386
مجموع حقوق الملكية	–	–	496,099,429	496,099,429
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	3,444,481,662	2,484,442,174	579,297,970	6,508,221,806
فجوة الاستحقاق	271,850,289	(2,076,099)	(269,774,190)	–
الفجوة التراكمية	271,850,289	269,774,190	–	–

	31 كانون الأول 2020			
	أقل من سنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	1,323,410,056	–	–	1,323,410,056
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	671,526,341	–	76,332,386	747,858,727
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	–	–	18,735,305	18,735,305
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1,318,785,680	1,947,962,908	–	3,266,748,588
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	–	–	28,559,024	28,559,024
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	52,761,098	152,738,132	–	205,499,230
إستثمار في شركات حليفة	–	–	5,946,380	5,946,380
إستثمارات عقارية	–	–	25,884,919	25,884,919
عقارات وآلات ومعدات	–	–	121,430,377	121,430,377
مشاريع تحت التنفيذ	–	–	2,680,297	2,680,297
موجودات غير ملموسة	–	–	15,428,395	15,428,395
موجودات أخرى	36,518,160	–	11,110,530	47,628,690
مجموع الموجودات	3,403,001,335	2,100,701,040	306,107,613	5,809,809,988
المطلوبات				
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	168,347,302	–	–	168,347,302
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	82,088,201	–	–	82,088,201
ودائع العملاء	4,058,093,474	522,841,900	–	4,580,935,374
تأمينات نقدية	98,999,471	118,535,931	35,553,478	253,088,880
قرض مساند	–	75,000,000	–	75,000,000
أموال مقترضة	–	27,636,180	–	27,636,180
قروض الاستدامة	1,912,728	7,222,198	–	9,134,926
مخصصات متنوعة	–	–	48,851,375	48,851,375
مخصصات الضرائب	4,610,652	–	–	4,610,652
مطلوبات عقود الايجار	–	–	33,453,914	33,453,914
مطلوبات أخرى	92,840,360	–	302,153	93,142,513
مجموع المطلوبات	4,506,892,188	751,236,209	118,160,920	5,376,289,317
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	–	–	208,080,000	208,080,000
علاوة إصدار	–	–	24,848,415	24,848,415
إحتياطي قانوني	–	–	56,970,341	56,970,341
إحتياطي إختياري	–	–	246,361	246,361
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	–	–	10,311,877	10,311,877
إحتياطي تقلبات دورية	–	–	40,000,000	40,000,000
إحتياطي القيمة العادلة	–	–	(4,999,792)	(4,999,792)
أرباح مدورة	–	–	43,763,159	43,763,159
حقوق ملكية مساهمي البنك	–	–	379,220,361	379,220,361
حقوق جهات غير مسيطرة	–	–	54,300,310	54,300,310
مجموع حقوق الملكية	–	–	433,520,671	433,520,671
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	4,506,892,188	751,236,209	551,681,591	5,809,809,988
فجوة الاستحقاق	(1,103,890,853)	1,349,464,831	(245,573,978)	–
الفجوة التراكمية	(1,103,890,853)	245,573,978	–	–

49. التحليل القطاعي

معلومات قطاعات أعمال

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.

حسابات الشركات والمؤسسات والقطاع العام: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات والقطاع العام.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والإستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

		شركات ومؤسسات			
31 كانون الأول 2021	أفراد	وقطاع عام	خزينة	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	122,796,493	154,847,723	30,506,825	8,429,423	316,580,464
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(297,605)	(22,183,466)	(1,833,077)	(300,000)	(24,614,148)
ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها	(2,052,766)	–	–	–	(2,052,766)
نتائج أعمال القطاع					289,913,550
مصاريف غير موزعة					(205,308,697)
الربح قبل الضرائب					84,604,853
مصروف الضرائب					(28,350,526)
ربح السنة					56,254,327
معلومات أخرى					
إستهلاكات وإطفاءات					(17,927,102)
مصاريف رأسمالية					(12,404,295)
إجمالي موجودات القطاع	1,141,429,650	2,311,777,510	2,852,835,782	202,178,864	6,508,221,806
إجمالي مطلوبات القطاع	3,486,088,530	1,819,051,072	505,751,027	201,231,748	6,012,122,377

		شركات ومؤسسات			
31 كانون الأول 2020	أفراد	وقطاع عام	خزينة	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	105,703,929	151,329,296	21,062,975	525,550	278,621,750
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(6,135,988)	(32,954,163)	(367,635)	–	(39,457,786)
ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها	(1,532,623)	–	–	–	(1,532,623)
نتائج أعمال القطاع					237,631,341
مصاريف غير موزعة					(197,470,973)
الربح قبل الضرائب					40,160,368
مصروف الضرائب					(17,748,220)
ربح السنة					22,412,148
معلومات أخرى					
إستهلاكات وإطفاءات					18,858,916
مصاريف رأسمالية					15,813,134
إجمالي موجودات القطاع	943,686,036	2,061,048,261	2,321,130,346	483,945,345	5,809,809,988
إجمالي مطلوبات القطاع	2,833,576,861	1,703,341,785	385,159,526	454,211,145	5,376,289,317

معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك. يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في فلسطين والتي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية والتي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع الإيرادات والموجودات للبنك حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		دولي		المجموع	
	2021	2020	2021	2020	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	299,054,139	262,541,874	17,526,325	16,079,876	316,580,464	278,621,750
إجمالي موجودات القطاع	5,587,593,535	4,796,397,240	920,628,271	1,013,412,748	6,508,221,806	5,809,809,988
مصاريف رأسمالية	12,404,295	15,813,134	-	-	12,404,295	15,813,134

50. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين. يقوم البنك بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة. أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها العادية التي عقدت بتاريخ 26 آذار 2020 رفع رأسمال البنك المدفوع بواقع 4,080,000 دولار أمريكي عبر توزيعات أسهم ورفع رأس مال البنك نتيجة دخول شريك استراتيجي (إيضاح 1 و28).

تم تصنيف بنك فلسطين كمصرف ذو أهمية نظامية على المستوى المحلي وفقاً للإطار العام للمصارف ذات الأهمية النظامية المعتمدة من مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال لعام 2020 وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) المستندة لمقررات بازل III وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال:

	2021			2020		
	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
	دولار أمريكي	%	%	دولار أمريكي	%	%
رأس المال التنظيمي	546,457,128	8,40	15,22	499,707,546	8,60	14,24
رأس المال الأساسي	429,801,647	6,60	11,97	376,912,943	6,49	10,74

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال لعام 2020 وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) المستندة لمقررات بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
صافي الأسهم العادية (CET 1)	423,226,602	370,779,348
الشريحة الأولى لرأس المال	429,801,647	376,912,943
الشريحة الثانية لرأس المال	116,655,481	122,794,603
قاعدة رأس المال	546,457,128	499,707,546
مخاطر الائتمان	3,107,256,594	3,018,930,340
مخاطر السوق	34,291,742	66,781,049
المخاطر التشغيلية	447,851,084	422,705,857
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	3,589,399,420	3,508,417,246
	%	%
نسبة الأسهم العادية (CET 1) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	11,79	10,57
نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	11,97	10,74
نسبة الشريحة الثانية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	3,25	3,50
نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات	6,60	6,49
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات	8,40	8,60
نسبة كفاية رأس المال	15,22	14,24

51. إرتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة التزامات محتملة مقابل ما يلي:

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كفالات	206,492,217	191,064,802
إعتمادات مستندية	46,069,513	32,823,758
قبولات	9,417,798	12,810,821
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	286,553,199	363,743,554
أخرى	322,700	388,850
	548,855,427	600,831,785
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(315,086)	(302,153)
	548,540,341	600,529,632

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة مبلغ 35,041,435 دولار أمريكي ومبلغ 32,351,745 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 و31 كانون 2020، على التوالي، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيامه بحجز تأمينات نقدية تصل إلى 10% من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة للتمويلات الإئتمانية غير المباشرة

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	550,791,322	50,040,463	–	600,831,785
صافي التغير خلال السنة	(104,051,337)	52,074,979	–	(51,976,358)
رصيد نهاية السنة	446,739,985	102,115,442	–	548,855,427

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	456,664,813	62,229,854	–	518,894,667
صافي التغير خلال السنة	94,126,509	(12,189,391)	–	81,937,118
رصيد نهاية السنة	550,791,322	50,040,463	–	600,831,785

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات الإئتمانية غير المباشرة :

	2021			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	298,586	3,567	–	302,153
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	(156,179)	169,112	–	12,933
رصيد نهاية السنة	142,407	172,679	–	315,086

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	235,933	10,111	–	246,044
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة للسنة	62,653	(6,544)	–	56,109
رصيد نهاية السنة	298,586	3,567	–	302,153

تم تسجيل المخصص ضمن مطلوبات أخرى إيضاح رقم (27).

52. القضايا المقامة على البنك

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك وشركاته التابعة (248) و(206) قضية كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020، على التوالي، وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا مبلغ يعادل 69,672,366 دولار أمريكي ومبلغ يعادل 62,469,846 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020، على التوالي، وفي تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهتها.

خلال عام 2019، تمَّ رفع دعوى قضائية ضد البنك في 1 كانون الثاني 2019 من قبل أفراد معينين لدى محكمة مقاطعة الولايات المتحدة للمقاطعة الشرقية من نيويورك. من خلال هذه الدعوى، تقدَّم المدعون بمطالبة وحيدة ضد البنك بناءً على المسؤولية الثانوية بموجب قانون الولايات المتحدة الخاص بمكافحة الإرهاب. في 17 آب 2019، قدَّم البنك طلباً لرفض الدعوى بناءً على مجموعة من الأسس القانونية. رداً على الطلب، قدَّم المدعون لائحة ادعاء معدلة. وبناءً على ذلك، قدَّم البنك في 24 كانون الأول 2019 طلباً لرفض لائحة الادعاء المعدلة. لاحقاً، في 4 شباط 2020، تقدَّم المدعون بردٍ على طلب البنك رفض لائحة الادعاء المعدلة، وتقدَّم البنك بأوراق رده في10 آذار 2020 تعزيزاً لطلبه رفض الدعوى.

أصدرت المحكمة بتاريخ 3 أيار 2021، قراراً برفض ذلك الجزء من طلب البنك رفض الدعوى بناءً على أسباب متعلقة بالاختصاص القضائي، ولكن "بدون تأثير" على حق البنك بتجديد ذلك الطلب بعد مضي فترة 120 يوماً من مرحلة الاستكشاف بخصوص الاختصاص القضائي. حددت المحكمة نطاق محدود للاستكشاف بخصوص الاختصاص القضائي وذلك لتقرير فيما إذا كان البنك قد أرسل أو استقبل أي تحويلات من خلال الحسابات المراسلة الخاصة به في الولايات المتحدة لعدد صغير من عملاء البنك المزعومين خلال الفترة الزمنية ذات الصلة (2001–2003). كما أجلَّ قرار المحكمة على وجه التحديد إصدار قرار بشأن دفع البنك المنفصل بأن المدعين قد أخفقوا في تقديم مطالبة كافية من الناحية القانونية ضد البنك. مرحلة الاستكشاف بخصوص الاختصاص القضائي جارية الآن، وبعدها يعتزم البنك تجديد طلبه رفض الدعوى لأسباب متعلقة بالاختصاص القضائي، والتأكيد على طلبه المعلق للرفض لأسباب تتعلق بالكفاية القانونية،. حيث يعتزم البنك تجديد التماسه بالرفض لأسباب تتعلق بالاختصاص القضائي، والضغط على التماسه المعلق بالرفض لأسباب تتعلق بالقصور القانوني، وذلك على الأرجح خلال الربع الثاني من عام 2022.

تماشياً مع التزام إدارة البنك، يلتزم البنك بشكل كامل بالقوانين الفلسطينية وأفضل الممارسات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يلتزم البنك بشكل كامل بقانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال الفلسطيني رقم (20) لسنة 2015 والمتطلبات الفلسطينية للحفاظ على سرية العملاء والمعاملات المصرفية. وفقاً لمستشار البنك، فإن الدعوى القضائية في مراحلها الأولى ولا يمكن التنبؤ بأي أثر مالي بتاريخ البيانات المالية الموحدة. ووفقًا لمستشار البنك، فإن الدفوع المثارة في طلب البنك رفض الدعوى هي دفوع قوية.

53. السياسة التطويرية

تشمل السياسة التطويرية للبنك الأمور التالية:

- مواصلة التعاون مع المؤسسات الدولية لتصميم برامج تمويل خاصة بالشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- تطوير برامج تمويل وخدمات خاصة بالمرأة لتلبية احتياجاتها المصرفية
- مواصلة التركيز على إدارة المخاطر حفاظاً على الأداء والنمو المستدام
- تطوير أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بما في ذلك متطلبات معايير التقارير المالية الدولية
- إتاحة فرص تدريبية لجميع موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الوظيفية
- الاستمرار في تطوير التطبيقات الالكترونية.

54. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك وشركاته التابعة غالبية أنشطتهم في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك وشركاته التابعة لأنشطتهم وقد يؤثر سلباً على أدائهم.

55. تأثير فايروس كورونا (كوفيد 19) على احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات الصلة

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية من إدارة البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الاخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمانية المتوقعة.

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يلزم نقل التسهيلات والتمويلات الائتمانية من المرحلة (1) إلى المرحلة (2) إذا، وفقط إذا، كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ النشأة. تحدث الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية عندما تكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر التعثر.

قام البنك بتقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات أخرى تدل على عدم الرغبة في الدفع، مع الأخذ في الاعتبار النظر في السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن تكون مؤقتة باعتبارها نتيجة للانتشار كوفيد-19 أو على المدى الطويل.

كما قام البنك خلال العام بتحديث عوامل الاقتصاد الكلي وفقاً لآخر إصدار من صندوق النقد الدولي والجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي بالإضافة إلى تغيير الاحتمالات المرجحة لسيناريوهات الاقتصاد الكلي من خلال احتساب أوزان أكبر للسيناريو الأسوأ والتي أثرت سلباً على احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة

نتيجة انتشار فايروس كورونا (كوفيد 19) أصدرت سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 15 آذار 2020 تعليمات رقم (2020/4) والمتعلقة بإجراءات سلطة النقد للتخفيف من آثار الأزمة الصحية، حيث تضمنت مجموعة من القرارات أبرزها الايعاز إلى البنوك بتأجيل أقساط العملاء أربعة شهور والقطاع السياحي ستة شهور قابلة للتمديد ويحظر على البنوك استيفاء أية رسوم أو عمولات أو فوائد إضافية على الأقساط المؤجلة. بناءً على هذه التعليمات، قام البنك بتأجيل أقساط القروض للعملاء. كما قامت سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 30 حزيران 2020 بإصدار تعليمات رقم (2020/23) والتي توجب على المصارف الإسلامية منح العملاء الذين تم تأجيل أقساطهم مهلة لتسديد أقساطهم المؤجلة حتى تاريخ 31 كانون الأول 2021. رافق ذلك بعض الإجراءات التي قامت بها الحكومة الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية (والتي كان لها أثر على القطاع المصرفي وأعمال البنك) كعدم إدراج العملاء ممن ترفض لهم شيكات لأسباب مالية ضمن قائمة العملاء المتخلفين عن الدفع وعدم تحميلهم العمولات المترتبة عن ذلك.

كما أصدرت سلطة النقد بتاريخ 22 تموز 2020 تعليمات رقم (2020/27) بشأن التخفيف من آثار الأزمة المالية وأزمة فايروس كورونا والتي بموجبها قام البنك بإعادة هيكلة التسهيلات والتمويلات أو إعادة جدولتها أو منح المصارف الإسلامية العميل سقف تورق مؤقت بقيمة الأقساط المستحقة عليه أو إعادة هيكلة الإجارة المنتهية بالتمليك بالإضافة إلى منح المقترض وبناءً على طلبه سقف تورق مؤقت بقيمة التزاماته خلال الفترة من 1 تموز 2020 ولغاية 1 كانون الثاني 2021.

استجابةً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2020/23)، بدأ البنك خلال عام 2020 برنامجاً لتخفيف المدفوعات لدعم عملائه المتأثرين من خلال تأجيل الأقساط المستحقة لمدة أربعة أشهر إلى ستة أشهر بحيث تم منحهم مهلة لتسديد أقساطهم المؤجلة. إن هذه الإعفاءات المدفوعة تعتبر سيولة قصيرة الأجل بغرض معالجة قضايا التدفق النقدي للمقترض. يعتقد البنك أن تمديد إعفاءات الدفع لا يؤدي تلقائياً إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان حيث أن التأثير على العميل من المتوقع أن يكون على المدى القصير. بالنسبة لجميع العملاء الآخرين، يواصل البنك النظر في الحدة ومدى التأثير المحتمل لكوفيد-19 على القطاع الاقتصادي والتوقعات المستقبلية والتدفقات النقدية والقوة المالية والقدرة على التنقل والتغيير في ملف تعريف المخاطر جنباً إلى جنب مع السجل السابق في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

كذلك، قام البنك الإسلامي العربي (شركة تابعة) بتأجيل/ هيكلة أقساط تمويلات عملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من شركات وأفراد دون إضافة أي عوائد تطبيقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2020/23) واعتبرت مدة التمويل التعاقدية هي المدة الممددة بعد أخذ تأجيل الأقساط بعين الاعتبار، حيث يتم إطفاء الأرباح المؤجلة على المدة التعاقدية الممددة للتمويل. استناداً إلى ما سبق، فقد قام البنك بتوحيد السياسات المحاسبية لشركاته التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. تم معالجة هذا التعديل وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) – التعديل على التسهيلات، بحيث تم قيد الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والقيمة الدفترية كخسائر ناتجة عن تعديلات على التمويلات الائتمانية للشركة التابعة ضمن بند صافي إيرادات التمويل والاستثمارات بمبلغ 3,364,410 دولار أمريكي في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (إيضاح 33). قام البنك خلال عام 2021 باسترداد كامل قيمة هذه الخسائر ضمن قائمة الدخل الموحدة وذلك لاستحقاق كافة التمويلات الإسلامية المعدلة مع نهاية عام 2021.

ولتعويض هذه الخسائر التي تكبدها البنك، تلقى البنك الإسلامي العربي خلال العام وديعة من سلطة النقد الفلسطينية بقيمة 20 مليون دولار أمريكي بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة السوقية بأجل استحقاق ينتهي في عام 2023 تم تصنيفها كمنح حكومية. أن هذه الوديعة تتعلق أساساً بالتعويض عن خسارة التعديل وجميع التكاليف ذات الصلة التي نشأت عن تأجيل الأقساط. وتم احتساب فائدة معدل التمويل المدعوم على أساس منتظم، وفقاً لمتطلبات محاسبة المنح الحكومية. وعليه تم إثبات إجمالي دخل قدره 1,428,011 دولار أمريكي في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 ضمن بند صافي إيرادات التمويل والإستثمار (إيضاح 33)، حيث تضمن الاحتساب قيام الإدارة بتطبيق بعض التقديرات في الاعتراف وقياس الإيرادات من هذه المنحة. تم تحميل مصروف بمبلغ 1,428,011 دولار أمريكي ضمن قائمة الدخل الموحدة لعام 2021 متعلق بتسوية ربح اليوم الأول. ذلك بهدف مواءمة المعالجة المحاسبية بين تسوية المنح الحكومية والخسائر التي تم تعويض البنك عنها.

برامج الإقراض المساندة

قام البنك والشركة التابعة بمنح قروض ضمن برنامج مساندة سلطة النقد/ كورونا لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من المحافظة على أعمالها وموظفيها من خلال برنامج تمويلي ميسر بنسبة فوائد/ عوائد 3% استناداً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية (برنامج إستدامة).

56. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2020 لتتناسب مع عرض أرصدة القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2021، إن هذه التبويبات لا تؤثر على أرباح السنوات السابقة أو حقوق الملكية.

57. أحداث لاحقة

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية الموحدة، قرر مجلس إدارة البنك في اجتماعه المنعقد بتاريخ 27 شباط 2022 التوصية إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح على المساهمين بواقع 12% من رأس المال المدفوع بما يعادل 26,094,067 دولار أمريكي، وذلك بواقع 4,587,847 دولار أمريكي كتوزيعات أسهم و19,569,017 دولار أمريكي كأرباح نقدية على مساهمي البنك كلٌ بنسبة ما يملكه من أسهم البنك، بالإضافة على رسملة ما قيمته 1,937,203 دولار أمريكي من احتياطي المخاطر المصرفية عبر توزيعات أسهم بواقع 0.89% من رأس المال المدفوع.

بالإضافة إلى ذلك ولاحقاً لتاريخ القوائم المالية الموحدة، نشبت حرب بين أوكرانيا وروسيا والتي أثرت على التجارة والخدمات اللوجستية العالمية. قامت إدارة البنك بدراسة الأثر الناتج عن هذه الحرب على أنشطة البنك الخارجية، حيث تعتقد إدارة البنك أنه لا يوجد تعرض مباشر لأنشطة البنك التشغيلية.

لا يزال مدى وفترة هذه الآثار غير واضح ويعتمد على التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بدقة في الوقت الحالي، وبالتالي لم يتمكن البنك من تقدير حجم الأثر المحتمل بتاريخ اعتماد القوائم المالية الموحدة. علماً بأنه قد يكون للتطورات المستقبلية أثر على النتائج المالية المستقبلية والتدفقات النقدية والوضع المالي ومحفظة تسهيلات واستثمارات للبنك والتغير في أسعار الفوائد عالمياً.